

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/68/Add.1

19 December 1997

ARABIC

Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي
جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

حالات الإعدام بلا محاكمة، أو بإجراءات موجزة،
أو الإعدام التعسفي

تقرير أعده المقرر الخاص السيد بكر والي ندياي، ويقدم
عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦١/١٩٩٧

إضافة

الحالات القطرية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥	٣ - ١	مقدمة
٥	٤٣٥ - ٤	البلدان - أولاً
٥	٤	ألبانيا
٥	١٤ - ٥	الجزائر

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٨	١٨ - ١٥	أنغولا
٩	٢١ - ١٩	الأرجنتين
٩	٢٢	أرمينيا
١٠	٢٤ - ٢٣	جزر البهاما
١٠	٢٨ - ٢٥	البحرين
١١	٢٩	بيلاروس
١٢	٣٥ - ٣٠	بوليفيا
١٣	٤٩ - ٣٦	البرازيل
١٧	٥٦ - ٥٠	بلغاريا
١٨	٦١ - ٥٧	بوروندي
١٩	٦٥ - ٦٢	كمبوديا
٢٠	٦٧ - ٦٦	الكاميرون
٢١	٧٠ - ٦٨	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢١	٧٤ - ٧١	تشاد
٢٣	٧٦ - ٧٥	شيلي
٢٤	٨٦ - ٧٧	الصين
٢٦	١٢٤ - ٨٧	كولومبيا
٤٠	١٢٥	جزر القمر
٤٠	١٢٨ - ١٢٦	الكونغو
٤١	١٣٢ - ١٢٩	كوستاريكا
٤٢	١٣٥ - ١٣٣	كوبا
٤٢	١٤٤ - ١٣٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٤٤	١٤٥	اكوادور
٤٤	١٥٣ - ١٤٦	مصر
٤٦	١٦٣ - ١٥٤	السلفادور
٤٨	١٧١ - ١٦٤	اثيوبيا
٥٠	١٧٧ - ١٧٢	فرنسا
٥١	١٨١ - ١٧٨	غامبيا
٥١	١٨٥ - ١٨٢	جورجيا
٥٢	١٨٧ - ١٨٦	ألمانيا
٥٣	١٩٨ - ١٨٨	غواتيمالا
٥٥	٢٠١ - ١٩٩	هندوراس
٥٦	٢١٢ - ٢٠٢	الهند
٦١	٢٢٠ - ٢١٣	اندونيسيا وتيمور الشرقية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦٣	٢٢٧ - ٢٢١	ايران (جمهورية - الاسلامية)
٦٥	٢٣٤ - ٢٢٨	العراق
٦٦	٢٣٩ - ٢٣٥	اسرائيل
٦٨	٢٤١ - ٢٤٠	جامايكا
٦٨	٢٤٢	الأردن
٦٩	٢٤٣	كازاخستان
٦٩	٢٥١ - ٢٤٤	كينيا
٧١	٢٥٣ - ٢٥٢	ليسوتو
٧١	٢٥٤	ليبيريا
٧١	٢٥٨ - ٢٥٥	ملاوي
٧٢	٢٥٩	ماليزيا
٧٣	٢٨٢ - ٢٦٠	المكسيك
٧٨	٢٨٨ - ٢٨٣	ميانمار
٧٩	٢٩٣ - ٢٨٩	نيبال
٨١	٢٩٦ - ٢٩٤	نيكاراغوا
٨١	٣٠٢ - ٢٩٧	نيجيريا
٨٢	٣١٠ - ٣٠٣	باكستان
٨٥	٣١٢ - ٣١١	بنما
٨٥	٣١٦ - ٣١٣	بابوا غينيا الجديدة
٨٧	٣١٨ - ٣١٧	باراغواي
٨٧	٣٣١ - ٣١٩	بيرو
٩٠	٣٣٨ - ٣٣٢	الفلبين
٩١	٣٣٩	بولندا
٩١	٣٤٢ - ٣٤٠	رومانيا
٩٢	٣٥١ - ٣٤٣	الاتحاد الروسي
٩٤	٣٥٧ - ٣٥٢	رواندا
٩٥	٣٦٠ - ٣٥٨	السنغال
٩٦	٣٦٤ - ٣٦١	سنغافورة
٩٧	٣٦٧ - ٣٦٥	اسبانيا
٩٨	٣٦٩ - ٣٦٨	سري لانكا
٩٩	٣٧٠	سوازيلند
٩٩	٣٧١	طاجيكستان
٩٩	٣٧٦ - ٣٧٢	تايلند
١٠٠	٣٧٨ - ٣٧٧	توغو

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٠١	٣٧٩ - ٣٨٠	تونس
١٠١	٣٨١ - ٣٩٥	تركيا
١٠٥	٣٩٦ - ٣٩٨	تركمانستان
١٠٦	٣٩٩ - ٤٠٢	أوكرانيا
١٠٧	٤٠٣	الإمارات العربية المتحدة
١٠٧	٤٠٤ - ٤٠٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . . .
١٠٨	٤٠٩ - ٤١٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٠٩	٤١٣ - ٤١٨	الولايات المتحدة الأمريكية
١١١	٤١٩	أوروغواي
١١١	٤٢٠ - ٤٢٧	فنزويلا
١١٣	٤٢٨ - ٤٢٩	فييت نام
١١٤	٤٣٠ - ٤٣٥	اليمن
١١٥	٤٣٦ - ٤٤٩	الجهات الأخرى - ثانياً -
١١٥	٤٤١ - ٤٣٦	السلطة الفلسطينية
١١٧	٤٤٢ - ٤٤٥	حركة طالبان في أفغانستان
١١٨	٤٤٦ - ٤٤٩	طائفة القبارصة الأتراك

مقدمة

١- تقدم هذه الإضافة للتقرير المتعلق بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وصفا للحالات القطرية في ٨٦ بلداً وتقدم بياناً بالإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص في الفترة من ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وهي تحتوي أيضاً على موجز للردود التي وردت من الحكومات على رسائل المقرر الخاص، وعند الاقتضاء على ملاحظات المقرر الخاص بشأنها.

٢- ونظراً للقيود المقررة على طول الوثائق، اضطر المقرر الخاص إلى اختصار التفاصيل المتعلقة بالرسائل الموجهة والرسائل الواردة بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المقرر الخاص من الاستجابة لطلب الحكومات بنشر ردودها كاملة، كما أن ردود المصادر على أسئلة المقرر الخاص، رغم أهميتها الكبيرة لعمله لا ترد إلا بشكل موجز للغاية.

٣- وتشير التواريخ التي وردت بين قوسين في التقرير إلى تواريخ ردود الحكومات وتواريخ إرسال النداءات العاجلة. ولم تذكر في التقرير التواريخ التي أرسل فيها المقرر الخاص الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة، وهي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ و ١٣ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

أولا - البلدان

ألبانيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤- أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً واحداً إلى حكومة ألبانيا بعد إعلان حالة الطوارئ في ألبانيا في ٢ آذار/مارس ١٩٩٧ وأعرب فيه عن مخاوف بأن تؤدي أحكام الطوارئ إلى انتهاكات للحق في الحياة، حيث ذكر أنها تسمح لقوات الأمن بإطلاق النار لتفريق الجماهير، وبإطلاق النار بدون إنذار على الأشخاص الذين لا يسلمون أسلحتهم (٧ آذار/مارس ١٩٩٧).

الجزائر

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥- يعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في الجزائر، التي تتسم بمذابح عديدة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، بلغت شأواً لا سابق له منذ الانتخابات التشريعية في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٦- ووفقاً للمعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص، تنسب هذه المذابح في معظمها إلى المجموعات الإسلامية المسلحة. لكن بعض هذه المذابح وقع في الجوار المباشر لشككات الجيش أو مواقع قوات الأمن دون

أن تتدخل هذه القوات. وأعرب عن مخاوف فيما يتعلق بالمسؤولية المحتملة للدولة، استناداً إلى المعلومات التي تفيد أن أعضاء المجموعات المسلحة يعملون تحت نظر قوات الأمن وبعلمها، بل وبالتواطؤ مع بعض عناصرها، وإلى جوانب القصور التي ظهرت في نظام الإنذار ومنع المذابح. وهي مذابح تؤدي أحياناً إلى وقوع مئات الضحايا في نفس الوقت.

٧- فضلاً عن ذلك، أشير مراراً إلى استخدام الحواجز المزیفة لقوات الأمن للاعتداء على السكان المدنيين. وتشير معلومات أخرى إلى حالات إعدام بإجراءات موجزة للسجناء، الذين يكونون أحياناً معتقلين بصفة سرية وللمشتبه فيهم عند إلقاء القبض عليهم. وأخيراً، أدى إضفاء الصبغة الشرعية على مجموعات الدفاع الذاتي بموجب المرسوم المؤرخ في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى التشجيع على انتشار الميليشيات، مما ترتب عليه تعقيد مسألة تحديد هوية مرتكبي المذابح وشركائهم المحتملين.

٨- وأحال المقرر الخاص ادعاء وصله ومفاده أن رشيد مجاهد، وهو عضو قديم في جبهة الإنقاذ الإسلامية ويبلغ من العمر حوالي ٣٠ سنة، قد توفي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ أثناء اعتقاله وبعد أن أُلقت القبض عليه قوات الأمن حوالي ١٥ شباط/فبراير. وكان قد نقل إلى الجزائر حيث اعترف على إحدى قنوات التلفزيون الجزائري، أنه هو الذي دبر لقتل زعيم الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي اغتيل في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. أما الأسرة التي لم تعرف بالقبض على رشيد مجاهد إلا وقت ظهوره على التلفزيون، فقد أبلغت بوفاته في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بعد مرور أكثر من شهر عليها. وتشير شهادة الوفاة إلى وفاة عنيفة نتيجة لجروح بالرصاص.

المتابعة

٩- شكر المقرر الخاص الحكومة الجزائرية على ردودها على الادعاءات التي أحالها إليها في العام الماضي وطلب توضيحات أخرى فيما يتعلق باكتشاف ١٥ جثة في غابة دهالا من أعمال عين تاغروت، في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعلى وجه خاص فيما يتعلق بالتحقيقات التي أجريت والتعرف على الجثث. وسأل عن أسباب رفض السماح لأسر الضحايا، التي كانت ترغب في المشاركة بالتعرف على الجثث استناداً إلى الصور التي التقطتها قوات درك تكسان، وقت اكتشاف الجثث. وأعرب المقرر الخاص أيضاً عن رغبته في معرفة ما إذا كان التحقيق القضائي الذي فتحه وكيل النيابة في المنطقة المعنية قد أسفر عن شيء وما إذا كانت هوية مرتكبي المذبحة قد كشفت وأحيلوا إلى القضاء (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

١٠- ردت الحكومة على الادعاءات التي أحالها إليها المقرر الخاص وذكرت أن القبض على رشيد مجاهد حدث في إطار تفكيك شبكة إرهابية، وأنه جرح بثلاث رصاصات لدى القبض عليه. وأضافت أنه مات بعد أن تدهورت حالته الصحية بشكل مفاجئ. وتقول الحكومة إن أسرة مجاهد بلغت بالقبض عليه وأعطيت تصريحاً بدفنه. ولم يطلب أي طرف إجراء تشريح للجثة، بعد الوفاة، لكن ممثل النيابة في محكمة الجزائر طلب من قاضي التحقيق "البحث عن أسباب الوفاة". ويجري التحقيق حالياً في القضية (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

١١- ومن ناحية أخرى، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه فيما يتعلق باكتشاف ١٥ جثة في تاغروت، فإن تحقيقاً قد فتح، وهو ما زال جارياً. وأكدت الحكومة أيضاً أن المعلومات التي أحالها إليها المقرر الخاص في رسالته للمتابعة ستؤخذ في الاعتبار من جانب السلطات المكلفة بالتحقيق وسيحاط علماً بالنتائج في أقرب وقت ممكن.

الرسائل على المقترحات بالزيارة

١٢- أكدت البعثة الدائمة للجزائر في اجتماع مع المقرر الخاص في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ اهتمامها بزيارة يقوم بها المقرر الخاص استجابة للدعوة التي وجهتها له الحكومة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ واقتُرحت عليه أن يقوم بهذه الزيارة بعد انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي رسالة موجهة إلى الحكومة، اقترح المقرر الخاص أن يقوم بهذه الزيارة في نهاية كانون الثاني/يناير بداية شباط/فبراير ١٩٩٨ بعد انتهاء رمضان مباشرة (١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧). وفي غياب تأكيد من جانب الحكومة، اقترحت من جديد هذه التواريخ في إطار رسالة متابعة (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

١٣- أبلغت الحكومة الجزائرية المقرر الخاص رغبتها في أن يقوم بزيارته للجزائر في تاريخ لاحق للتاريخ الذي اقترحه، وذلك بسبب الانتخابات القادمة للغرفة الثانية للبرلمان. واقتُرحت الحكومة أن يحدد تاريخ الزيارة بالاتفاق مع وفد وزارة العدل الذي سيشارك في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وأخيراً، أعربت الحكومة عن رغبتها في مقابلة المقرر الخاص لدى وجوده في جنيف قريباً.

الملاحظات

١٤- يشكر المقرر الخاص الحكومة الجزائرية على المعلومات التي قدمتها إليه وعلى رغبتها في التعاون، كما يتبين من اهتمامها المجدد بزيارة يقوم بها المقرر الخاص، ويمكن أن تجري بصفة مشتركة مع زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب، الذي قدم طلباً بذلك أيضاً. ويأسف المقرر الخاص لعدم توفر معلومات دقيقة كافية بشأن الادعاءات بانتهاك الحق في الحياة بالرغم من أنها ما زالت مستمرة على نحو يثير القلق. ويبدو أن هذه الانتهاكات، التي تتفاوت من حيث طبيعتها ونطاقها، وقعت على يد قوات الأمن والمجموعات الإسلامية المسلحة ومجموعات الدفاع الذاتي على السواء. إن تعدد المرتكبين والشركاء المحتملين يزيد من تعقيد عملية تقييم حالة الحق في الحياة في الجزائر. ويذكر المقرر الخاص أنه من واجبات الدولة الأساسية تأمين حماية السكان المدنيين ووضع حد للمذابح بكل الوسائل الملائمة، في إطار احترام سيادة القانون. إن العدد الهائل من الضحايا - عشرات الآلاف - بمن فيهم من النساء والأطفال، بل والرضع والمسنين الذين لا حماية لهم هو أمر يدل على أن هناك حاجة أساسية إلى آليات فعالة لمنع هذه المذابح وللتحقيق على نحو منهجي في ظروفها. ومن الضروري أيضاً تعزيز نظام التعويض عن الأضرار للباقيين على قيد الحياة ولأسر الضحايا. ولهذا السبب يحرص المقرر الخاص كل الحرص على زيارة الجزائر، حتى يتسنى له تقييم الموقف بنفسه، وأن يكون في وضع أفضل للتوصية بتدابير محددة لحماية الحق في الحياة.

أنغولا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٥- أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة الأنغولية لصالح لاجئين هوتو روانديين، فروا من زائير أمام تقدم تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير تحت قيادة لوران دزيري كابيلا، ودخلوا أنغولا في نهاية شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧. ووفقا للمعلومات الواردة، دخل على الأقل ٥٠٠ منهم المنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (UNITA). ويبدو أن الحكومة الأنغولية، التي لم تستعد بعد سلطتها على هذا الجزء من الأراضي، ترفض السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالوصول إلى اللاجئين الروانديين (١٥ أيار/مايو ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

١٦- رداً على تقرير المقرر الخاص (انظر E/CN.4/1997/60/Add.1، الفقرة ١٨) الذي أشار فيه إلى عدم ورود رد من الحكومة على الادعاءين بانتهاك الحق في الحياة لكل من خوسيه آداو دا سيلفا، الذي قتل على يد أفراد الشرطة، وأنطونيو مالتس الذي قتل على يد أفراد قوات الأمن، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنها كانت قد وجّهت له رسالة، مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تشير إلى هاتين الحالتين. لقد فتح تحقيق بهدف تحديد ظروف وفاة هذين الشخصين، ولكن وفقا للحكومة، لا يوجد أي دليل أو قرينة أو شهادة تحمل على الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بحالتيّ إعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي.

المتابعة

١٧- شكر المقرر الخاص الحكومة الأنغولية على ردها على الادعاءات التي كان قد أحالها إليها في عام ١٩٩٥، وطلب توضيحات أخرى بشأن وفاة كل من خوسيه آداو دا سيلفا وأنطونيو مالتس. وأعرب عن رغبته في أن يحاط علما بنتائج التحقيق والهوية المحتملة للمسؤول أو المسؤولين وإجراءات الملاحقة التي اتخذت بشأنهم. وحرص المقرر الخاص أيضاً على تذكير الحكومة بأن تقريره يقتصر على الرسائل التي أرسلت أو وردت خلال الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وبالتالي فإن رد الحكومة المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ سيرد في التقرير السنوي لهذا العام.

الملاحظات

١٨- يوجّه المقرر الخاص شكره للحكومة الأنغولية على المعلومات التي أرسلتها إليه، لكنه يعرب عن أسفه لعدم تلقّيه أي معلومات حول الادعاء الذي أحيل إليها في عام ١٩٩٧. فضلاً عن ذلك، يذكّر المقرر الخاص الحكومة بأن من واجبها التحقيق في جميع الادعاءات بانتهاك الحق في الحياة وتأمين حماية جميع اللاجئين الذين يوجدون على أراضيها.

الأرجنتين

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٩- أرسل المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى حكومة الأرجنتين. أحدهما لصالح دانيال سترغا، محامي في مجال حقوق الإنسان وصحافي، بعد تلقيه مكالمة هاتفية من مجهول أبلغ فيها بأنه سيقتل. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن دانيال سترغا، وهو عضو في منظمة غير حكومية هي هيئة التنسيق ضد قمع الشرطة والقمع المؤسسي، يمثل أسراً من ضحايا العنف الشرطة، منها أسر من ضحايا حالات مدعى بها لإعدام خارج القانون أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي (٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٢٠- وأرسل المقرر الخاص أيضاً نداءً عاجلاً لصالح ماغدالينا رويث غينياثو، صحافية في الإذاعة والتلفزيون، بعد تلقيها مكالمة هاتفية أبلغت فيها بأنها ستكون "التالية". ويبدو أن الإشارة المذكورة تتصل ب وفاة مصوّر مجلة "نوتيثياس"، خوسيه لويس كابيثاس، الذي عثر على جثته داخل سيارة محروقة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في بينامار، مقاطعة بوينس آيرس. ويعتقد أيضاً أن آريل غاربارث، الصحفي في مجلة Página 12 قد تلقى تهديدات، حذره فيها رجال ذكروا أنهم من شرطة بوينس آيرس، ليكشف عن كتابة مقالات حول وفاة خوسيه لويس كابيثاس. وطلب المقرر الخاص أيضاً من الحكومة أن تتخذ تدابير لحماية السلامة الجسدية والحق في الحياة لماريا خوسيه فرناندس يورانتني، شقيقة صحفي في القناة ١٣ كان يغطي قضية وفاة خوسيه لويس كابيثاس. وذكر أن عدداً من الرجال قد هاجموا وحذروها بأنه إذا استمر شقيقها في تحقيقاته، فإن أسرتها هي التي ستتحمل العواقب (٣ تموز/يوليه ١٩٩٧).

الملاحظات

٢١- يأسف المقرر الخاص لأنه حتى وقت الانتهاء من هذا التقرير، لم يتلقَ أي ردٍ من الحكومة على الرسائل التي أرسلها. ويحث المقرر الخاص الحكومة على إجراء تحقيق شامل ونزيه في جميع الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة، بهدف توضيح الوقائع وتحديد المسؤولين وإحالتهم إلى القضاء والتعويض على الضحايا على النحو الواجب.

أرمينيا

المتابعة

٢٢- طلب المقرر الخاص مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بحالة راوديك فاردانيان، الذي ذكر أنه مات في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وهو في يد الشرطة، نتيجة للجراح التي أصيب بها جرّاء ضربه بقسوة. وطلب على وجه خاص إحاطته علماً بنتيجة الإجراءات التي اتخذت في حق ضابطي الشرطة المتهمين، وكذلك بنتيجة التحقيقات التي أجريت فيما يتعلق بضابط ثالث.

جزر البهاما

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٣- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة لصالح جون هيغس الذي ذُكر أن من المقرر إعدامه في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٧. وكان المقرر الخاص قد أبلغ بأنه جرت الموافقة على إعدام جون هيغس بالرغم من أنه لم يستنفذ جميع سبل الاستئناف. وذُكر أنه لم يتمكن من تقديم طلب للحصول على إذن للاستئناف أمام الهيئة الاستشارية لمجلس الملكة الخاص، وهي محكمة الاستئناف النهائية لجزر البهاما. وذكر أيضاً أن محكمة الاستئناف في جزر البهاما لم تقدم بعد أسباب رفضها لاستئناف جون هيغس (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

٢٤- أبلغت الحكومة المقرر الخاص في ردها على النداء العاجل الذي أُرسل لصالح جون هيغس، أن القانون في جزر البهاما لا ينص على فترة ينبغي في غضون تقديم الطلبات للحصول على إذن خاص بالاستئناف أمام مجلس الملكة الخاص، وأن القواعد الإدارية للحاكم العام المعنونة "القواعد المتعلقة بالأذن الخاص بالاستئناف أمام مجلس الملكة الخاص (أحكام الإعدام)" لا تقتضي سوى إبلاغ الحاكم العام بأن المحكوم عليه ينوي التوجه إلى الهيئة الاستشارية لمجلس الملكة للحصول على إذن خاص بالاستئناف، وفي هذه الحالة يجري تأجيل تنفيذ الإعدام. وأبلغ المقرر الخاص أيضاً أن حيثيات القرارات التي تتخذها محكمة الاستئناف ليست شرطاً أساسياً ضرورياً لتقديم طلب للحصول على إذن خاص بالاستئناف. ومن ثم خلصت الحكومة إلى أنه ما بين ٢ أيار/مايو ١٩٩٧ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ كان لدى جون هيغس الوقت الكافي لإبلاغ الحاكم العام بنيته في تقديم طلب إلى مجلس الملكة الخاص للحصول على إذن خاص بالاستئناف.

البحرين

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٥- أرسل المقرر الخاص إدعاءات بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص الثلاثة التاليين:

(أ) بشير عبد الله أحمد فاضل، الذي ذُكر أنه ضُرب حتى الموت على يد قوات الأمن في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧ في ضيغ، خلال عملية لتفريق تجمعات سلمية في قاعة الجمعية الرئيسية وفي المسجد؛

(ب) عبده زهرة أفراين عبد الله، الذي ذُكر أنه مات بعد أربعة أيام من القبض عليه في صنايبس على يد قوات الأمن في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، نتيجة للإصابات التي أصيب بها بعد خلال ضربه بقسوة؛

(ج) شيخ علي مرزا النكّاس، الذي ذُكر أنه مات أثناء احتجازه لدى الشرطة في سجن القلعة، المنامة، في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، لعدم حصوله على العناية الطبية.

الرسائل الواردة

٢٦- أرسلت الحكومة ردوداً على رسائل عديدة أرسلها إليها المقرر الخاص خلال العام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بحالة زهرة كاظم علي، التي ذُكر أنها ماتت في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ في مستشفى عسكري بعد ساعات من إطلاق قوات الأمن النار عليها، ذكرت الحكومة في ردّها أنها ماتت في مستشفى خاص في البحرين نتيجة لأزمة قلبية وقعت في منزلها وأن قوات الأمن لا علاقة لها بوفااتها (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وفيما يتعلق بحالة عبد الأمير حسن رستم، الذي ذُكر أنه مات في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦ نتيجة لجروح أصيب بها على يد قوات الأمن عندما تدخلت في مظاهرة سلمية، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه مات من نوبة صرع معروف أنه مصاب به، وأنه لم يشترك في أي مظاهرة في دايج (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٧- وردت الحكومة أيضاً على رسالة المتابعة للمقرر الخاص المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ التي طلب فيها المقرر الخاص معلومات تفصيلية عن عدة حالات (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وفيما يتعلق بحالتي هاني الواسطي وهاني عباس خميس، أبلغ المقرر الخاص بأن الحكومة باقية على موقفها وتنقض الادعاءات المتكررة. وفيما يتعلق بحالة عيسى أحمد حسن قنبر، أشارت الحكومة إلى ردها المؤرخ في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

الملاحظات

٢٨- لا يزال المقرر الخاص قلقاً إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة في البحرين. وعملاً بطلب لجنة حقوق الإنسان بتعزيز حوارهم مع الحكومات، أرسل المقرر الخاص رسائل متابعة للحكومات كي يتسنى له تقييم صحة الادعاءات على نحو أفضل. ويلاحظ المقرر الخاص مع القلق عدم رغبة الحكومة على نحو واضح في التعاون معه في هذا الصدد.

بيلاروسالمعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٩- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح نادرزدا زوكوفا، وهي من المدافعين عن حقوق الإنسان وتعمل في لجنة هلسنكي البيلاروسية، بعد أن هدّدها رجلان عرفاً عن نفسيهما بأنهما من "الشباب البيلاروسيين الوطنيين". وذكر أن الشخصين قد ينتميان إلى "اتحاد الشباب الوطني البيلاروسي"، وهي منظمة تزعم أنها مستقلة، لكن يعتقد أن رئيس بيلاروس هو الذي أنشأها ويمولها. وذكر أيضاً أن أحد الرجلين اللذين هدداها كان قد ترجّل سيارة تحمل اللوحة المعدنية لأرقام الشرطة (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

بوليفيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٠- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، لصالح والدو ألباراثين، محامي ورئيس الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان في بوليفيا، بعد اعتقاله في لا باث على يد ٨ من أفراد الشرطة وتهديده بالموت. وذكر أن هذه الحادثة قد تكون متصلة بالتصريحات التي أدلى بها والدو ألباراثين حول مواجهة بين مجموعة من عمال المناجم والشرطة في محافظة بوتوسي، ترتب عنها وفاة ٩ أشخاص (٦ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٣١- وأرسل المقرر الخاص أيضاً نداءً عاجلاً آخر لصالح الأخير بعد أن نعى إلى علمه أن التهديدات لم تتوقف. وفي نفس الرسالة طلب المقرر الخاص أيضاً أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية السلامة الجسدية والحق في الحياة للدكتور خوان دل غرانادو، محامي ورئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب. وذكر أن الأخير قد تلقى تهديدات هاتفيّة بالموت أو الاختفاء. وربما كان للتهديدات التي تلقاها صلة بإدانته العلنية باختطاف والدو ألباراثين (٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٣٢- وفضلاً عن ذلك، أرسل المقرر الخاص ادعاءات كان قد تلقاها حول انتهاك الحق في الحياة لعمال المناجم والفلاحين التالية أسماؤهم: أرثيليا لوبيث، خوسيه غوتيريز، مارسيل كايا، غالو لونا، خوسيه أسبينوسا، ولمر غونزالس، البالغ من العمر ١٥ سنة، سانتوس كاسيو باديا، ميغيل شوكي، ١٥ سنة، الذين قتلوا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على يد قوات الشرطة والجيش، لدى احتلال الفلاحين وعمال المناجم لمنجمي آمايا بمبا وتشيكيتا - كاباسركا، بوتوسي، بهدف المطالبة بحقوقهم أمام الشركات المستثمرة للمناجم؛ ألبرت أوريان، فريدي روخاس، البالغ من العمر ٢٢ شهراً، أرنستو كيسبي، وثلاثة آخرين مجهولي الهوية، قتلوا في نيسان/أبريل ١٩٩٧ خلال عملية كانت تستهدف إزالة زراعة الكوكا في منطقة باخو مارسكال، أيتيرازاما، التشاباري، بوتوسي. واشتركت في هذه العملية قوات من الوحدة المتحركة للدوريات الريفية، والشرطة البيئية، ومديرية تحويل الكوكا.

الرسائل الواردة

٣٣- أبلغت حكومة بوليفيا المقرر الخاص أن الدكتور والدو ألباراثين يتمتع بحرية مطلقة، وأن التحقيق في سبب اعتقاله المؤقت يجري في لجنة الدستور والشرطة القضائية التابعة للكونغرس الوطني (٧ آذار/مارس ١٩٩٧ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧).

٣٤- وفيما يتعلق بالأحداث التي جرت في آمايا بامبا وتشيكيتا - كاباسركا، نعى إلى علم المقرر الخاص أنه طلب من رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التحقيق في الوقائع وتحديد المسؤولين المحتملين (١٢ أيار/مايو ١٩٩٧). وفيما بعد أبلغ المقرر الخاص أن مندوبين من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية انتقلوا إلى مكان هذه الأحداث للبدء في التحقيق. وأعدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تقريراً أرسل إلى النائب العام. وكانت النيابة العامة، عندما أرسل رد الحكومة، ما زالت تجري التحقيقات اللازمة. وأبلغت الحكومة أيضاً أنه وفقاً للمرسوم الأعلى رقم ٢٤٧٩٣ المؤرخ في ٤

آب/أغسطس ١٩٩٧، أنشئ صندوق التعويض، والغرض منه هو التعويض على أسر الأشخاص الذين يموتون أو يصابون بجراح في أحداث يتسبب فيها موظفو الدولة (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الملاحظات

٣٥- يشكر المقرر الخاص حكومة بوليفيا على الردود التي أرسلتها، كما يرحب باعتماد المرسوم الأعلى المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ الذي أنشئ بموجبه صندوق لتعويض الضحايا. ويحث المقرر الخاص من جديد السلطات كي تحرص على حصول الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون على تدريب شامل في مسائل حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بمراعاة الحدود في استخدام القوة والأسلحة النارية أثناء ممارستهم لمهامهم.

البرازيل

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٦- وتفيد المعلومات التي وردت إلى مكتب المقرر الخاص، عن تزايد في العنف ضد الأطفال والمراهقين، لا سيما في ولاية ريو دي جانيرو. وذكر أن البيانات الإرشادية التي قدمتها محكمة الأطفال والمراهقين في ريو دي جانيرو (2a. Vara da Infancia e Adolescência do Tribunal de Justiça do Rio de Janeiro) تدلّ أنه من أجل ٢٢٦ ١ حالة وفاة عنيفة لأطفال ومراهقين حدثت في عام ١٩٩٤، وقعت ٤٦ منها بسلاح ناري، في حين أنه من أصل ١٣٨ ١ حالة مسجلة في عام ١٩٩٥، وقع أكثر من نصفها بسلاح ناري.

٣٧- ويتبين من التحليل الذي قامت به محكمة الأطفال والمراهقين حول هذه الأرقام، أنه على خلاف السنوات السابقة، فإن عدد الأطفال والمراهقين من ضحايا العنف الناجم عن تجارة المخدرات وعن المشاجرات بين المجموعات والمجابهات مع الشرطة يزيد عن عدد الذين وقعوا ضحايا كتائب الموت. لكن يبدو رغم ذلك أن عدم وجود تحقيقات مفصلة في هذا الصدد، يجعل من الصعب تحديد المسؤولين عن هذه الوفيات ومرتكبيها. وذكر أن البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الذي بدأ في أيار/مايو ١٩٩٦، ينص على تعهد حكومة البرازيل بإنشاء نظام لجمع وإعداد إحصاءات واضحة حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال والمراهقين.

٣٨- وأبلغ المقرر الخاص أيضاً، أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أصدرت ولاية ريو دي جانيرو المرسوم رقم ٧٥٣-٢١، وتمنح بموجبه أوسمة لرجال الشرطة الذين يقدمون بأعمال بطولية، وتعطى لهم زيادة على مرتباتهم من ٥٠ إلى ١٥٠ في المائة وقد قلّد ٢٥٧ شخصا أوسمة من هذا النوع بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ونيسان/أبريل ١٩٩٦. وأشار أن هذا المرسوم من شأنه حث الشرطة على استخدام مزيد من القوة في العمليات التي تشترك فيها.

٣٩- وقد وردت خلال العام الجاري أيضاً ادعاءات ذات طابع عام تفيد أنه في ماثيو، عاصمة ألاغواس، تحصل مضايقات ومعاملات سيئة، وحتى انتهاكات للحق في الحياة ضد مومسين شاذين جنسياً على يد

الشرطة المدنية. كما تفيد المعلومات الواردة، أن ٧ مومسين شاذين جنسياً في الأقل، قد قتلوا في السنة الأخيرة، ولم يفتح تحقيق قضائي إلا في حالة واحدة فقط من هذه الحالات.

٤٠- وأرسل المقرر الخاص إلى حكومة البرازيل أربعة نداءات عاجلة لصالح الأشخاص التاليين:

(أ) أعضاء من جماعة غواراني - كايوا من السكان الأصليين، بعد طردهم من الأرض التي كانوا يشغلونها في سوكونري، محلية ماراكاجو، ماتو غروسو الجنوبية، على يد مدنيين مسلحين، في سياق نزاع على الأراضي بين السكان الأصليين وملاك الأراضي في المنطقة. ويبدو أن مجموعة من حوالي ٥٠ رجلاً مسلحاً هددتهم بأفعال عنف إذا لم يغادروا الأراضي. وذكر أن الشرطة لم توفر أي نوع من الحماية للسكان الأصليين (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

(ب) شهود على الأحداث التي مات فيها كل من ولسون سوارس دي سوزا، المير باربوسا دا سيلفا، خوسيه ألكسندر دا سيلفا، آدميلسون خوسيه دي أوليفيرا، أنطونيو جيرونيمو دا سيلفا جونيور، أعضاء إحدى كتائب الموت، خلال مجابهة مزعومة مع الشرطة المدنية التابعة لشعبة السرقات في حي ألتو ساو سيباستياو، كافاليرو. ويبدو أن المجابهة حدثت بعيد مصرع شرطي من شعبة السرقات يدعى مواسيس فرانسيسكو دي ميلو جونيور وأحد مخبري الشرطة يدعى خوسيه كارلوس فالديليينو باسوس، على يد أعضاء كتائب الموت. وقد أرسل هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

(ج) شهود على مذبحة نوبا ناتال، ناتال، ريو غراندي دو نورتي التي حدثت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بعد أن بدأوا في الإدلاء بشهاداتهم ضد أربعة من رجال الشرطة المدنية المتهمين بارتكاب المذبحة. وتفيد المعلومات الواردة، أن الشهود الثلاثة قد تلقوا زيارات للتخويف في منازلهم من جانب المتهمين وغيرهم من أفراد الشرطة (٩ أيار/مايو ١٩٩٧).

(د) مارسيلو دينادي، محامي ممثل أسرة كارلوس باتيستا ومساعد النائب العام لويس ريناتو أزيبيدو دا سيلفيرا، بعد أن تعرض لاعتداء في فيتوريا، ولاية أسبيرييتو سانتو. وكان كل من مارسيلو دينادي والنائب العام لويس ريناتو أزيبيدو دا سيلفيرا يحقن في قضية اغتيال كارلوس باتيستا دي فريتاس، التي يدعى أن أعضاء من منظمة Scuderie Detetive le Cocq (CDLC) التابعة للشرطة قد اشتركوا فيها، (٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٤١- وأحال المقرر الخاص أيضاً الادعاءات التي كان تلقاها بشأن انتهاك الحق في الحياة للأشخاص التاليين:

(أ) القصر: روبسون غيريرو بيتنكور، إيساياس تيخيرا روسا، وكلاهما يبلغ من العمر ١٦ سنة، قُتلا في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على يد موظفي أمن من القطاع الخاص ومن الشرطة العسكرية في ريو دي جانيرو؛ أندرسون دوس سانتوس توساتو، ١٤ سنة، قُتل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عندما كان يلعب بمسدسات نارية في شارع بالقرب من منزله في ضواحي ساو برناردو دو كامبو، بالقرب من ساو باولو، على يد أفراد من الشرطة العسكرية؛ جميل مارتين روماو، ١٥ سنة، جونيور ساندرو ماركس ليال، ١٦

سنة جيلمار فيريرا دي فرانكا، ١٤ سنة، عثر على جثثهم مقيدة الأيدي وفي رؤوسهم طلقات نارية بعد اختطافهم في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ في ميدان تاكاريل، في بيلو أوريونتي على ما يبدو على يد مجموعة من الشرطة المدنية يُطلق عليها "grupo reacao"؛ خواو ريكاردو دانتاس كابيسترانو، طالب، ١٧ سنة، قُتل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على يد رجال الشرطة عندما كان في حانة بوسط مدينة سانتا كاتارينا، نورتي دي ناتال.

(ب) أشخاص ماتوا أثناء إلقاء الشرطة القبض عليهم أو بعده بقليل؛ خوسي إيفانيلدو سامبايو دي سوزا، عثر عليه ميتا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في أحد مباني الشرطة الفيدرالية في فورتاليزا، ثيارا بعد احتجازه في اليوم السابق، بتهمة علاقته بأنشطة تجارة المخدرات؛ لويس باولو دا سيلفا غارسيا، قُتل على يد أفراد الشرطة العسكرية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بعد اعتقاله بتهمة السرقة واقتياده إلى مركز الشرطة رقم ٢٣ في ريو دي جانيرو؛ روميلدو دا سيلفا وأنطونيو كارلوس سانتانا سيلفا، اللذين عثر على جثثيهما في مستوصف في كامبو ليندو، بعد اعتقالهما في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ على يد ٥ من رجال الشرطة؛ لويس كارلوس شاغاس دا روسا، توفي مستشفى في بورتو أليغري في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، متأثراً بالجراح التي أُصيب بها خلال اعتقاله على يد الشرطة قبل ذلك بأيام قليلة؛ خورخي سيكييرا دي أوليفيرا، قُتل في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥ على يد الشرطة العسكرية عندما كان في حافلة متوجها من بورتو أليغري إلى الفورادا؛ لويس أنطونيو باربوسا، يدعي أنه تاجر مخدرات، قُتل على يد مجموعة من الشرطة المدنية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في بيلو أوريونتي، انتقاماً لقتله أحد رجال الشرطة؛ خوسي كانديدو دوس سانتوس، مات في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ في مركز الشرطة في إيتاريما متأثراً بالجراح التي أُصيب بها نتيجة للمعاملة السيئة والتعذيب.

(ج) مومسون شاذون جنسياً؛ شاب متنكر في زي امرأة، خوسي ميغيل دوس سانتوس، واثنان من الشاذين جنسيا يعرفان باسمي كارلوس وماغاو، قُتلوا في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بطلقات نارية في الرأس في وسط مدينة ماسيو، حيث كانوا يمارسون الدعارة. وقد اتُهم بقتلهم شرطيان من مركز الشرطة المدنية في ماسيو وأحد المدنيين.

٤٢- وأحال المقرر الخاص أيضاً ادعاءات بشأن انتهاكات الحق في الحياة لتسعة أشخاص مجهولي الهوية، قُتلوا في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما قام أكثر من مائة شرطي من شعبة سرقة السيارات في مركز الشرطة رقم ١٢ في إيتابوا ورقم ٤ في ساو كايانو بهجوم مفاجئ على حي جاغواريب في سالفادور بحثاً عن أفراد من مجموعة مجرمين.

الرسائل الواردة

٤٣- قدّمت حكومة البرازيل معلومات بشأن حالة فرانسيسكو غيلسون نوغيرا دي كارفالهو، التي أحالها إليها المقرر الخاص في عام ١٩٩٦. وتقول الحكومة إن التحقيقات في هذه الحالة تقوم بها الشرطة الفيدرالية لضمان أكبر قدر من الحياد. كما تقول إنه تنادياً للتدخلات المحتملة في التحقيق، قام حاكم ريو غراندي دو نورتي بإقالة وكيل الوزارة المنتدب لأمن الولاية، الذي يُشتبه بتواطئه مع المجموعة المعروفة باسم مينيوس دي أورو (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٤٤- وفيما يتعلق بالنداء العاجل الذي أحاله المقرر الخاص لصالح جماعة غواراني - كايوا من السكان الأصليين، أبلغت الحكومة أن عملية تحديد الأراضي الخاصة بالسكان الأصليين كانت قد بدأت، وأنه عند نشوب النزاع بين السكان الأصليين وأعضاء النقابة الريفية في ماراكايو، قامت الإدارة الإقليمية للمؤسسة الوطنية للهنود في أمامباي، بالاشتراك مع النائب العام في ماتو غروسو دو سول، باستدعاء الشرطة الفيدرالية في تامبو غراندي فورا لتأمين السلامة الجسدية للسكان الأصليين. وأُبلغ أن السكان الأصليين كانوا مخيّمين على طول الطريق السريع، في انتظار قرار قضائي بالعودة إلى أراضيهم فورا. (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٤٥- وأبلغت الحكومة أيضاً أن ولسن سوارس دي سوزا، نمير باربوسا دا سيلفا، خوسيه الكسندر دا سيلفا، أدملسون خوسيه دي أوليفيرا، أنطونيو فيرونيمو دا سيلفا جونيور، قتلوا خلال مشادة مع الشرطة، عندما قاوموا القبض عليهم وأطلقوا النار على رجال الشرطة. وفتح تحقيق في هذا الصدد كّف به أحد رؤساء شرطة المناطق، كما أُقيل كلٌّ من رئيس شرطة المنطقة ورجال الشرطة الخمسة المتورطين في الحالة من وظائفهم. وأُبلغ أيضاً أن ولاية برنامبوكو لديها برنامج لحماية الشهود، معروف باسم "برو فيتا"، لمساعدة أي شخص يتعرض للتهديد ويطلب الحماية صراحة. ولم يطلب شهود حادثة كافاليرو هذه الحماية حتى الآن (٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٤٦- وأبلغت حكومة البرازيل أنه فيما يتعلق بحالة خوسيه إيفانيلدو سامبايو دي سوزا، فإن المرسوم رقم ٩٣٠٥ المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، يأذن بدفع معاش لأرملة الضحية وأبنائها القاصرين كتعويض على وفاته (٥ آذار/مارس ١٩٩٧).

٤٧- وأعربت الحكومة فيما يتعلق بالتقرير الذي قدمه المقرر الخاص في الدورة ٥٣ للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1997/60/Add.1) أن معظم الملاحظات المقدمة بشأن البرازيل تعكس الواقع على نحو ملائم. لكنها أعربت عن عدم موافقتها على ما ورد في الفقرة ٦١ من التقرير، حول الإجراءات الجديدة لتحديد أراضي السكان الأصليين المنصوص عليها في المرسوم رقم ١٧٧٥/٩٦. وورد في التقرير "... أن الالتباس الذي أثاره هذا المرسوم قد يؤدي إلى هجمات عنيفة على مناطق السكان الأصليين وإلى انتهاك حقوق الإنسان المتعلقة بهم". وتقول الحكومة إن هذا المفهوم لا مبرر له، حيث أن الغرض من المرسوم هو تعزيز الأسس القانونية لإجراءات تحديد الحدود، ومن ثم تقليل الالتباس وخطر وقوع أعمال عنف تضرر بالسكان الأصليين (٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

٤٨- وقُدمت أيضاً معلومات إضافية بشأن مذبحه كانديلاريا. ومن بين الأشخاص الـ ٨ المتورطين فيها، وجهت النيابة العامة الاتهام إلى واحد منهم ومات آخر قبل إحالته إلى القضاء. وحُكم على أحد رجال الشرطة العسكرية المتهمين بالسجن ٣٠٩ سنوات. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦ حوكم من جديد وخفضت العقوبة إلى ٨٩ سنة؛ وحُكم على شخص آخر من المتورطين من الشرطة العسكرية بالسجن بـ ٢٦١ سنة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وسيحاكم متهم آخر في أيار/مايو ١٩٩٧. كما حُكم ببراءة الثلاثة الآخرين المتهمين بتورطهم، لعدم توفر الأدلة ضدهم (٢ أيار/مايو ١٩٩٧).

الملاحظات

٤٩- يشكر المقرر الخاص حكومة البرازيل على الردود التي قدمتها وعلى رغبتها في التعاون مع ولايته. ويعرب عن ارتياحه للعقوبات التي أُنزلت برجال الشرطة المتهمين بمذبحة كانديلاريا. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء الادعاءات بانتهاك حق قاصرين في الحياة ويطلب من الحكومة محاكمة المسؤولين عن ذلك واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات. كما يعرب عن قلقه لأن المرسوم رقم ٢١٧٥٣ من شأنه أن يدفع رجال الشرطة إلى استخدام مزيد من القوة في العمليات التي يشتركون فيها.

بلغارياالمعلومات الواردة

٥٠- أُبلغ المقرر الخاص بأن وحشية الشرطة ظلت تمثل مشكلة خطيرة في بلغاريا وأن العديد من الأفراد ماتوا قيد الاحتجاز في ظروف غامضة خلال عام ١٩٩٧. وذكر أن التحقيق بدأ في عدد من هذه الحالات، لكن معاقبة المذنبين لم تسجل سوى تقدم قليل في بعض الحالات.

الرسائل الواردة

٥١- وفيما يتعلق بحالة كوستادين تيمشيف الذي أُرسِل بعد القبض عليه إلى المستشفى في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وهو مصاب بنزيف في المخ تسبب في وفاته بعد ذلك بخمسة أيام، فقد أُبلغ المقرر الخاص أن مكتب المدعي العام العسكري الاقليمي فتح تحقيقاً في هذه الحالة (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

المتابعة

٥٢- وجّه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة يطلب فيها مزيداً من التوضيح حول عدد من الحالات لم ترد بشأنها ردود خلال عام ١٩٩٦.

٥٣- وفيما يتعلق بحالة كوستادين تيمشيف، طلب المقرر الخاص إبلاغه بنتيجة التحقيق. كما طلب إحاطته علماً بأسباب تكليف مكتب المدعي العام العسكري الاقليمي المسؤولية المباشرة للتحقيق وما إذا كانت نتائج التحقيق قد أُعلنت.

٥٤- وفيما يتعلق بحالة آسم إيفانوف، أعرب المقرر الخاص عن اهتمامه بالحصول على صورة من التقرير الخاص بتشريح الجثة والتقرير الكامل للتحقيق بعد الانتهاء منه.

٥٥- وفيما يتعلق بحالة إيليا غارغينوف، تلقى المقرر الخاص من المصدر معلومات إضافية تتضارب مع رد الحكومة. وكرر المصدر أن شهود العيان رأوا ضابط شرطة يضرب الضحية في الشارع، وأن الشهود الذين رأوا الجثة في المشرحة ذكروا أن ساقه اليمنى كانت مكسورة، وأن هناك جرحاً كبيراً على الجانب الأيمن

من الرأس فوق الصدغ، وأن أعضاءه التناسلية كانت مهشمة، كما كانت هناك كدمات على جميع أنحاء جسمه وحروق سحائر على يديه. وبناءً عليه، طلب المقرر الخاص صورة عن تقرير تشريح الجثة وعن التقرير الكامل للتحقيق، كما طلب مزيداً من التوضيح بشأن استجواب شهود العيان في سياق إجراءات التحقيق والسلطات التي تجري التحقيق.

الملاحظات

٥٦- لا يزال المقرر الخاص قلقاً إزاء ضالة التقدم أو عدمه بشأن مقاضاة الأشخاص المتهمين بمسؤوليتهم عن انتهاكات الحق في الحياة، لا سيما أفراد الشرطة، وإفلاتهم من العقاب جراء ذلك. وطلب المقرر الخاص من الحكومة أن تحقق في انتهاكات الحق في الحياة المدعى بها، وإحالة الفاعلين إلى القضاء وتقديم تعويض لأسر الضحايا.

بوروندي

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٥٧- تفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أن انتهاكات الحق في الحياة ما زالت مستمرة على نطاق واسع في بوروندي. وتلقى المقرر الخاص ادعاءات متكررة بشأن مذابح واسعة النطاق، ضد الهوتو بصفة رئيسية، ارتكبها الجيش البوروندي. فضلاً عن ذلك، نشبت مجابهاة عنيفة بين عناصر من الجيش ومجموعات من المتمردين، في مناطق مختلفة من البلد، أدت إلى وفاة العديد من المدنيين. ومن ناحية أخرى، قام الجيش أو مجموعات من المتمردين بعمليات انتقامية ضد المدنيين أوقعت العديد من الضحايا. ومنذ نهاية عام ١٩٩٦، تضاعفت عمليات التجميع لعشرات المدنيين الهوتو، وإجبارهم على مغادرة الهضاب واللاحق بالمخيمات. وأثناء هذه العمليات، وقع مئات من الرجال والنساء والأطفال ضحايا لعمليات إعدام خارج نطاق القانون خلال المذابح التي ارتكبها الجنود أو خلال هجمات المتمردين على بعض مواقع التجميع. وقد تعرض لذلك عدد كبير من الأقاليم البوروندية مثل أقاليم مورامبيا، غيتيغا، كيانزا، بوبانزا، كاروزي، بوجومبورا - الريفية.

٥٨- وأبلغ المقرر الخاص أيضاً بإعدام ستة أشخاص شنقاً من المحكوم عليهم بالإعدام، في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، في أعقاب محاكمة لم تراعى فيها الضمانات الدولية للمحاكمة المنصفة. وكانت عمليات الإعدام هذه الأولى في بوروندي منذ عام ١٩٨٢. ويوجد حالياً ما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً من المحكوم عليهم بالإعدام ينتظرون إعدامهم في السجون البوروندية.

٥٩- وللإطلاع على تحليل معمق لحالة حقوق الإنسان في بوروندي، تجدر العودة إلى تقرير المقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/52/505، و E/CN.4/1998/72/Add.1).

٦٠- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى السلطات بعد أن أحيط علماً بطرد تنزانيا ٤٨ لاجئاً بوروندياً، قبض عليهم فور عودتهم إلى بوروندي في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ونقلوا إلى مخيم موينغا العسكري حيث قيل إنهم تعرضوا للتعذيب قبل قتلهم. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قُتل ١٢٢ لاجئاً بوروندياً،

كانت السلطات التنزانية قد ردتهم إلى بوروندي، على يد الجنود البورونديين فور دخولهم البلاد، عند مركز الحدود في كوبيرو. وقد أُرسل هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي (٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

الملاحظات

٦١- ويأسف المقرر الخاص لأنه لم يتلق حتى الآن أي رد من الحكومة حول الادعاء الذي أُحيل إليها. وما زال قلقاً لاستمرار انتهاكات الحق في الحياة التي يقع ضحيتها المدنيون بشكل رئيسي، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون. ويأسف المقرر الخاص أيضاً لاستمرار صدور أحكام بالإعدام في محاكمات لا تراعى فيها الضمانات الدولية للمحاكمة المنصفة وبالتالي تمثل شكلاً جديداً من انتهاك الحق في الحياة.

كمبوديا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٦٢- تلقى المقرر الخاص ادعاءات عديدة بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي في أعقاب الأحداث العنيفة التي جرت في فترة نهاية الأسبوع في ٥ و ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ في بنوم بنه وشنّت خلالها القوات المسلحة التابعة لرئيس الوزراء الثاني هن سن هجوماً على القوات الموالية لرئيس الوزراء، الأمير نوروروم راناريد. وذكر أن معظم أنصار الأمير راناريد فروا بسرعة من البلد بينما قبض على بعضهم وأعدموا. وللإطلاع على تحليل معمّق بشأن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا، يشير المقرر الخاص إلى تقرير الممثل الخاص للأمين العام بشأن حقوق الإنسان في كمبوديا، السيد هاماربيرغ (E/CN.4/1998/95).

٦٣- وفي أعقاب أحداث ٥ و ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى الحكومة طلب فيها توضيحات بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون التي يُذكر أن عدد ضحاياها بلغ على الأقل ٣٥ شخصاً من بينهم شخصيات سياسية مثل هور سوك، وكيل وزارة الداخلية وعضو الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة وسلمية وتعاونية، التابعة للأمير راناريد وشاو سامبات، رئيس دائرة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع الوطني. وأبلغ المقرر الخاص أيضاً الحكومة أن ٤ جنرالات على الأقل يحتلون مراكز عالية قد قتلوا، من بينهم الجنرال كراوش يوام، وكيل وزارة الدفاع، الجنرال لي سنغ هونغ، وكيل مدير، مسؤول عن شؤون العاملين في القوات المسلحة الملكية لكمبوديا، الجنرال سام نورين، وكيل قائد المنطقة العسكرية الخاصة، الجنرال ماين بون تان، مدير عمليات التموين والنقل في وزارة الدفاع. ولم يفلت من هذه الانتهاكات أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة الأقل نفوذاً الذين عثر على بعض جثثهم في معبد بنوم بنه وفي المناطق المحيطة بالعاصمة.

٦٤- وأحال المقرر الخاص أيضاً إلى الحكومة الكمبودية الادعاءات التالية المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص التاليين:

(أ) شون، نا، ناك، شان، شيم، شوين، ستة أطفال تتراوح أعمارهم بين سنتين و ٨ سنوات قتلوا في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ نتيجة انفجار قنبلة بينما كانوا بالقرب من بائع مثلجات. وذكر أن جندياً مخموراً، يعرف عنه أنه عضو في القوات العسكرية الخاصة للـ ٤٠-B في اتجاه مجموعة الأطفال، بعد مشادة مع زملائه؛

(ب) قُتل ١٧ شخصاً على الأقل في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧ نتيجة انفجار قنبلة يدوية أثناء اشتراكهم في مظاهرة سلمية لأنصار "حزب الأمة الخمير". وما زال عدد الضحايا غير محدد بالضبط، لكن أمكن التعرف على جثث ١٢ منهم: شامتي بيكدي، شايانانغ، شيت بنغ دارافوت، هان موني، نام تي، روس كيا، سام سارين، سوك خنج، يون يورن، يونغ سوك نويغ، يوس سيام، يونغ سري. وتفيد المعلومات الواردة، أن الجنود الذين كانوا موجودين في المكان لم يهتموا بالجرحى وذكر أنهم عارضوا أسر الرجلين اللذين حددوا بأنهما هما اللذان قذفا بهذه القنابل.

الملاحظات

٦٥- يأسف المقرر الخاص لأنه لم يتلق حتى اليوم أي رد من الحكومة على الادعاءات التي أرسلها إليها. ويطلب المقرر الخاص من السلطات إجراء تحقيقات نزيهة وشاملة بشأن الادعاءات المتعلقة بحالات إعدام بإجراءات موجزة ووضع حد لحالة الإفلات من العقاب المستمرة في هذا المجال. ويعرب المقرر الخاص عن صدمته الكبيرة إزاء الادعاءات المتعلقة بقتل الأطفال الستة الذين تراوحت أعمارهم ما بين سنتين و ٨ سنوات. ويطلب أيضاً تحديد هويات المسؤولين عن انتهاك الحق في الحياة على وجه عام وإحالتهم إلى القضاء ودفع تعويضات ملائمة للضحايا أو لأسرهم.

الكاميرون

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٦٦- تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد عن وقوع أعمال عنف في آذار/مارس ١٩٩٧، قبل أسابيع من الانتخابات التشريعية في شهر أيار/مايو، في إقليم الشمال الغربي الذي يعتبر معقل المعارضة. وذكر أن عدداً من الأشخاص الذين قبضت عليهم قوات الأمن ماتوا في السجن نتيجة للتعذيب ونقص الرعاية الطبية.

٦٧- أرسل المقرر الخاص ادعاءات تتعلق بوفاة أربعة أشخاص معروف في الهوية: ريشارد أنغوا فورماسوه، يدعى أنه مات مشخناً بالجراح التي أصيب بها في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ في سجن ياوندي المركزي (سجن آنكودنغي) بعد تعرضه للتعذيب والمعاملة السيئة لدى القبض عليه واحتجازه في ثكنة الدرك في بامندا، إقليم الشمال الغربي؛ صامويل تيتا؛ يدعى أنه مات في ١ أيار/مايو ١٩٩٧، بعد شهر من القبض عليه ونقله إلى ثكنة الدرك في بامندا نتيجة لنقص الرعاية الطبية وسوء التغذية؛ با ماتيلاس غوي، مات في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ في مستشفى بامندا بعد القبض عليه في أوكو وتعذيبه؛ إيمانويل كونسيس، يدعى أنه مات لدى نقله إلى بامندا في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ بعد القبض عليه في أوكو وضربه بالحرباب.

جمهورية أفريقيا الوسطى

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٦٨- تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد عن صدور قانونين للعفو العام مؤخراً. صدر الأول، بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، وهو يعفو عن الانتهاكات التي ارتكبتها عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، التي قامت بأعمال العصيان من ١٨ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ومن ١٨ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦. وصدر القانون الثاني، في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧، وهو يعفو عن الانتهاكات ذات الصلة بالعصيان الذي حدث في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٦٩- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة لصالح السيد إدوارد باتومباي وأسرته الذين هددتهم متمرّدون بالقتل. وتفيد المعلومات الواردة، أن أسرته تعرضت لهجوم بالسلاح ونهب منزله على يد ستة رجال يرتدون زياً عسكرياً (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧).

الملاحظات

٧٠- يأسف المقرر الخاص لأنه حتى وقت الانتهاء من تقريره، لم تكن الحكومة قد ردت بعد على الادعاء الذي أرسله إليها. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه للحكومة إزاء قانوني العفو اللذين من شأنهما تكريس الإفلات من العقاب. والمقرر الخاص على يقين أن احترام حقوق الضحايا أو أسرهم واحترام الحقيقة والعدل وتعويض الضحايا، سيساعد على انجاز مصالح وطنية حقيقية.

تشاد

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٧١- لا يزال المقرر الخاص قلقاً إزاء حالة حقوق الإنسان في تشاد، لا سيما إزاء استفحال انتهاكات الحق في الحياة منذ عام ١٩٩٦. ووردت معلومات مؤخراً إلى المقرر الخاص تفيد بأن ٥٢ مدنياً ماتوا خلال هجوم شنته القوات الحكومية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على "القوات المسلحة للجمهورية الفيدرالية" في ماندو، جنوبي تشاد. واستمرت عمليات متفرقة حتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ألقت خلالها قوات الأمن القبض على العديد من المدنيين العزل وقامت بتعذيبهم وإعدامهم.

٧٢- وأرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق ببرقية أرسلها قائد تجمع الوحدات المتخصصة للدرك الوطني التشادي، يأمر فيها أفراد أجهزة الدرك التسعة بقتل أي لص فور ضبطه متلبساً، وإلا تعرضوا لعقوبات وخيمة مثل تنزيل الرتبة والفصل من الجيش. وتفيد المعلومات التي وردت من المقرر الخاص، أن عدداً كبيراً من الأشخاص المشتبه بارتكابهم سرقات في الأيام التالية لنشر هذه البرقية قد قتلوا: جورج توبادي، جان ندبي كابيذا، قبض عليهما في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بعد ضبطهما متلبسين بالسرقة في حقل في غومبو، وجرى تعذيبهما قبل قتلتهما؛ قاصر يدعى أنه قتل وألقي في نهر شاري في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بعد أن ضبطه الدرك متلبساً بسرقة وجبة غذاء لدى الجيران؛ امرأة حامل متهمة بالسرقة في سوق الذرة، يدعى أن الدرك قبضوا عليها في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٦ وقتلواها على الفور؛ رجل متهم بسرقة صفيحة زيت، قتل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٧٣- كما أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ادعاءات بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص التاليين:

(أ) هوليلبي تيسال، كوكرو غيرسالا، بوري وانغرييلي، هابمون فيتوان، سري جاكجينكرو، جاوتاون تيسام، مندندي متوان، جبريلا يايا، لاما جويينا، أعدموا رمياً بالرصاص بدون محاكمة وعلى الملأ بحضور السلطات الإدارية والسياسية والعسكرية. ونفذت عمليات الإعدام هذه في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بعد يومين من القبض على هؤلاء الأشخاص التسعة في فيانجا واتهامهم بعدة جرائم منها السرقات المتكررة والاغتصاب والعنف الجسدي؛

(ب) ندوبي آبل، قبض عليه في آب/أغسطس ١٩٩٥ ثم تعرض للتعذيب. ويدعى أنه مات مثخنًا بالجراح التي أصيب بها في مستشفى موندو؛

(ج) أمبايتارم ناسون تعرض للتعذيب ثم قتل في آب/أغسطس ١٩٩٥ بعد اخراجه من زناخته بدون إذن من قائد الدرك المحلي؛

(د) بشارة ديفي، عضو حزب سياسي معارض، يدعى أنه قتل في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ على يد ثلاثة أشخاص مجهولي الهوية، يشتبه في انتمائهم إلى قوات الأمن؛

(هـ) ألبرت ناجي، معلم دين، أعدم على يد عسكريين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بعد اخراجه من الكنيسة التي كان لاجئاً فيها؛

(و) أوديت بلكوم، ماتت محتجزة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بعد تعذيبها؛

(ز) أندويو أمبرواز، مات في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بعد ضربه بعنف على يد دورية من الدرك؛

(ح) أمبيلاسم جدعون، عسكري سابق، مات مصاباً باختناق في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ في الزنزانة المكتظة التي كان محتجزاً فيها؛

(ط) جبايوم إتيان، جيكونغاتان آماند، جيكونيوم غابريال، واري سلفان، ناجيهادم سيبيستان، أنغومباي جدعون، قتلوا على يد عسكريين في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ في بيسا بعد ضربهم بعنف؛

(ي) أحمد بوغي بريمي مات في مستشفى أم هاجر في أيار/مايو ١٩٩٥ بعد ضربه على يد رجال الأمن؛

(ك) محمد أحمد آناث يدعى أنه مات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بعد تعذيبه في قسم شرطة أنجامينا؛

(ل) محمد داري، ومحمد سوقو، ماتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في سجن فايلا لارجو بعد اخضاعهما للتعذيب والمعاملة السيئة.

الملاحظات

٧٤- يأسف المقرر الخاص لأنه حتى وقت الانتهاء من تقريره، لم يتلق أي رد من الحكومة. وبالرغم من المعلومات التي تفيد عن إلغاء الأمر بقتل اللصوص، لا يزال المقرر الخاص قلقاً إزاء عمليات الإعدام بإجراءات موجزة التي يرتكبها الدرك من غير عقاب على الإطلاق، وكذلك إزاء حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، في ظل ظروف غير إنسانية. ويحث المقرر الخاص السلطات التشادية على وضع حد لحالة الإفلات من العقاب المستمرة، بإجراء تحقيقات وافية ونزيهة تتيح تحديد المسؤوليات عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة للمدنيين وجميع الانتهاكات الأخرى للحق في الحياة. كما ينبغي احترام حقوق الضحايا في العدل والتعويض.

شيلي

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٧٥- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح سولا سيرا أنريكز، رئيسة تجمع أسر المعتقلين المفقودين، فيفيانا دياز كارو، ماريانا غوسمان نونيث، عضوان في نفس المنظمة، بعد تلقيهن تهديدات بالقتل هاتفية بالقتل ومطاردتهن من رجال يرتدون زيًا مدنيًا ذكروا أنهم من أعضاء شرطة المباحث. وذكر أيضاً أن النساء الثلاث قدمن طلباً بالحماية لدى محكمة استئناف سانتياغو (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

٧٦- أبلغت حكومة شيلي المقرر الخاص أنه لم يشارك أي شخص من شرطة المباحث في عملية التهديد التي تعرضت لها كل من سولا سيرا أنريكز وفيفيانا دياز كارو، وماريانا غوسمان نونيث. كما ذكر وكيل وزارة الداخلية أنه عرض حماية الشرطة على الأشخاص المعنيين، لكنهم رفضوا هذا العرض. وذكر أنه في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قدم الأشخاص المذكورون أعلاه طلباً للحماية لدى محكمة استئناف سانتياغو، التي وافقت عليه، وقررت أن تقوم الشرطة بحراسة مقر تجمع أسر المعتقلين المفقودين لمدة ٣٠ يوماً، و١٥ يوماً لمنازل النساء المعنيات (٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧).

الصين

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٧٧- استمر المقرر الخاص في تلقي تقارير عن حملة مكافحة الجريمة التي قامت بها الصين على الصعيد الوطني في عام ١٩٩٦، والتي أدت إلى تنفيذ عدد من أحكام الإعدام لم تشهده البلاد منذ عام ١٩٨٣. وأُبلغ المقرر الخاص أن أحكام الإعدام التي نفذت في الصين تشكل حوالي ٨٠ في المائة من أحكام الإعدام التي نفذت على الصعيد العالمي خلال هذه الفترة. وذكر أن هناك أكثر من ٣٠٠ ٤ شخص عُرِف أنهم أُعدموا خلال هذه الفترة، ويعتقد أن هذا الرقم يقل عن العدد الفعلي، بسبب جرائم منها التخريب والسرقة والفساد وتجارة المخدرات.

٧٨- وفي هذا السياق، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة لصالح وانغ كيزونغ، مدير شركة اثتمان محلية، ذُكر أنه حكم عليه بالإعدام في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لاختلاسه أكثر من ١٠٠ مليون يوان (١٢ مليون دولار أمريكي) (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٧٩- أحال المقرر أيضاً إلى الحكومة ادعاءات تتعلق بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص التاليين:

(أ) في التيب: السيد دورجي، ذُكر أنه مات في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ أو حوالي هذا التاريخ بسبب الجروح التي أصيب بها نتيجة لضربه على يد الشرطة قبل ذلك بعشرين يوماً؛ تنشوك تمبل، راهب في دير ساكيا، قيل إنه مات أثناء احتجاجه في سجن ساكيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ نتيجة للتعذيب؛ ياميانغ ثينلي ذُكر أنه قبض عليه في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ خلال غارة على دير شامدو ومات نتيجة للتعذيب في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعد خمسة أيام من الإفراج عنه من سجن شامدو لأسباب صحية.

(ب) في إقليم هينان: زانغ كسيو، ذُكر أنها ضربت حتى الموت في سجن الشرطة بعد القبض عليها في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦.

الرسائل الواردة

٨٠- أرسلت الحكومة رداً على النداء العاجل الذي أرسل لصالح وانغ كيزونغ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أبلغت فيه المقرر الخاص أنه حكم عليه بالإعدام بموجب القانون، وأن حالته معروضة حالياً أمام محكمة الشعب العليا في إقليم يانغسو. وذكرت أيضاً أن تطبيق عقوبة الإعدام في الصين يمثل لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأنها وضعت قيوداً شديدة للغاية على تطبيق عقوبة الإعدام، حيث ينص القانون الجنائي الصيني على أن "عقوبة الإعدام لا تطبق إلا على الذين يدانون بأبشع الجرائم" (١٤ أيار/مايو ١٩٩٧).

٨١- وأرسلت الحكومة أيضاً معلومات رداً على الادعاءات بانتهاك الحق في الحياة التي أحيلت إليها خلال عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالسيد دوري، أُبلغ المقرر الخاص أنه لا يوجد شخص بهذا الاسم. أما بالنسبة لحالة تنشوك تمبل فقد ذكرت الحكومة أنه شُنق نفسه وأكد الفحص الطبي الشرعي انتحاره. وفيما يتعلق بحالة

ياميانغ قينلي، أبلغ المقرر الخاص أنه مات من التهاب السحايا السلي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر وكان قد نقل إلى المستشفى فور إصابته بالمرض في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أثناء اشتراكه في برنامج لإعادة التعليم من خلال العمل. وفيما يتعلق بزائغ كسيو أكدت الحكومة أنها ماتت نتيجة للجروح التي أصيبت بها عندما قفزت من إحدى عربات السجن، كما أكد الفحص الطبي الشرعي أن وفاتها نتجت عن جرح خطير في الجمجمة ونزيف أحدثه سقوطها (٣ آب/أغسطس ١٩٩٧).

٨٢- رداً على رسالة من المقرر الخاص مؤرخة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، يشكر فيها الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف على استقباله له وعلى المناقشة المفيدة والمثمرة التي دارت معه، ذكرت حكومة الصين أنها تدرس بعناية طلب المقرر الخاص بزيارة الصين. وعلم المقرر الخاص أن إقرار القانون المتعلق بدور المحامين وقانون العقوبات الإدارية، وبالتغييرات الكبيرة التي أجريت على قانون الإجراءات الجنائية وبالتزام الحكومة بتحسين نظامها المتعلق بالقوانين وإقامة العدل على ضوء تقدمها الاقتصادي والاجتماعي (٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٨٣- وفضلاً عن ذلك، ردت الحكومة على ادعاءات جديدة لانتهاك الحق في الحياة أحييت إليها خلال عام ١٩٩٥، تعلق كلها بأشخاص ماتوا أثناء الاحتجاز بسبب المعاملة السيئة أو التعذيب. وفيما يتعلق بحالة كالسافغ دُلما غانغونغ، ذكرت الحكومة أنها كانت تعاني من التهاب سحايا سلي متقدم عندما سجن في عام ١٩٩٣، وأنه أفرج عنها مؤقتاً في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لتمكينها من المعالجة الطبية، وأنها ماتت في منزلها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥. وفيما يتعلق بتاشي سيرينغ، ذكرت الحكومة أنه دخل المستشفى مرتين خلال احتجاجه لعلاج من ضغط عالٍ في الدم وبعد ذلك عادت صحته إلى حالتها الطبيعية ولم يخضع لتعذيب، وأفرج عنه من السجن بعد قضائه لعقوبته في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وفيما يتعلق بشيراب أنغوانغ، ذكرت الحكومة أنه بعد الإفراج عنها من معسكر للعمل، أصيبت بمرض نسائي وبثقب في المعدة مما أدى إلى وفاتها بعد فشل العلاج، وأن الادعاء بتعرضها للضرب على يد حرس السجن غير صحيح. وفيما يتعلق بزينغ موشينغ، أكدت الحكومة أنه مات نتيجة للضرب على يد معتقلين آخرين. كما علم المقرر الخاص بالشروع في اتخاذ الإجراءات ضد الأشخاص المدعى أنهم مسؤولون عن ذلك، وأن الموظفين المسؤولين في مركز الاحتجاز قد أنزلت بهم عقوبات تأديبية، وأن الادعاء بتعرض زوجته لمضايقات على يد الشرطة عار من الصحة (١١ آذار/مارس ١٩٩٧).

٨٤- وفي نفس الرسالة، ردت الحكومة أيضاً على النداء العاجل الذي أُرسل في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ لصالح كل من وانغ يومينغ، زانغ زيون، سي كيوشينغ، بان يونغلي، ياو زونغتيان، دونغ زونغ، الذين يدعى أنهم أعدموا دون منحهم الحق في طلب الاستئناف أو الرأفة. وتقول الحكومة إنه، من بين هؤلاء المتهمين الستة، رفع كل من سي كيوشينغ، ياو زونغتيان، دونغ زونغ، دعوى استئناف ضد الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية. كما أن الأحكام التي صدرت في حق الذين لم يرفعوا دعوى استئناف، أحييت إلى محكمة أعلى لإقرارها. وذكرت الحكومة أيضاً أن المجرمين الستة يقعون ضمن فئة "أبشع المجرمين" بموجب القانون الجنائي الصيني ومن ثم فإن أحكام الإعدام عليهم تستند إلى أساس قانوني سليم.

الملاحظات

٨٥- يشكر المقرر الخاص الحكومة على ردودها وعلى المعلومات التي قدمتها. ويشعر المقرر الخاص مرة أخرى أنه مضطر للإعراب عن قلقه البالغ إزاء كثرة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في الصين والعدد الكبير جداً لعمليات الإعدام. ويود المقرر الخاص أن يذكّر الحكومة بأن كثرة الجرائم التي تطبق عليها عقوبة الإعدام منذ عام ١٩٧٩ على نحو ما ذكر هو أمر يتعارض مع الاتجاه نحو تقييد عقوبة الإعدام، تمهيداً لإلغائها، كما أعربت عن ذلك تكراراً كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان مؤخراً. فضلاً عن ذلك، لا يزال المقرر الخاص قلقاً إزاء الادعاءات المتعلقة بالمحاكمات غير العادلة، لا سيما عدم مراعاة القيود والضمانات لحماية أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

٨٦- وعلى ضوء المذكور أعلاه، يود المقرر الخاص أن يؤكد من جديد اهتمامه بزيارة الصين لإجراء دراسة موضوعية للمسائل ذات الصلة بالحق في الحياة، ويأسف لعدم حدوث تقدم في هذا الصدد في العام الماضي.

كولومبيا

٨٧- استمر المقرر الخاص في تلقي عدد كبير من الشكاوى بشأن انتهاكات الحق في الحياة. وليس هناك ما يبعث على الاعتقاد بأن هناك تحسناً بالنسبة للسنتين السابقتين. وذُكر أن العنف شبه العسكري هو السبب في معظم انتهاكات الحق في الحياة. وذُكر أيضاً أن المجموعات شبه العسكرية، أي مجموعات الدفاع الذاتي لفلاحين قرطبه وأورابا، المسؤولة عن الانتهاكات المستمرة للحق في الحياة، تتصرف من غير عقاب بموافقة بعض قطاعات القوات المسلحة. وكانت المناطق الأكثر تأثراً من الوجود المكثف للمجموعات شبه العسكرية هي محافظات أنتيوكيا، كاكيتا، سيزار، غوايفاري، ميتا، وشمال سانتاندير. وسُجل تزايد في الوجود العسكري في جنوبي بوليفار منذ آذار/مارس ١٩٩٧. وتسبب المجاهبات مع المفاوير في هذه المناطق في انتقالات جماعية للسكان إلى مناطق أخرى.

٨٨- وكما أشار المقرر الخاص في تقاريره السابقة إلى اللجنة، فإن كثرة الشكاوى التي ترد إلى مكتبه حول كولومبيا، لا تسمح له بتحليلها جميعها. ولا يمكنه أيضاً متابعة حالات انتهاكات الحق في الحياة على الوجه الملائم. وأرسل المقرر الخاص ٢٤ نداءً عاجلاً إلى حكومة كولومبيا، طلب فيها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية السلامة الجسدية والحق في الحياة، للأشخاص التاليين، الذين تعرضوا لتهديدات بالقتل من جانب أفراد قوات الأمن والمجموعات شبه العسكرية، فيما عدا الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك:

(أ) ناشطون في مجال حقوق الإنسان:

٩٠- ساندرا ديل بيلار أوباتي، بعد تلقيها تهديدات بالقتل في مكاتب رابطة أقارب المعتقلين المفقودين في بوغوتا. وقد تعرضت ساندرا ديل بيلار أوباتي وأسرته لتهديدات في مناسبات سابقة، ربما للحيلولة دون ادلائهم بشهاداتهم أمام النيابة الإقليمية لمدينة كالي فيما يتصل بالتحقيقات بشأن اختفاء جون ريكاردو أوباتي، شقيق ساندرا (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)؛

٢٠ أرميلدا أراكي، رئيسة الرابطة المحلية لنساء سلغار (أنتيوكيا) ومنسقة لجنة النساء التابعة لرابطة فلاحية أنتيوكيا، بعد تعرضها لمضايقات مستمرة من جانب أشخاص مجهولي الهوية يعتقد أن لهم علاقة بمجموعات شبه عسكرية (٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

٣٠ ويلسون باتينيو أغوديلو، أحد الناشطين في لجنة حقوق الإنسان في ريميديوس. سبق أن تلقى تهديدات بالقتل لاتهامه أحد ضباط الشرطة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في محلية ريميديوس (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧)؛

٤٠ غوستافو غايون خيرالدو، بعد اتهامه بجريمتي العصيان والاتجار بالمخدرات، خلال مناقشة في لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ بشأن افتتاح مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا، من جانب قائد القوات المسلحة الكولومبية (١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧)؛

٥٠ أعضاء مركز التحقيق والتعليم الشعبي، بعد اغتيال كارلوس ماريو كالديرون وزوجته ألسا كوستانزا الفارادو، ووالد الأخيرة، كارلوس ألفارادو بنتوخا، على يد مجموعة من الرجال ذكروا أنهم من أعضاء النيابة العامة (٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧)؛

٦٠ بيدرو خوليو ماهيتشا، محامي وعضو اتحاد المحامين خوسيه الفيار ريس تريبو (CCA) وأسرته، بعد تعرضهم للتخويف والمضايقات. وكان بيدرو خوليو ماهيتشا يبحث في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي اشترك فيها أفراد من قوات الأمن في كولومبيا (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛

(ب) قساوسة

١٠ خيسوس مارتينيس، برناردو فيليغاس، قسان فرانسيسكان ناشطان في مجال حقوق الإنسان، تعرضا للتهديد على يد مجموعة شبه عسكرية، ذكر أفرادها أنهم من الدفاع الذاتي لفلاحية قرطبة وأورابا. وكانت هذه المجموعة شبه العسكرية قد قتلت ستة من الفلاحين مجهولي الهوية في سينسيليخو ونهبت المتاجر (٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧)؛

٢٠ الأب أزيو غوادالوبي رواتينو برناردو، إيطالي الجنسية وقس في محلية كالدونا، محافظة كوكا، بعد أن اتهمه أعضاء الشرطة بأنه متعاون مع المفاويز (٦ أيار/مايو ١٩٩٧)؛

(ج) نقابيون

١٠ المشتركون في مظاهرات المزارعين في مناطق غوافياري، كاكيتا، بوتومايو، وكذلك ممثلوهم، بعد موت فيكتور خوليو غارسون، الأمين العام للاتحاد الوطني النقابي للزراعة وتربية الماشية وعضو اللجنة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين مزارعي الكوكا والحكومة الكولومبية (١٣ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

٢٠ خورخي أليسير مارين تروخيُو، بعد تعرضه للتهديد في ثلاث مكالمات هاتفية من مجهول. وكان الشخص المعني قد تلقى من قبل مذكرة من مقر SIMTRAMCHINCHINA، في تشينشينا، هُدِّ فيها بالقتل إذا لم يغادر المنطقة على وجه السرعة. وقُتعت على هذه المذكرة مجموعة شبه عسكرية تطلق على نفسها الموت لنقاببيّ محور البنّ (٢١ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

٣٠ نفتالي فانيغاس بريا، رئيس المؤسسة التعاونية للخدمات، في محلية أوكانيا، شمالي سانتاندير، وكذلك العاملين في مزرعة تربية الدواجن سانتا كلارا، بعد موت الممثل القانوني للمزرعة، خوليو هيرناندو أنريكييس، وبعد أن احتلت العناصر شبه العسكرية الأراضي التابعة لمزرعة تربية الدواجن سانتا كلارا (٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧)؛

(د) سكان المناطق التالية:

١٠ السكان المدنيون لمحليات شمال غربي تشوكو بعد تزايد الأنشطة شبه العسكرية في المنطقة. وكان أعضاء في مجموعات شبه عسكرية قد نصحووا السكان في هذه المحليات بعدم دخول مناطق نارسيللا، بريساس، ألبانيا، تانيليتا، تحت طائلة قتل جميع الأشخاص الموجودين فيها (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)؛

٢٠ سكان محليات ريميديوس، ويُنْدو، وكانتاغايو، بعد تزايد الأنشطة شبه العسكرية في المنطقة ومصرع كل من راينالدو دي غيسوس ريوس، نوربرتو غاليانو كوادروس، خيسوس أنطونيو كابال، على يد المجموعات شبه العسكرية. وقد عثر على جثثهم على الطريق المؤدي من سان فرانسييسكو دي يوندو إلى بارانكابيرميخا، محافظة سانتاندير (١٧ شباط/فبراير)؛

٣٠ سكان محلية الكارمن دي أتراتو، محافظة شوكو، بعد تلقيهم تهديدات بالقتل من أفراد في الجيش ومجموعات شبه عسكرية يتهمونهم بالتعاون مع المغاوير. وأدى مقتل كل من غوستافو دا بوردا في منطقة قريبة من محلية الكارمن دي أتراتو وليبيا فيرا على يد مجموعة شبه عسكرية بالقرب من نفس المحلية، إلى تزايد الخوف على غيرهم من سكان المحلية (٦ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

٤٠ سكان مدنيون من محلية سي جوفيا، بعد مقتل كل من مارتين إيميليو رودريغيس لوندونيو، أوريليو دي خيسوس بلايس، لويس كارلوس مونيوس، ورجل معروف باسم ديدير أو "الفريو"، على يد مجموعة شبه عسكرية تمارس نشاطها في محلية سيجوفيا، ويعتقد أن هذه الأعمال قد تمت بموافقة قوات الأمن (١٣ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

٥٠ سكان مدنيون من الكارمن دي بوليفار وسان خاسينتو، بعد أن قامت مجموعة شبه عسكرية قوامها ٥٠ فرداً بالهجوم على السالادو، محلية الكارمن دي بوليفار، وإجبار ٣٠ من سكانها على مغادرة بيوتهم، وقتل كل من دوريس تورس، وهي مدرّسة يتهمها شبه العسكريون

بالتعاون مع المغاوير، وألفارو بيريس، فلاح، وخوسيه أستيبان دومنغس، وأندير دومينغيس، ونيكولاس أريتا، الذين كانت أسماؤهم على قائمة في حوزة شبه العسكريين (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧)؛

٦٠ ' سكان مدنيون من جنوبي أورابا، بعد موت كل من ديوفانور سانشس سيلادا، رامون خيمينيس، فرانسيسكو تاباركينو؛ (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

(و) مسؤولون محليون

١٠ ' من أنتيوكيا، بعد موت كل من هيلي غومس أوسوريو، مسؤول محلي في محافظة أنتيوكيا وخوسيه لويزا كوريا، مسؤول محلي من كانياسغورداس الذي عثر على جثته في مياه نهر ريو سوثيو شرقي أنتيوكيا. وقد وُجِّهَ هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

٢٠ ' خوسيه استانسلاو هامايا بايس، مسؤول محلي من سان كاليكستو، شمالي سانتاندير، بعد تلقيه تهديد بالقتل في رسالة موقعة من المجموعة شبه العسكرية "الدفاع الذاتي عن كاتاتومبو"، يُمهَّلُ فيها ٨ أيام لمغادرة المنطقة، ويُذكر أن مقتله ستليه عمليات قتل كثيرة غيره. وقد وجه هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧).

(و) ممثلون للفلاحين:

١٠ ' بيلين تورس كارديناس، وراؤول إيميليو راموس، من أعضاء الرابطة الوطنية للفلاحين المستخدمين "الاتحاد وإعادة البناء"، كانا يخشيان أفعالا انتقامية بعد حضورهما عدة اجتماعات في مركز حقوق الإنسان في جنيف بهدف الإبلاغ عن الحالة الراهنة لمجموعات المشردين في مزرعة بيلا كروس، محافظة دل سيزار (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

(ز) قاصرون:

١٠ ' خوان كارلوس هيريرا بريغونيرو، فابيان مورثيو غومس، أندريس دافيد اسكوبار، ثلاثتهم من القاصرين، بعد إخراجهم بالقوة من مركز لاحتجاز القاصرين في كالي، معروف تحت اسم مركز إعادة التأهيل فالي دي ليلي، وذلك بعد العثور في مناسبة سابقة على جثث ثلاثة من المحتجزين القاصرين. ويجري التحقيق في علاقة اثنين من رجال الشرطة السابقين وموظفين من مركز فالي دي ليلي، بوفاة هؤلاء القاصرين (٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧).

٨٩ - وأرسل المقرر الخاص أيضا نداءً عاجلاً لصالح آنخيل تروفيلو سوماغوسو، أحد المغاوير السابقين من أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، سلّم نفسه للجيش في عام ١٩٩٤، بعد إدلائه بتصريحات اتهم

فيها الجيش والمجموعات شبه العسكرية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٩٠- وأرسل المقرر الخاص أيضا نداءين عاجلين إلى حكومتي كولومبيا وبنما، لتفادي ترحيل ٤٠٠ فلاح كولومبي وأسرههم إلى كولومبيا، بعد قدومهم من أنغيا، محافظة تشوكو، أورابا، وهروبهم إلى بنما، بسبب المعارك العنيفة بين مجموعات المفاوير والمجموعات شبه العسكرية، دون اتخاذ التدابير التي تكفل حماية حقهم في الحياة (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

٩١- كما، أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة بلاغات بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص التاليين:

(أ) أشخاص قتلوا على يد المجموعات شبه العسكرية:

١٠٠- قاصرون: سيزار أوغستو بارتولو، ١٢ سنة، قُتل في أبرتادو، أورابا، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦. ذكر أن هذا الطفل قطعت رأسه في حضور قاصرين آخرين، وعرضت على الملأ.

٢٠٠- مدافعون عن حقوق الإنسان: خافت مورالس، من المناضلين من أجل حقوق الإنسان في محلية سان كالكستو وعضو في الجماعات الدينية الشعبية، قتل في أوكانيا، شمالي سانتاندير؛ مارغاريتا غوسمان رستريبو، ناشطة في مجال حقوق الإنسان، قُتلت في مقر محلية سيجوفيا؛ ألفارو نلسون سوارس غومس، قس، من المدافعين عن حقوق الإنسان ومدير الأمانة الرعوية الاجتماعية لأبرشية كوكوتا وكاهن كنيسة الطفل الالهي، قُتل مع لويس أندلفو بلايس، من أعضاء رعيّة فيلا دل روساريو، شمالي سانتاندير.

٣٠٠- سكان أصليون: خيراردو استرادو ياسويسان، ماركو انطونيو ناسنر، ألفريدو باسانتي، قتلوا في توكيرس، نارينيو؛ خوسيه ميغيل دوميكو، قتل في منطقة دابيبا فيخو للسكان الأصليين، محلية دابيبا، أنتيوكيا.

٤٠٠- فلاحون: أيلوي فيلاميزار كنتيراس، قُتل في سالازار، شمالي سانتاندير؛ لويس هرناندو رايس، أرنستينا منديس ريكو، ألبرتو فارغاس، قتلوا في إصلاحية كاساكارا، سيزار؛ ديوسيلينو كينيونس، قتل في بيلايا، سيزار؛ لويس إلفر فيلا سانثيس، ماريو أوغستو زاباتا كارفاخال، لويس أنطونيو بارينتس فيليس، قتلوا في لافيريدا إل كروسي، بين ريميدوس ويوندو؛ خيراردو ألزاتي، قُتل في غرانادا، أنتيوكيا.

٥٠٠- أصحاب مناصب سياسية: خوسيه ألبرتو رستريبو بيريس، عمدة سابق لسيفوفيا وعضو حزب الاتحاد الوطني، قتل في ميديلين؛ فيليكس غوارنيسا باراغان، عضو سابق في المجلس البلدي عن الحزب الليبرالي في محلية إلكوبي، قتل في إلكوبي، سيزار؛ فريدي غارسيا، عضو سابق في المجلس المحلي وعضو حزب الاتحاد الوطني، قتل في إلكوبي، سيزار؛

٦٠ نقابيون: إيسيدرو سيغوندو خيل خيل، الأمين العام للنقابة الوطنية للعاملين في الصناعات الغذائية، قتل في كاريبا؛

٧٠ آخرون: داريو كوفاس كونتريراس، ديوميدس زاباتا، يبيكا فيلاريا، بالدوميرو فرغارا، قتلوا في إلغوامو، بوليفار؛ سانتاندير مندوزا، ألونسو كابيزاس، ماغنوم موريو، جوني باخارو، خايم بالاثيوس، قتلوا في محلية ريو ثوسيو، تشوكو؛ صامويل وخورخي باريثو واسرائيل وخورخي هيريرا قتلوا في سان خوان نيوموثينو، بوليفار؛ هوبر أسكانيو أبريل، خيسوس وخورخي كاردوزو سانتو دومينغو، أوريليو لندارتي، أليريو كنتيرو، هايدر كارديناس، ألييرو ن. قتلوا في سان ديغو، سيزار؛ مانويل دياز، أرماندو شافس، هايدر هرنانديز، عمال في مزارع الموز، قتلوا في تيغورودو، أنتيوكيا، لويس أنريكي سالغادو، أميرو توفار، إيفرتو توفار، أوفيديو كاستيلو، دانيال سالغادو، فيدر ريفيرا، ديني رويس، قتلوا في تولوفيخو، سوكري؛ أنطونيو مالدونادو، ليبيا أورتيجا، تاجران، قتلوا في منطقتي سان ميغيل وسانتاندري، سيزار؛ رافائيل دي أورو مارتينيز، خرمان داريو أوسينيو، من العمال، قتلوا في تينيريضي، ماغdalena؛ أميليو كنتيرو، راؤول غوميس، خوسيه لويس آغوديلو، ألفريدو ألبا، قتلوا في كازوكا؛ خيسوس توسكانو، قتل في بيلايا، سيزار؛ لويس أنخيل غيرا، هرناندو رستريبو، قتلوا في ساراغوزا، أنتيوكيا؛ فرانسيسكو ومارسيلينو باليستيروس، قتلوا في خلغال، تشوكو؛ وليام كونتريراس، فريدي دورانغو، من العمال، قتلوا في آبارتادو، أنتيوكيا؛ لويس أنطونيو راميرس، أدلبرتو ميسا، خيراردو ألفارس، قتلوا في إلبايون، سانتاندير؛ همبرتو لندونيو، جبريل بارا، داريو سيبالوس، كارلوس بوسادا، عمر الزاتي، قتلوا في سان روكي، أنتيوكيا؛ هرنان ألفونسو لوبيس وكارلوس ماريو بيتانكور، قتلوا في كارمن دي فيبورال، أنتيوكيا؛ بنيامين لانديرو، كارلوس أنيبال مونتس، بنيامين لانديرو، قتلوا في سان خاسنتو، بوليفار؛ كارلوس إدواردو غوميس، لويس ألكسندر غونزاليس، لويس إدواردو لايوس، ساندرالينا راندون، قتلوا في غوارني، أنتيوكيا؛ سيزار دياز، خورخي كاسيرس، دانيال هويوس، قتلوا في بيلاكروز؛ خوسيه أنياسيو آسيفيدو، قتل في دارين، بنما؛ سيبريانو غارسيا، قتل في يافيزا، بنما؛ راوبين أنطونيو فيلا، أنطونيو فيلا، ميغيل هيا، غيليرمو سرما، قتلوا في سان خوسيه، أبرتادو؛ مارينو لوبيز قتل في فيخاو، أورابا؛ خوسيه دافيد، قتل في لا أونيو، إلياس زاباتا، أليودورو زاباتا، ألبرتو فالي، فيليكس أنطونيو فالي، كارلوس تورس، قتلوا في محلية لاس نيفيس؛ سيزار بيريز، قتل في محلية إلغينو؛ ألفونسو كاليخاس روبيس، قتل في بويرتو ولشس؛ لويس ليموس، سيغوندو فاسكس، أوتونيل كانيزارس، قتلوا في بوينتي سيمانيا؛ لويس سيغوندو تورس، قتل في سان برناردو، محلية تامالاميكي؛ فيديل سوفسكون، خوسيه بيتالوا، بيركا وإيديرتو خايمينيس، قتلوا في يانو ريكو، أورابا؛ فابيان سوارس غارسيا، قتل في غرانادا، أنتيوكيا.

(ب) أشخاص قتلوا على يد أفراد الجيش:

١٠٠ فلاحون: ديوسيميل، آدينايل ولويس توسكانو، قتلوا في فاليدوبار، سيزار؛ جوني دي خيسوس بايونا، قتلوا على يد دورية لمكافحة المفاويز في إلكاسيرو دو بويرتو خوردان، محلية تامي؛ ألفونسو مانويل مندوزا باريوس، قتل في توربو، أنتيوكيا؛ خوسيه ألميدو تورو

ألفارس، فيسينتي أنغولو فينافيدس، قتلًا في أوريتو، بوتومايو؛ لاورنتينو آفندانو، فرني دلفادو، قتلًا في مونتانيلا، كاكيتا، على يد قوات اللواء الثاني عشر للجيش؛ أنطونيو أنغاريلا وكارمن أنخيل كلافيخو، قتلًا في محلية سان كالكستو، شمالي سانتاندير؛ إيفيرتو أنطونيو هيريرا، خوان لوبس، قتلًا في بويرتو آسيس، بوتومايو، على يد قوات فرقة مكافحة المفاوير ووحدات الشرطة العسكرية، لدى محاولتهما تفريق مظاهرة للفلاحين.

٢٠ السكان الأصليون: خلبرتو خوسي ماركس موريلو وأرجيميرو مانويل باديللا باينيتس، قتلًا في سنسيليو، سكري؛ غوستافو هرنانديز، من الهويوتو، قتل في سولانو، كاكيتا.

٣٠ زعماء نقابيون: نازارينو دي خيسوس ريفيرا، قتل في محلية سيغوفيا، أنتيوكيا.

٤٠ آخرون: ديغوليون يارسي، مارتا فليس، سوهي مونتويا، قاصرون قتلوا في سيغوفيا؛ أوريل كاردونا، عضو قيادة الحزب الشيوعي الكولومبي، ألفونسو خيرالدو أوسوريو، عامل، قتلًا في أبرتادو؛ هوبر أنطونيو اسكانيو أبريل، خيسوس وخورخي كوردوزو، أوريليو لينداتري، خايم كارديناس، ناهيمياس دوران، قتلوا في اصلاحية ميديا لونا، سان ديغو، سيزار؛ خيرو بيليري بويتراغو، مندوب فرقة العمل المحلي في سان خوسيه دي موريتشال، أبيميلت بارا، تاجر، قتلًا في محلية تامي؛ خوان كورونيل، قتل على يد دورية لمكافحة المفاوير في محلية تامي؛ خيرالدو ألياس سوسا، هرنان دي فيسوس بيريز، خورخي اليسير روداس، قتلوا في مزرعة مونتبييلو، محلية سالغار؛ فيسوس أودورو أورخويلا تروخيلو، قتل في أيباغي، توليما؛ رانيل فالنسيا، خلمر دوراس، قتلًا في الكاستيلو، ميتا؛ فلاديمير زامبرانو، خينير الفونسو مورا، خوان كارلوس بالاسيوس، أركيميديس مورينو، قتلوا في محلية موسكيرا؛ ليوناردو وبرناردو بانيسو، قتلًا في محلية الغنيو، أبرتادو.

(ج) أشخاص قتلوا على يد الشرطة:

١٠ أصحاب مناصب سياسية: فابيو فونسيكا غيريرو، عمدة سابق لمحلية أوريبيا، قتل على يد شرطة مكافحة المخدرات عندما كان يشارك في موكب للقادة المدنيين والسياسيين لأوريبيا وغواخيرا؛ ميداردو دوكوارا ليتون، حاكم محلية سورتيجا، قتل في محلية أورتيغا، توليما.

٢٠ فلاحون: أونسو بونيللا، قتل في بورتو آسيس عندما كان يشارك في مظاهرة للفلاحين؛ سيفوندو سابودي أربانو، أيدير كانو، قتلًا في فلورينسيا، كاكيتا، خلال عملية تعبئة للفلاحين.

٣٠ مدافعون عن حقوق الإنسان: خورخي كوندي، قتل على يد أفراد المركز الخامس للشرطة في كالي، لسبب يفترض أنه يتعلق بتصريحاته أمام الوحدة التابعة لحقوق الإنسان التابعة للنيابة بشأن اختفاء جون ريكاردو أوباتي.

٤- آخرون: جون خيرو بيريس روميرو، قتل في حي لاغلوريا في كونديناماركا؛ خايم لارا لاسكس، عامل، قتل في فاكاتاتيفا، كونديناماركا، عندما كان يشارك في مظاهرة لسكان المحلية؛ هيكتور غومس، قتل في محلية ريميديوس، على بعد مائة متر من قيادة الشرطة دون أن تبذل الشرطة أي جهد لتفادي الحادث.

الرسائل الواردة

٩٢- تلقى المقرر الخاص عدداً كبيراً من الردود من حكومة كولومبيا (١١ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٨ و ٢٠ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ و ٣ و ١٠ و ١٣ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ و ٢ و ٤ و ٨ و ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ و ١١ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ٢ و ٧ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ٦ و ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) أكدت فيها استعدادها للتعاون مع ولاية المقرر الخاص.

٩٣- أحاطت حكومة كولومبيا المقرر الخاص علماً بالتحقيقات الجارية والإجراءات القضائية التي اتخذت بشأن الحالات التالية والنداءات العاجلة التي أرسلها المقرر الخاص: خيسوس ألبرتو بويتراغو، هوغو ألديمار مازريكي، خوان كارلوس خيرون كورتادو، رودولفو سيترتي أنغولا، فريدي فرانسييسكو أربوليدا، سيلفريدي أربوليدا، فرناندو كاريلو خيليفاس، فيليسيو نارفايس، خوسيه أنطونيو كالديرا، خوان دينيرو هرناندز، خورخي البيسير بارتينينا روا، القس أوريغو فيريرا، ميلتون روميرو شوريو، كارلوس موريل أريرو، أديسون مارتينس، بيدرو بابلو فيرا بارا، ليونيداس تاديرو بريسينيو، خوسيه ألديمار دلغادو، ماريا دل كارمن كينيونس برينس، سيليستينو دينا فيدس، خيسوس روبيرو، جون هويمار بلتران غلفان، ليباردو مونتالغو بيريس، ميغيل أنخل كاسيرس باديللا، فرناندو لوبيس، جوفاني غسمان، لورينزو باديللا، خوسيه ترينياد غلفان، نلسون فرناندو لومبانا، خيسوس دانييل لاسكارو ماديرا، فيليكس أنريكي مارتينس، فابيو دي خيسوس غومس خيل، مارتين باروكيانو كوبيدس، أعضاء لجنة حقوق الإنسان في الكارمن دي أتراتو؛ خوسيه نوربي خولي كويكو، خرمان غارسيا، عمر تيمتيرو لوزانو، أليكسير كوروزكو هرناندس، ميلسيادس كاناتيلو، أدريانو بورتيلو، خافيير كونتيراس بارون، ألفارو دوتيلو، ألفارو دياز، رويسون مورا روبيانو، مذبحة ريو فريو؛ غيليرمو أميارا نيرا فال وآخرون؛ ألفارو مورينو مورينو؛ ألفا ريكينا كويلو، أزيكيل أنطونيو أوربانو؛ رودريغو فلوريس؛ ألبرتو باريغا فرخل؛ خايم أورتيس ألفارو؛ رامون ريكاردو آفيللا؛ ريكاردو باريديس غارسيا؛ مرحلون من مزرعة بيلا كروس؛ خوسيه ليموس، سيفوندو فاسكز، أوتونيل كانيسارس؛ خورخيه كاسيرس؛ خايم لاغونا كولاسوس؛ أديسون دونادو، رينا إيلينا دورادو؛ بيلين تورس؛ راؤول إيميليو راموس؛ أليخاندرو ماتيا هرناندس، هرمس كاسترو؛ البرتو أغوديلو؛ خايم وأورلندو هرناندس؛ خايم أنطونيو بلانكيست خارانيلو؛ رافل بنياتي كابرالس؛ روبرتو مومنتس فرغارا؛ خوان أنطونيو سولانو سوارس؛ غيليرمو لايون باريرا؛ فرانسييسكو خافيير تابوردا؛ مانويل كاستيلو رويسيكو؛ ساندرال دل بيلار أوباتي؛ أنخل تروخيلو سوماغوسو؛ بدرو وميلينا مالاغون؛ خيرو ألفونسو غامبوا؛ رينالدو دي خيسوس ريوس؛ نوربرتو غاليانو كوادروس؛ خيسوس أنطونيو كابل؛ ديغو ماركس زاباتا؛ أرميلدا أراكي؛ غوستافو تابردا؛ ليبيا فيرا؛ ولسن داتينيو؛ خورخي البيسير مارين تروغيلو؛ هكتور دي فيسوس غومس؛ مارغريتا غوسمان ريستريبو؛ ديفانور سانشس؛ رامون خيمينيس دوارتي؛ ماريو كالدرون؛ ألسا كوستانسيا ألفارادو؛ كارلوس ألفارادو بانتوخا؛ فكتور خوليو غارسون؛ خوليو هرناندو أندريكي؛ خوان كارلوس هيريرا بريغونيرو؛ فابيان موريسيو غوميس؛ أندريس دافيد اسكوبار؛ كارلوس ادواردو غومس؛ لويس ألكسندر غونسالس زولويتا؛ لويس ادواردو ليوس؛ ساندرال إيلينا

رندون ألفارس؛ هرنان أونسو لوبس؛ كارلوس ماريو بتنكور مورينو؛ همبرتو لوندونيو ريفيرا؛ غابريال بارا ألتاتي؛ داريو سيبالوس؛ كارلوس بوسادا؛ عمر الزاتي مونيوس؛ وليام دي خيسوس كونتريراس؛ فريدي بيريس كاراسكال؛ إيسيدرو سيغوندو خيل؛ لويس ألفر فيلا سانشس؛ ماريو أوغوستو زاباتا كارفاخال؛ لويس أنطونيو بارينتوس؛ خيلدارو آرياس سوسا؛ هرنان دي خيسوس بيريس؛ خورخي اليسير روداس فيليس؛ أوريل كاردونا؛ ألفونسو خيرالدو أوسوريو؛ فابيان سوارس؛ خيراردو ألتاتي؛ لويس أنخل غيرا لوبس؛ هرناندو ريستريبو؛ سايزار أوغوستو بارتولو؛ خوسيه ألبرتو رستريبو؛ خوسيه ميغيل دوميكو؛ خوان كورونيل؛ بنيامين لانديرو استرادا؛ كارلوس أنيبال مونتس فيريرا؛ بنيامين لانديرو أريتا؛ داريو توفاس كونتريراس؛ ديوميدس زاباتا؛ ريبكا فيلاريل، بالدومير فرغارا فيلاريل؛ خوستافو هرناندس؛ سيغوندو سابوي أوربانو؛ أوبر كانو؛ أسرة توسكانو؛ ديوسيلينو كينيونس؛ أنطونيو مالدونادو رانخل، ليبي أورتيجا؛ فريدي غارسيا؛ فيليكس غارنيسا باراغان؛ هوبر أنطونيو أسكانيو؛ خيسوس وخورخي كاردوزو سانتو دومينغو؛ أوريليو لينداتري، خايم كارديناس؛ أرميلو كينتيلو توفار؛ راؤول غوميس مايوركا؛ خوسيه لويس آغوديلو أرانغو؛ ألفريدو ألبا؛ خايم لارا فاسكس؛ فرانسيسكو باليستيروس غارسيا؛ مارسيلينو باليستيروس غيفارا؛ سانتابير مندوزا؛ أونسو كابيزاس؛ مغنوم موريلو؛ جوني باخارو؛ خايم بالاسيوس؛ فابيو فونسيكا غيريرو؛ رفايل دي أورو مارتينيس؛ خرمان داريو أسينو؛ رينيل فالينسيا؛ خلمير بوراس؛ خيراردو استرادا؛ ماركو أنطونيو ناسنير؛ ألفريدو باسانتي؛ إلويا قيلاميزار كونتريراس؛ ألفارو نلسون سوارس غوميس؛ لويس أندلفو بلايس؛ خافت مورالس؛ أونسو بونيل؛ خوسيه أولميدو تورو ألفارس؛ فيسانتي أنغولو؛ إيفرتو أنطونيو هيريرا؛ خوان لوبس؛ لويس أنطونيو راميرز هرناندس؛ أديلبرتو ميسا إسكالانتي؛ خيراردو ألفارس غالفيس؛ خلبرتو خوسيه ماركس موريلو؛ أرخيميرو مانويل باديل؛ لويس انريكي سالغادو؛ أنيرو توفار؛ إيفرتو توفار؛ أوفيديو كاستيلو؛ دانييل سالغادو؛ فيدر ريفر؛ ديني رويس؛ خيسوس أودورو أورخويلا تورخيلو.

متابعة توصيات المقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر
الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو
بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بعد زيارتهما إلى
كولومبيا في عام ١٩٩٤

٩٤- ذكّر المقرران الخاصان حكومة كولومبيا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بالتوصيات التي قدمها بعد زيارتهما إلى البلد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وطلبا معلومات بشأن التدابير التي اتخذت لتنفيذ هذه التوصيات، وعلى وجه خاص فيما يتعلق بجوانب محددة منها، وضعت بالتفصيل في استبيان. واستجابت الحكومة لهذا الطلب في رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وخلال عام ١٩٩٧ قدمت مصادر غير حكومية للمقررين الخاصين معلومات عن مسائل موضع توصيات وتعليقات من الحكومة. نورد فيما يلي التوصيات وملخص لرد الحكومة وملخص للمعلومات التي وردت من مصادر غير حكومية، وأُحيلت إلى الحكومة بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٩٥- "يدعو المقرران الخاصان الحكومة إلى الوفاء بالتزامها الناشئ في القانون الدولي بإجراء تحقيقات شاملة ومحايدة في جميع ادعاءات الإعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وفي حالات التعذيب لتعيين المسؤولين عنها ومحاكمتهم ومعاقبتهم، ومنح الضحايا أو أسرهم تعويضات كافية واتخاذ جميع التدابير الملائمة لمنع تكرار هذه الأفعال". (A/CN.4/1995/111، الفقرة ١١٥).

٩٦- ذكرت الحكومة بشأن الالتزام بتعويض الضحايا، أن القانون رقم ٢٨٨ لعام ١٩٩٦ ينشئ آليات لتعويض ضحايا الانتهاكات وفقا لما نصت عليه هيئات دولية محددة، وعلى وجه خاص لجنة البلدان الأمريكية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وينص القانون على التزام محدد على الحكومة الوطنية.

٩٧- ذكرت مصادر غير حكومية أن القانون رقم ٢٨٨ لعام ١٩٩٦ وإن كان يمثل تقدما فيما يتعلق بتكييف الآليات الداخلية للصدوك الدولية لحماية حقوق الإنسان، إلا أنه لم يضع في الاعتبار المنظور الواسع للتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان الوارد في الفقه الدولي والقانون الدولي، باقتصاره على مسألة التعويض المادي فقط دون أن ينشئ على سبيل المثال آليات تتناول التعويض الاجتماعي والمطالبات بأسماء الضحايا وتنفيذ التزام الدولة بضمان الحق في كشف الحقيقة والحق في العدل. كما يقصر القانون ٢٨٨ لعام ١٩٩٦ التزام الدولة على تنفيذ توصيات التعويض التي قدمتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان فقط، مع استبعاد التوصيات الملزمة أيضا والتي يمكن أن تقدمها هيئات حكومية دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان، مثل منظمة العمل الدولية ولجنة مناهضة التعذيب.

٩٨- وفيما يتعلق بالقضاء المدني أوصى المقرران الخاصان ضمن أمور أخرى، بما يلي: "(ج) طالما يوجد نظام للقضاء الإقليمي، لا بد من تعريف واضح للجرائم التي تدرج في هذا الاختصاص القضائي ... ويجب أن يتمتع المدعى عليهم أمام المحاكم الإقليمية بالاحترام الكامل لحقهم في محاكمة عادلة. وينبغي إلغاء القيود القائمة حاليا، بما فيها تلك التي تمس الحق في الإحضر أمام المحاكم". (نفس المرجع، الفقرة ١١٧).

٩٩- وفيما يتعلق بنظام القضاء الإقليمي ذكرت الحكومة "أن القانون المنظم لإقامة العدل" ينص صراحة على تاريخ نهاية سريان هذا النظام، الذي ينبغي أن يتوقف تنفيذه في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وكان نفس هذا القانون ينص في الأصل على أحكام تحدّد شروط سرية هوية الشهود وممثل النيابة. لكن المحكمة الدستورية أعلنت أن هذه الأحكام غير قابلة للتنفيذ لأسباب شكلية. مع ذلك، ولو أخذنا في الاعتبار الانتقادات والتوصيات والاقتراحات التي أعرب عنها، فإن الاتجاه هو إلى تخفيض غطاء القضاء الإقليمي، علما بأن خطورة الشخص الذي يحاكم وجسامة الجريمة هما من بين العوامل الرئيسية لتطبيقه. وقد بوشر فعلاً في وضع قيود على سرية هوية القضاة والشهود.

١٠٠- وأشارت مصادر غير حكومية أنه نتيجة لقرار المحكمة الدستورية، يظل النظام السابق ساريا. وما يزال هذا النظام يسهّل على أفراد قوات الأمن الإدلاء بشهادات سرّية تدين أمام القضاة الأشخاص الذين يعتبرونهم من بين أعدائهم، والذين غالباً ليسو سوى ناشطين في الحقل الاجتماعي.

١٠١- وأوصى المقرران الخاصان "بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير حماية فعّالة للأشخاص الذين يدلون بشهاداتهم في الدعاوي التي تنظر في انتهاك حقوق الإنسان".

١٠٢- وذكرت الحكومة أن برنامج حماية شهود النيابة، ينفذ على نحو مقيّد، حيث إن شروطه تعتبر صارمة جدا، وقلة هم الذين على استعداد للتقيّد بها. ولا تزال سبل الانتصاف غير كافية بالنسبة للضرورات. وقد أنجزت الحكومة تقدماً في تنفيذ البرنامج الخاص لحماية القادة والناشطين في المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية ومنظمات حقوق الإنسان، ولحمايتهم أيضا بصفتهم شهوداً. وقد ألحق هذا البرنامج بالوحدة الإدارية الخاصة لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية.

١٠٣- وذكرت مصادر غير حكومية أن تطبيق برنامج حماية شهود النيابة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان لم يحقق أفضل النتائج. وفي المناسبات القليلة التي طُبِّق فيها هذا البرنامج كانت شروطه صارمة للغاية، وأصعبها هو فصل الشخص المحمي عن أسرته كلياً. فضلاً عن ذلك، فإن الشهود لا يثقون في ظروف الحماية، حيث إنه عندما يتعلق الأمر بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الخوف أمام أي موظف حكومي له ما يبرره. إن صرامة هذا البرنامج تتعارض مع عدم ثقة الأشخاص الذين يهدف إلى حمايتهم، مما يؤدي إلى تعريض أمنهم للخطر. إن المشكلة الرئيسية لهذا النوع من البرامج هي أنه موجه للمنحرفين التائبين، وليس لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين يواجهون احتمال تحولهم إلى متهمين، حيث إن مهمة النيابة هي التحقيق والاتهام، ومن ثم فمن الطبيعي ألا يشعر الضحايا بالثقة في الهيئة المكلفة بتوفير الحماية لهم. إن غطاء هذا النوع من البرامج محدود جداً، وأسلوبه موضع جدل؛ والاتجاه الآن هو للتأثير على التهديدات ضد أمن الأشخاص، لكن التحقيق في الأسباب وحول المسؤولين عن هذه الأسباب، يترك جانباً في معظم الحالات.

١٠٤- وفيما يتعلق بالبرنامج الخاص لحماية القادة والناشطين في المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية، ذكرت مصادر غير حكومية أن الحكومة الوطنية قدمت هذا البرنامج للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، في آذار/مارس ١٩٩٧. ومنذ ذلك التاريخ تدهورت ظروف الأمن بالنسبة لأعضاء المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان تدهوراً خطيراً، وتزايدت حالات الاغتيالات والاختفاءات والإجراءات القضائية التي تجرم أنشطة حقوق الإنسان، والتهديدات، وحالات النفي والتشريد القسري. وتتضارب هذه الأفعال مع السياسة التي تنتهجها الحكومة منذ أواسط هذا العام، والتي حددها التوجيه الرئاسي رقم ٠١١ المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ والحوار الذي بدأ بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان والحكومة الوطنية من خلال وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الدفاع، بصفة رئيسية، بشأن مركز المدافعين عن حقوق الإنسان.

١٠٥- وذكرت مصادر غير حكومية أن التوجيه الإداري رقم ٠١١ يعترف بشرعية عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وإسهامها في الديمقراطية وفي دولة القانون، وفي منع حدوث انتهاكات جديدة، والتغلب على حالة الإفلات من العقاب وتعويض الضحايا. ويأمر هذا التوجيه الإداري الموظفين العموميين بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات تنطوي على إهانات أو شتائم ضد أعضاء هذه المنظمات وإيلاء أولوية للتماسات المدافعين عن حقوق الإنسان. وتعترف المنظمات غير الحكومية بأهمية هذا النوع من التدابير، لكنها ذكرت في الحوار الذي بدأ مع الحكومة الوطنية، أن هذه التدابير ينبغي أن تكون أكثر عمقا وفاعلية. ومن بين التدابير المقترحة: مواجهة المجموعات شبه العسكرية غير المشروعة والقضاء عليها، فصل الموظفين العموميين وغيرهم من موظفي الدولة المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك تنفيذ استراتيجيات لملاحقة ومعاقبة المسؤولين عن تهديد ومهاجمة المدافعين عن حقوق الإنسان.

١٠٦- وأوصى المقرران الخاصان، فيما يتعلق بالقضاء العسكري، بأن يشمل القانون العناصر التالية: (أ) التمييز بوضوح بين الذين ينفذون أنشطة عملية وأفراد السلطة القضائية العسكرية، الذين لا ينبغي أن يكونوا جزءاً من التراتبية العادية للقيادة؛ (ب) إعادة تشكيل المحاكم العسكرية بواسطة فريق من القضاة المؤهلين في الشأن القانوني؛ (ج) التأكد من أن المكلفين بالتحقيق والمقاضاة يتمتعون باستقلال تام عن القيادة العسكرية العادية؛ (د) إلغاء مبدأ الطاعة الواجبة فيما يتعلق بحالات الإعدام والتعذيب والاختفاء القسري؛ (هـ) اشتراك الطرف المدني؛ (و) استبعاد الجرائم التي تنطوي على حالات إعدام أو تعذيب أو

اختفاء قسري بشكل صريح من القضاء العسكري. فضلا عن ذلك، لا بد للهيئة المكلفة بالبت في نزاعات الاختصاصات بين نظامي القضاء المدني والعسكري أن تكون مكونة من قضاة مستقلين.

١٠٧- وذكرت الحكومية أنها قررت تقديم برنامج إصلاح القضاء الجنائي العسكري إلى الكونغرس بدءاً من آذار/مارس ١٩٩٧. وللحكومة موقف رسمي فيما يتعلق بأهم نقطتين موضع خلاف: تحديد أو عدم تحديد مفهوم الجرائم ذات الصلة بالخدمة، وتقييد أو عدم تقييد مفهوم الطاعة الواجبة للإعفاء من المسؤولية. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، فضّل عدم إدراج تعريفات أو تحديدات معيارية وأن يترك للقضاة تحليل وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بالخدمة أم لا. وفيما يتعلق بالطاعة الواجبة، فلا يجوز التذرع بها إلا إذا كانت ناجمة عن أمر مشروع ولا تتعارض مع الحقوق الأساسية.

١٠٨- وقد أحرز تقدّم هام في جوانب أخرى مثل: التمييز بوضوح بين الذين ينفذون أنشطة عمليّة وأفراد السلطة القضائية العسكرية الذين لا ينبغي أن يشكلوا جزءاً من التراتبية العادية للقيادة: التدريب التقني للذين يباشرون مهام التحقيق والقضاء؛ إدخال نظام توجيه الاتهام؛ تدخل الطرف المدني في الإجراءات وإدخال فصل يصنّف الانتهاكات الأكثر صلة بالقانون الإنساني الدولي باعتبارها جرائم.

١٠٩- وذكرت مصادر غير حكومية أن مشروع القانون الجنائي العسكري الذي قدمته الحكومة ينقل محتوى المادة ٢٢١ من الدستور، ويستبعد تطبيقه فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في مجال اختصاص القضاء العسكري. وفيما يتعلق بالطاعة الواجبة يحدد القانون توجيهات في هذا الصدد، حيث ينبغي أن يكون تنفيذ الأمر صادراً وفقاً للشكليات القانونية ومن قبل السلطة المختصة، لكنه لا ينص صراحة على واجب عدم تنفيذ أوامر صريحة تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالطرف المدني فإنه تدخله مقيّد بشدّة في الإجراءات، حيث إنه وفقاً للمادة ٣٠١ من المشروع، لا يجوز له الاعتراض على التدابير أو القرارات التي لا صلة بها بمطالب التعويض.

١١٠- وذكرت نفس المصادر أن الظروف التي يقدم فيها هذا المشروع قد تغيرت على نحو أساسي نتيجة للحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، والذي يجيز الدفع بعدم دستورية مواد مختلفة من القانون الجنائي العسكري. ويحدد الحكم ثلاث قواعد لتطبيق القضاء الجنائي العسكري. الأولى هي أن تطبيق القضاء يكون مقيّداً، أي لا يطبق إلا فيما يتعلق بالمخالفات المرتكبة على يد أفراد قوى الأمن أثناء الخدمة، وفيما يتصل بنفس الخدمة. وينبغي أن يكون الفعل ناشئاً عن نشاط مشروع لدائرة الشرطة أو للقوات المسلحة، وبالتالي، فإذا كانت نية الشخص إجرامية منذ البداية فإن الحالة تكون خاضعة للقضاء العادي. وتتمثل القاعدة الثانية في أن هناك جرائم محددة لا تشكّل ولا يمكن أن تشكّل فعلاً متعلقاً بالخدمة ولا تكون مشمولة في القضاء العسكري، كما يحصل في الجرائم ضد الإنسانية. وفي هذه الظروف ينبغي أن تلحق الحالة بالقضاء العادي، نظراً للتناقض التام بين الجريمة والمهام الدستورية لقوى الأمن. والقاعدة الثالثة، هي أن الأدلة التي تجمع خلال الإجراءات ينبغي أن تبين على نحو كامل العلاقة بالخدمة. ومفاد ذلك أنه في الحالات التي يكون فيها شك فيما يتعلق بالقضاء المختص بالنظر في قضية معينة، ينبغي أن يكون القرار لصالح القضاء العادي، إذ لم يثبت على نحو كامل أن الحالة ينطبق عليها الاستثناء.

١١١- وينبغي للسلطات القضائية الأخرى في البلد أن تنفذ بصفة إلزامية القواعد التي وضعتها المحكمة الدستورية. ومن ناحية أخرى، أعربت مصادر غير حكومية عن قلقها بشأن تطبيق هذه القواعد في هذه الحالة. ويرجع ذلك إلى أنه منذ صدور هذا الحكم، لم تتخذ الحكومة التدابير اللازمة كي تحال إلى النيابة العامة للدولة أو إلى القضاء العادي الحالات المعروضة على القضاء الجنائي العسكري التي لا تستوفي الشروط لعرضها على القضاء العسكري وفقا للحكم المشار إليه أعلاه.

١١٢- وأوصى المقرران الخاصان بإنشاء آلية تسهم في إقامة العدل عمّا مضى.

١١٣- وذكرت الحكومة أيضا أنها شاركت بنشاط في الإجراءات التي تستهدف الوصول إلى تسوية ودّية، والتي يُنظر فيها في إطار لجنة البلدان الأمريكية. وذكرت أيضا أنه أُنجز بعض التقدم في حالات كل من تروخيلو، أوفوس، كالوتو، فيلاتينا.

١١٤- واعترفت مصادر غير حكومية بأهمية آلية لجان التحقيق، لكنها أضافت، أنه فيما يتعلق بحالات التوضيح ومعاينة المسؤولين والتعويض الاجتماعي لضحايا هذه الانتهاكات، التي تتناولها هذه الآلية، فإن التقدم الذي أُنجز في هذا الصدد كان ضئيلاً. ولم يصل أي من هذه التحقيقات القضائية إلى نهايته حتى الآن.

١١٥- وأوصى المقرران الخاصان باعتماد تدابير فعالة ذات طابع أولوي لنزع سلاح المجموعات شبه العسكرية وحلها.

١١٦- وذكرت الحكومة أن نشاط مجموعات العدل الخاص قد رفض من جانب أعلى السلطات الحكومية. وحددت النيابة العامة للدولة مسألة مكافحة الإفلات من العقاب على الأفعال التي ترتكبها هذه المجموعات باعتبارها واحدة من أولوياتها. وتقوم وحدة حقوق الإنسان حالياً بـ ٢٩ تحقيقاً في هذا الصدد، وقد أصدرت أوامر بالقبض على أعضاء في هذه المجموعات.

١١٧- وذكرت مصادر غير حكومية أنه منذ أوائل عام ١٩٩٧ انتشر نشاط المجموعات شبه العسكرية على امتداد البلاد، وارتكبت في نطاق عملياتها انتهاكات جسيمة انطوت على إعدام واختفاء قسري وتعذيب وحشي دون مراعاة ظروف الضحايا. كما أدى ذلك إلى تشريد تجمعات سكانية بأكملها. ويضاف إلى ذلك، كما اتضح منذ البداية، أن هذه العمليات تتم في مناطق يكثر فيها الوجود العسكري ولا تشهد مواجهات مع قوى الأمن، بل أبلغ في بعض الحالات عن عمليات مشتركة مع الجيش.

١١٨- وتلاحظ هذه المصادر، أن الحكومة الوطنية تتساهل مع هذه المجموعات، حيث لم تعتمد أي سياسات لمكافحتها. فضلاً عن ذلك يلاحظ اتجاه نحو إضفاء صبغة شرعية على هذه المجموعات، بإنشاء المنظمات التي يطلق عليها "Convivir" (التعايش)، وهي منظمات خاصة تقدم خدمات خاصة للحراسة والأمن، بتصريح رسمي لاستخدام أسلحة مقصورة على قوى الأمن. وبالرغم من أنه لا يوجد معيار واضح لتحديد أنشطة هذه المنظمات، فإن السلطات الرسمية تعتبر أنها تنفذ أنشطة استخبارية في مناطق النزاعات المسلحة لمساعدة الجيش على مكافحة المفاوير، أي أنه بتعبير آخر، تُفوض أنشطة عسكرية بحثة لجهات

تنتمي إلى القطاع الخاص، مما يتعارض مع الدستور، الذي لا يجيز تنفيذ هذه الأعمال إلا لقوات الجيش والشرطة. وتقوم المحكمة الدستورية حالياً بالنظر في طعن بدستورية المرسوم الذي أنشأ هذه المنظمات.

١١٩- وخلال عام ١٩٩٧ كان نشاط هذه المجموعات مكثفاً في كل من محليات يندو، داديبا، راينديوس، سانتا روسا دي أوسوس، محافظة أنتيوكيا؛ كارمن دي بوليفار، ريو فيخو، تيكيسيو ميفو، محافظة بوليفار؛ ميلان، محافظة دل كايكيتا؛ لاخاغوا دي أبييركوا، الكوبي، لاباز، محافظة دل سيزار؛ ريو سوثيو، محافظة دل تشوكو؛ أبريغو، محافظة شمالي سانتاندير، مابيريان، محافظة دل ميتا.

١٢٠- وأوصى المقرران الخاصان باعتماد تدابير لحماية الأشخاص المهددين بالقتل من قبل مجموعة "limpieza social" (التطهير الاجتماعي) وعلى وجه خاص أطفال الشارع.

١٢١- وذكرت الحكومة أن شبكة التضامن الاجتماعي التابعة لرئاسة الجمهورية تنفذ برنامجاً خاصاً لتعزيز حقوق سكان الشارع وحمايتهم في ١٢ مدينة. وتتولى لجنة مشتركة بين المؤسسات حالياً تعزيز برنامج "رعاية القاصرين والشباب من سكان الشارع".

١٢٢- وذكرت مصادر غير حكومية أنه بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قتل ٣١٤ شخصاً نتيجة لأعمال العنف التي ارتكبت ضد المهتمشين الاجتماعيين والتي لا يعرف مرتكبوها. في ٤٠ في المائة من الحالات، وفيما يتعلق بالحالات الباقية، فإن المجموعات شبه العسكرية هي المسؤولة بصفة رئيسية بنسبة ٥٧ في المائة. ويُنسب إليها أيضاً ارتكاب ١٥ عملية إعدام جماعي من أصل ٢٤ عملية ارتكبت ضد المهتمشين الاجتماعيين. ويُنسب إلى المفاوير ارتكاب ٢,٥ في المائة من الحالات وإلى عناصر القوات العامة ١,٣ منها. وقد نُفذت ٦٠ في المائة من عمليات الإعدام هذه في المدن الرئيسية الست في البلد (ميدلين، بارانكيلا، بوغوتا، كارتاخينا، كالي، كوكوتا).

ملاحظات

١٢٣- يشكر المقرر الخاص الحكومة على الردود التي أرسلتها حول الشكاوى بشأن انتهاكات الحق في الحياة، ويأسف لأنه، نظراً لنقص الموارد البشرية والمادية الموضوعية في تصرفه، لم يستطع متابعة هذه الشكاوى على الوجه الملائم. ولا يزال المقرر الخاص قلقاً للغاية إزاء كثرة البلاغات التي ما زال يتلقاها، ويرى في ذلك دليلاً على أنه بالرغم من نية الحكومة في تحسين حالة الحق في الحياة في كولومبيا، فإن الموقف ما زال يبعث على القلق. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه الشديد إزاء التهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وإزاء قتلهم.

١٢٤- ونظراً للعدد الكبير من الشكاوى وقلة الموارد التي تحت تصرف المقرر الخاص، فإنه لا يرى إمكانية في متابعة وتحليل الموقف في إطار ولاية موضوعية، وإنما يستدعي الأمر تعيين مقرر خاص بشأن البلد، يعمل مباشرة وميدانياً مع مكتب المفوض السامي، ويحيط اللجنة علماً بحالة حقوق الإنسان في كولومبيا.

جزر القمر

المعلومات الواردة

١٢٥- تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد أنه في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧، أُعدم صيدالي محمد، الملقب بـ "روبين"، الذي كان قد أدين بارتكاب سرقات بالسلاح وحكم عليه بالإعدام في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في موروني. وكان المقرر الخاص قد وجه في العام الماضي نداءً عاجلاً إلى السلطات يدعوها إلى احترام الحق في الحياة للسيد روبن ولثلاثة آخرين محكوم عليهم بالإعدام، هم السيد محمد سحالي، السيد ما شاء الله، السيد يوسف حمادي (لم يكن معروفاً عند إرسال النداء العاجل). وتفيد المعلومات الواردة، أن السيد روبن هو ثاني شخص في جزر القمر ينفذ فيه الإعدام دون أن يستطيع ممارسة حقه في الاستئناف. ولم يرد إلى المقرر الخاص حتى اليوم أي رد من الحكومة على النداء العاجل الذي أرسله في عام ١٩٩٦.

الكونغو

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٢٦- تلقى المقرر الخاص معلومات حول تنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي على نطاق واسع خلال المجاهبات بين أنصار الرئيس باسكال ليسوبه والرئيس دنيس ساسو أنغيسو.

١٢٧- وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى السيد رالف زاككين، نائب المفوض السامي/القائم بأعمال المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان، يسترعي فيها انتباهه إلى الوضع المتفجر السائد في الكونغو برازافيل منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ووردت إلى المقرر الخاص أيضاً ادعاءات تتعلق بعمليات قصف عشوائي على الأحياء الشعبية في برازافيل وبحالات إعدام بإجراءات موجزة للمدنيين والمقاتلين.

الملاحظات

١٢٨- لا ينبغي أن تكون نهاية حالة الحرب الأهلية التي كانت سائدة في الكونغو بمثابة الإفلات من العقاب للمسؤولين عن حالات الإعدام العديدة بإجراءات موجزة وعن انتهاكات الحقوق الإنسانية التي وقعت خلالها. وعلى السلطات أن تحقق في الادعاءات بانتهاكات الحق في الحياة، وأن تحدد المرتكبين وأن تحيلهم إلى القضاء، وأن تقدم تعويضات إلى أسر الضحايا. ولا يمكن بناء سلام دائم إلا على صرح الحقيقة والعدل والتضامن.

كوستاريكا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٢٩- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح رينا زيلايا وبناتها الثلاث، وهن لاجئات من هندوراس في كوستاريكا، بعد أن أحيط علماً باستمرار تعرضهن للتهديد والتخويف من جانب قوات الأمن في هندوراس. وكان المقرر الخاص قد أرسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ نداءً عاجلاً يطلب فيه أن تتخذ تدابير لحماية سلامتهن الجسدية وحقهن في الحياة. وربما كانت هذه التهديدات تتعلق بكون أن والد اثنتين من بنات رينا زيلايا، السيد فلورنسيو كاباليرو، العضو السابق في فريق الاستخبارات العسكرية الهوندورانية رقم ١٦/٣، كان قد أدلى بشهادته في التحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في هندوراس (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). ووجه المقرر الخاص نفس النداء إلى السلطات في هندوراس.

الرسائل الواردة

١٣٠- أبلغت حكومة كوستاريكا المقرر الخاص أن رينا زيلايا وبناتها دخلن كوستاريكا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وفي ٢٨ حزيران/يونيه من نفس العام اعترف لهن بمركز اللاجئ. وأبلغ أن رينا زيلايا قدمت في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بلاغاً لدى مكتب المحامي العام لسكان الجمهورية. وقد بوشر التحقيق لتحديد صحة الوقائع. ولم يثبت، بعد التحقيقات المختلفة التي أجريت، أن هناك عملاء عسكريين من هندوراس يعملون في كوستاريكا. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه لا يجوز لرينا زيلايا اللجوء إلى سلطة دولية لحماية حقوق الإنسان، حيث أنها لم تستنفذ بعد سبل الانتصاف الداخلية ولأن مرتكبي أفعال التخويف المفترضين ليسوا من كوستاريكا (١٧ آذار/مارس ١٩٩٧).

١٣١- وأبلغ المقرر الخاص فيما بعد أن رينا زيلايا وبناتها ذهبن للإقامة في السويد في شباط/فبراير ١٩٩٧ (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الملاحظات

١٣٢- يشكر المقرر الخاص الحكومة على الردود التي قدمتها فيما يتعلق بحالة رينا زيلايا. ويود أن يؤكد أن الدول ملزمة بحماية الحق في الحياة لجميع الأشخاص الموجودين على أراضيها وتحت ولاياتها. وذكر المقرر الخاص أيضاً أن الهدف من توجيه نداء عاجل هو منع وقوع خسائر لا تعوّض فيما يتعلق بالحق في الحياة وبناء عليه، فإن المقرر الخاص يوجه النداءات العاجلة، بصرف النظر عن إمكانية استخدام سبل الانتصاف القانونية الداخلية.

كوبا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٣٣- أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة شكاوى تتعلق بانتهاك الحق في الحياة لكل من أرماندو أليخاندري، كارلوس كوستا، ماريو دي لابينيا، بابلو موراليس، الذين لقوا حتفهم في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، عندما قامت طائرتان من السلاح الجوي الكوبي بإسقاط الطائرتين المدنيتين الصغيرتين اللتين كانوا يقودونهما. وأبلغ أنه في لحظة الإسقاط، كانت الطائرتان الصغيرتان التابعتان لمنظمة إخوة الإنقاذ، تحلقان في المجال الجوي الدولي.

الرسائل الواردة

١٣٤- تقول حكومة كوبا، إن الحالتين المشار إليهما أعلاه لا تدخلان في نطاق اختصاص المقرر الخاص، وتخرجان عن الولاية التي كلفته بها لجنة حقوق الإنسان. وتضيف "إن إسقاط طائرتي قرصنة مسجلتين في الولايات المتحدة في المجال الجوي الكوبي، في إطار تصرف للدفاع المشروع" لا يمثل حالة إعدام خارج نطاق القانون وبإجراءات موجزة أو بإعدام تعسفي (٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧).

الملاحظات

١٣٥- يشكر المقرر الخاص حكومة كوبا على الرد الذي أرسلته وعلى رغبتها في التعاون مع ولايته. ويود المقرر الخاص أن يؤكد، كما في السنين السابقة، أن الرسائل المرسلة إلى الحكومة لا تفقد طابع الشكاوى، وأن جميع الشكاوى التي ترد إلى مكتبه ينظر فيها بكل تجرد. وفيما يتعلق بتعليق الحكومة الذي جاء فيه أن المقرر الخاص قد انحرف عن الولاية التي كلفته بها اللجنة، يذكر المقرر الخاص الحكومة بأن الشكاوى الواردة تدرس وترسل وفقاً لأساليب عمل المقرر الخاص، التي أيدتها لجنة حقوق الإنسان في مناسبات مختلفة. ويرى المقرر الخاص أيضاً أن الشكاوى التي أرسلت حول إسقاط طائرتين مدنيتين صغيرتين في المجال الجوي الدولي، هي على قدر من الخطورة يكفي لترد الحكومة على الأسئلة التي وجهها المقرر الخاص.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٣٦- تابع المقرر الخاص عن كذب الأحداث الأخيرة في زائير، التي أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧. وبصفته عضواً في اللجنة المشتركة التي كلفتها لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق في الادعاءات بشأن المذابح وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في شرقي زائير منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تلقى المقرر الخاص، ادعاءات عديدة بانتهاكات الحق في الحياة في هذا البلد.

١٣٧- وللإطلاع على تحليل معمق للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشير المقرر الخاص إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبرتو

غاريتون (A/52/496 و E/CN.4/1998/65) وكذلك إلى تقرير اللجنة المشتركة المكلفة بالتحقيق في الادعاءات بالمذابح وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الكونغو زائير منذ عام ١٩٩٦ (A/51/942).

١٣٨- أرسل المقرر الخاص إلى الحكومة نداءً عاجلاً لصالح جوزيف كانكو بنغاناي الذي حكم عليه بالإعدام في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ من قبل مجلس حرب مقره في سنغاني. وكانت قد وجهت إليه تهمة التجسس لصالح تحالف قوات التحرير الديمقراطية، ولم يمنح سوى مهلة ٢٤ ساعة لاستئناف الحكم (١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧).

١٣٩- وأرسل المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في زائير، نداءً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بـ ٣٠ إلى ٤٠ مدنياً قتلوا في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ في أوفيرا، جنوبي كيفو، على يد أعضاء تحالف قوات التحرير الديمقراطية. وكان هؤلاء الأشخاص يشاركون في مظاهرة سلمية للاحتجاج على اغتيال خمسة أشخاص خُطفوا وأُعدموا على يد تحالف قوات التحرير الديمقراطية (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

١٤٠- ووجه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رسالة إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يسترعي فيها انتباهها إلى المعلومات الواردة عن إرسال ٣٠٠ جندي من تحالف قوات التحرير الديمقراطية في منطقة شابوندا، جنوبي كيفو، كلفوا بمهمة مراقبة وحماية إعادة اللاجئين من رواندا إلى وطنهم. ونظراً للمخاوف التي أعرب عنها المصدر، طلب المقرر الخاص من المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أن تبلغه بتقديرها للموقف وبالتدابير التي ينبغي اتخاذها ليقوم جنود تحالف قوات التحرير الديمقراطية بأعمال الحماية دون غيرها (٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧). وفي نفس اليوم، وجه المقرر الخاص رسالة إلى السيد رالف زاكسين، القائم بأعمال مكتب المفوض السامي - مركز حقوق الإنسان، يسترعي فيها انتباهه إلى تنقلات أعضاء تحالف قوات التحرير الديمقراطية في جنوبي كيفو، وأخطره، في نفس الوقت، بالرسالة التي أرسلها إلى المفوضة السامية لشؤون اللاجئين.

١٤١- أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح ثمانية جنود من معسكر باديادينغي، شرقي كينشاسا، حكمت عليهم محكمة عسكرية بالإعدام في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بعد إدانتهم بالعصيان. ويبدو أنهم كانوا قد حاولوا التظاهر للاحتجاج على عدم دفع مرتباتهم. وتفيد المعلومات الواردة، أن الجنود الثمانية المعنيين لم يتح لهم رفع استئناف ضد الحكم بالرغم من أنهم طلبوا الرأفة من الرئيس لوران ديزيري كابيلا. ووجه هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

١٤٢- أرسلت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين رداً إلى المقرر الخاص أكدت له فيه انتشار حوالي ٥٠٠ جندي من تحالف قوات التحرير الديمقراطية في منطقة شابوندا والمخاوف المعرب عنها بشأن حياة اللاجئين الموجودين في المنطقة وسلامتهم الجسدية. وأبلغت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين المقرر الخاص أن وصول هذه القوات أدى إلى انتشار الرعب بين اللاجئين في معسكرات العبور في شابوندا، التي تركها

معظمهم للعودة إلى الغابة. وأبلغت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أيضاً المقرر الخاص أنه لم يرد إليها أي ادعاء يتعلق بمضايقة اللاجئين و"التطهير الإثني" على يد الجنود حتى هذا اليوم (٧ آب/أغسطس ١٩٩٧).

١٤٣- أكد السيد زاكسين، القائم بأعمال مكتب المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان، استلامه للرسالة التي أرسلها له المقرر الخاص فيما يتعلق بحالة اللاجئين في منطقة شابيندا. وأعرب له عن قلقه حول تطور الموقف في المنطقة، وتعهّد بمراعاة ذلك في اتصالاته المقبلة مع الحكومة.

الملاحظات

١٤٤- يعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء العقوبات المستمرة التي تضعها السلطات الكونغولية لإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بالمذابح بل وبالإبادة الجماعية التي نمت إلى علمه. ولا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم وأمن حقيقي يقومان على الإفلات من العقاب وطمس الحقائق. ومن حق الضحايا واسرهم الحصول على العدل والتعويض لإخراج الكونغو من دوامات العنف التي تتعاقب عليه بانتظام.

اكوادور

١٤٥- أحال المقرر الخاص شكاوى الأشخاص التالية أسماؤهم فيما يتعلق بانتهاكات لحقّهم في الحياة: ماريانا بوثو، التي توفيت في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بأتونتاكوي، إيمبابورا، برصاصة أطلقها شرطي؛ وخوان خيمينيس، وفيننتيه فارغاس، وكارلوس أوبريغون، الذين كانوا متهمين ومحتجزين في إصلاحية منطقة الساحل بغوالاكيل، والذين توفوا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، من جراء طلقات نارية أطلقتها الشرطة عندما كانوا يحاولون الفرار من السجن. ووجّه نظر المقرر الخاص إلى أن الأشخاص المتهمين كانوا على ما يزعم أحياء عندما قبض عليهم من جديد.

مصر

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٤٦- ما زال المقرر الخاص يتلقى العديد من التقارير بشأن أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم العسكرية على مدنيين بعد محاكمات أفادت التقارير بأنه لم تتم فيها مراعاة المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ولا سيما المعايير المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر. وتفيد المعلومات الواردة بأن الأحكام الصادرة في القضايا الجنائية، بما فيها أحكام الإعدام، تحال للموافقة على المفتي الذي يمثل أعلى سلطة دينية، وتعرض فيما بعد على رئيس الجمهورية للتصديق، ومن ثم يقوم مكتب الطعون العسكري، وهو هيئة غير قضائية يرأسها رئيس الجمهورية، باستعراضها من جديد. وما زال يشكك بالإضافة إلى ذلك في نزاهة المحاكم العسكرية واستقلالها، نظراً إلى أن القضاة العسكريين هم من الضباط العسكريين العاملين في الخدمة العسكرية من الذين تعينهم وزارة الدفاع لفترة سنتين قابلة للتجديد لفترات أخرى مماثلة بناء على تقدير الوزير. وأفادت التقارير، بالإضافة إلى ذلك، بأنه منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عندما بدأ رئيس الجمهورية بإصدار مراسيم يحيل

بموجبها مدنيين ليحاكموا أمام محاكم عسكرية، صدرت أحكام بالإعدام على ٨١ شخصاً كانوا متهمين بجرائم إرهابية، وقد تم تنفيذ الحكم في ٥٤ من بينهم.

١٤٧- وبالإضافة إلى ذلك، استرعي انتباه المقرر الخاص مرة أخرى إلى أن الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الجنائية والتي يمكن أن تفرض فيها عقوبة الإعدام هي دعاوى لا تراعى فيها أيضاً المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، نظراً إلى أنه لا يمكن استئناف الحكم الأخير أمام محكمة النقض إلا إذا أمكن إثبات وجود مخالفات لقواعد وأصول المحاكمة.

١٤٨- وأحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة باسم مصطفى محمد محمود عيسى، والنميري رمضان سيد أحمد، وعادل عبد الغني عبد الرحمن، ومنير مصطفى عبد الحافظ، وعبد الحميد أبو عقرب. وأفادت التقارير بأنه بعد أن صدرت ضدهم بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أحكام بالإعدام من محكمة أمن الدولية العليا (محكمة الطوارئ)، وهي محكمة استثنائية في القاهرة، وافق المفتي على الأحكام الصادرة التي أحييت بعد ذلك إلى رئيس الجمهورية لكي يصدق عليها. واسترعي انتباه المقرر الخاص إلى أن محامي الدفاع ادعوا أثناء المحاكمة أن المدعى عليهم تعرضوا للتعذيب، وطلبوا إلى المحكمة عدم قبول البيانات المصرح بها أثناء استجواب الشرطة كأدلة إثبات. وأفادت التقارير بأن المحكمة رفضت طلب المحامين وبأنه لم تبأشر أي تحقيقات في ادعاءات التعرض للتعذيب. وأُبلغ بالإضافة إلى ذلك بأن حق الطعن في حكم محكمة أمن الدولة العليا (محكمة الطوارئ) لم يكن متاحاً (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

١٤٩- أرسلت الحكومة إلى المقرر الخاص رداً بشأن النداء العاجل الموجه بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، فضلاً عن الحالات المختلفة المحالة إليها خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وأكدت الحكومة، رداً على النداءات العاجلة الموجهة باسم مصطفى محمد محمود عيسى، والنميري رمضان سيد أحمد، وعادل عبد الغني عبد الرحمن، ومنير مصطفى عبد الحافظ، وعبد الحميد أبو عقرب، أن إعدامهم لا يمكن أن يعتبر تعسفياً نظراً إلى أن محكمة أصدرت عليهم حكماً قانونياً راعت فيه جميع ضمانات المحاكمة العادلة.

١٥٠- وفيما يتعلق بحالة محسن محمد عواد حسن الذي زعم أنه توفي أثناء الاعتقال ودفن بدون فحص جثته، بينت الحكومة أنه توفي نتيجة غيبوبة نشأت عن إصابته بمرض السكري، وقد أقر ملف القضية نظراً إلى عدم وجود أي سبب يدعو إلى الاشتباه بوقوع عمل جنائي. ورداً على حالات أحمد أمين عبد المنعم حسين، وأحمد أمين عبد المنعم حسين، والأمير محمد حسني عمر، ومصطفى محمد محمد العراقي، ومحمد سعد علي أحمد، الذين أفادت التقارير بأنهم توفوا أثناء الاحتجاز من جراء تعرضهم للتعذيب، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن وفاتهم كانت طبيعية وأن النيابة العامة أغلقت ملفات قضاياهم لعدم وجود أسباب للاشتباه بأفعال جنائية (١٣ آذار/مارس ١٩٩٧).

١٥١- وكذلك أُبلغ المقرر الخاص بأن الردود على انتهاكات مزعومة أخرى للحق في الحياة ستحال إليه فور تلقيها (٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧).

الملاحظات

١٥٢- أعرب المقرر الخاص عن قلقه المستمر إزاء حالات الوفاة أثناء الاحتجاز وإزاء عقوبات الإعدام المفروضة على إثر محاكمات محاكم جنائية وعسكرية قصّرت حسب إفادة التقارير في مراعاة المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وأعرب المقرر الخاص عن مشاطرته رأي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وأن فرض عقوبة الإعدام على شخص انتهك حقه في المحاكمة العادلة، يعتبر انتهاكاً لحقه في الحياة وانتهاكاً لما ورد في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٥٣- وأعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن قلقه أيضاً إزاء استمرار محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية التي لا تراعي في إجراءاتها المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، خاصة وأن تلك المحاكم لا يمكن أن تعتبر نزيهة ومستقلة وأن المدعى عليهم لا يتمتعون بالحق في الطعن في الأحكام الصادرة. وطلب المقرر الخاص إلى حكومة مصر أن تعمل على مطابقة قوانينها لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

السلفادورالمعلومات الواردة والرسائل الموجّهة

١٥٤- تفيد المعلومات المتلقاة بأن جماعات شبه عسكرية و/أو سرية من نوع الجماعات التي كانت موجودة في الثمانينات وأوائل التسعينات ظهرت على ما يزعم في الأعوام الأخيرة في السلفادور. كما يزعم أن هذه الجماعات التي تحرض على ما يبدو على العنف وزعزعة استقرار الأمن الاجتماعي في البلاد إنما تعمل بموافقة السلطات ولو أن روابطها مع هذه الأخيرة لم تعد واضحة كما كانت في الماضي. وقد شمل ذلك ظهور حركة روبرتو دوبيسون الوطنية في حزيران/يونيه ١٩٩٦، التي قامت بتهديدات ضد شخصيات عامة وصحفيين وزعماء دينيين. وأُشير أيضاً إلى ظهور جماعة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تسمى "الشبح الأسود" (Sombra Negra) التي يبدو أن هدفها هو مكافحة الجريمة والعمل كسرية للتطهير الاجتماعي. ولو أن الجهات التي تشكل جزءاً من هذه الجماعة غير معروفة إلا أن مصادر مختلفة أشارت إلى أن أعضاءها قد يكونون جنوداً سابقين يتصرفون بموافقة الشرطة المدنية الوطنية.

١٥٥- كما أُشير إلى أن جماعة "الشبح الأسود" قد تكون مسؤولة في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٥، عن مقتل ١٧ شخصاً، من المجرمين على ما يزعم. وأُخبر المقرر الخاص أيضاً بوجود جماعات مسلحة سرية أيضاً، من بينها "منظمة ماكسيميليانو هيرنانديس مارتينيس لمكافحة الجريمة" و"حركة الشعب الموحد لمكافحة الإجرام" و"القيادة التنفيذية المؤقتة لمكافحة الإجرام".

١٥٦- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة شكاوى بشأن انتهاك الحق في الحياة في حالات كل من خوسيه فيديل كوردوفا البالغ من العمر ١٦ عاماً، وخايرو جوناثان هيرنانديز كورنيخو البالغ من العمر ١٥ عاماً، وولفريدو هيرنانديز كورنيخو البالغ من العمر ١٨ عاماً، الذين عثر على جثثهم في نيسان/أبريل ١٩٩٦ في قرية آغوا كالبينتين، بلاتانيليو، كويتالتيبيكويك. وتفيد المعلومات المتلقاة بأن مرتكبي عمليات القتل ينتمون على ما يبدو إلى جماعة شبه عسكرية.

الرسائل الواردة

١٥٧- قدمت حكومة السلفادور معلومات مفصلة حول الحالات التي أحالها إليها المقرر الخاص خلال عام ١٩٩٦ (١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

١٥٨- وأخبرت الحكومة بأنه في حالات كل من أوسكار نلسون دياز هيرننديز، ودافيد أنطونيو أباريسيو، وأندريس مينديس فلوريس، وبيدرو إرنستو هيرادور كارياس، وفرنسيسكو ليوناندان بينيا، وأوسكار أندرسون كورنيخو، ما زالت التحقيقات جارية ولكنه لم يتم بعد التعرف إلى هوية المسؤولين المزعومين عن وفاتهم. أما فيما يتعلق بوفاة خوان كارلوس كالديرون كوينتانيليا فأشارت الحكومة إلى أنه تعدّر تحديد هوية المسؤولين عن وفاته فأوقفت التحقيقات.

١٥٩- وفيما يتعلق أيضاً بحالات وفاة كل من جينارو غارثيا غارثيا، وخوليو سيسار فوينتس، وفرنسيسكو بولانيوس توريس، وخوان رامون فرينتس، وغويلرمو مرسيدس فوينتس موبا، وسانتوس كورنيليو لوبيس سانشيس، وبوانيرغس بلاديمير برنال ديرال، وفرنندو ليمرس، وأوستاكيو غوينتس مندوثا، ذكرت الحكومة أن التحقيقات اتبعت مجراها واتضح أن أعواناً تابعين للشرطة المدنية الوطنية هم المسؤولون المزعومون عن وفاتهم. كما أن التحقيقات في حالة دانييل ألفونسو بينيتز غوثمان قد أثبتت أن جنوداً تابعين للقوات المسلحة هم المسؤولون المزعومون عن وفاته.

١٦٠- وفي حالة هكتور رافائيل بات دي باث، حُكم على المسؤول المزعوم عن وفاته، وهو شرطي تابع للشرطة البلدية بنويفا سان سلفادور (هيئة أعوان العاصمة) بالسجن لمدة ٢٠ عاماً. وحُكم عليه أيضاً بدفع مبلغ قدره ١٠ ٠٠٠ كولون لأقارب الضحية. وفي حالة فيكتور سلفيريو الفارنغا، اتهم رقيب في الشرطة المدنية الوطنية بأغويلاريس وأمر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ باحتجازه المؤقت.

١٦١- وعلم المقرر الخاص أن العون التابع للشرطة المدنية الوطنية بسان لويس لاهيرادورا المسؤول المزعوم عن وفاة خوسيه إسرائيل ميخيا، حوكم وبرأته المحكمة من التهم. وأشار أيضاً، فيما يتعلق بحالة جويل دي خيسوس ملفار، إلى أن الشخص المحدد بوصفه المسؤول عن وفاته لا ينتمي إلى أية هيئة من هيئات الشرطة ولا لأية مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة.

١٦٢- وأحالت الحكومة معلومات عن حالات وفاة خوسيه فيديل كوردوبا البالغ من العمر ١٦ عاماً، وخايرو جوناثان هيرنانديس كورنيخو البالغ من العمر ١٥ عاماً، وولفريدو هيرنانديس كورنيخو، التي أحيلت إلى الحكومة في عام ١٩٩٧. وتقوم حالياً المحكمة الجنائية بدائرة كويتالتيبيكويه القضائية بإتمام التحقيقات ولكن لم يتسن حتى الآن تحديد هوية أي شخص أو أي جهة معينة مسؤولة عن هذه الأفعال. وأُفيد بأنه نظراً لخطورة هذه الحالة فإن المسؤولين ستوجه إليهم، عند التوصل إلى تحديد هويتهم، تهم جنائية (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الملاحظات

١٦٣- يعرب المقرر الخاص عن شكره لحكومة السلفادور لما أبدته من استعداد للتعاون مع ولايته بتقديم المعلومات المفصلة عن الشكاوى المحالة. ويحث السلطات على مواصلة إجراء تحقيقات نزيهة وشاملة بشأن شكاوى انتهاكات الحق في الحياة، وتحديد هوية المسؤولين عنها ومقاضاتهم، وتقديم التعويضات الواجبة للضحايا، واتخاذ التدابير اللازمة لكي لا تكرر مثل هذه الانتهاكات.

اثيوبيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجّهة

١٦٤- استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أن حالات الإعدام بدون محاكمة والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي بالإضافة إلى انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان تقع بصورة منتظمة في مراكز الاعتقال السرية التي تنكر الحكومة وجودها حسب إفادة التقارير.

١٦٥- وفي هذا السياق وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة الإعدام بدون محاكمة والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، نداءً عاجلاً باسم المعتقلين الذين يزعم أنهم محتجزون في ٢٣ مركزاً من مراكز الاعتقال السرية في مقاطعة ديدير للاشتباه بصفة رئيسية بتأييدهم لجبهة تحرير أورومو، وكذلك باسم زهاء ٣٠٠ شخص من المعتقلين في سجن هارار وأغلبهم من المزارعين، وذلك إثر تلقي تقارير افادت بأنه يخشى أن تكون حياتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية في خطر. وأشار مصدر المعلومة إلى أن الأشخاص التالية أسماؤهم قتلوا أثناء اعتقالهم في مقاطعة ديدير: شكيم أحمد داويد، وآول محمد، وحمزة محمد، وأحمد عبد الله، وأحمد آدم، والدكتور موكونين بايه، وعلي موميه، ومحمد حجي أحمد، وجعفر أحمد، وعلي موسي، وحنّا هونديه (أنثى)، وغيميشوا إيتيشا، وديتا موميه (أنثى)، وعبد الرزاق أحمد موميه (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

١٦٦- وأحال المقرر الخاص أيضاً ادعاءات عن وفاة الأشخاص الأربعة التالية أسماؤهم أثناء الاحتجاز:

(أ) شيفيراوميكونين الذي افادت التقارير بأنه توفي يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ من جراء الإصابات التي ألحقت به نتيجة تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه في ديتا دارا؛

(ب) واكجيرا فولاس أياخسا الذي افادت التقارير بأن توفي يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ نتيجة تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه في سجن أمبو في شوا الغربية؛

(ج) حجي ابراهيم حسين الذي افادت التقارير بأنه توفي يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في السجن في روبيه، بباليه، نتيجة تعرضه للتعذيب؛

(د) ياديسا لينشا الذي افادت التقارير بأنه توفي في شهر تموز/يوليه ١٩٩٧ نتيجة تعرضه للتعذيب عندما كان محتجزاً في سجن غيمبي في ووليغا الغربية.

١٦٧- وبالإضافة إلى ذلك أحال المقرر الخاص ادعاء آخر بشأن انتهاك حق غورميسا آليه في الحياة، وقد أفادت التقارير بأنه قتل في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على أيدي رجال مسلحين ينتمون إلى الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الأثيوبية في قرية كولي بمقاطعة أنغيلو، في ووليغا الغربية. وأفادت التقارير بأن القرويين حاصروا المسؤولين ورافقوهم حتى مخفر شرطة مدينة موغي، وهناك أفرج عنهم على الفور وفقاً لما أفادت به المعلومات الواردة.

الرسائل الواردة

١٦٨- رداً على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة الإعدام بدون محاكمة والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ باسم المعتقلين المحتجزين في مراكز الاعتقال السرية الـ ٢٢ المزعومة في مقاطعة ديدير، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن الإدارة الإقليمية أكدت أنه لا يوجد أي مركز اعتقال سري في مقاطعة ديدير وأن أماكن الاعتقال الوحيدة هي سجن واحد، ومخفر واحد للشرطة ومخفر فرعي واحد للشرطة في مدينة كوبيو. وكذلك أبلغ المقرر الخاص بما يلي: أفادت التقارير بأن غيميشو إيتيشا أقام في منطقة ديدير حتى لبي نداء التعبئة الموجه من جبهة تحرير أورومو ولم تتخذ الحكومة أي إجراء معاد ضده؛ وبأن أمراً بالتوقيف صدر ضد ديتا موميه المتهم بالقتل ولكنها ما زالت طليقة؛ وبأن شيخ أحمد داويد أعتقل بتهمة القتل؛ وأن أحمد آدم يقيم في ميلكا بيلو ويريد أن يعيش حياة عادية؛ وأن حنّا هونديه التي كانت ملازماً أولاً قتلت في ليغبانا في اشتباك مع جبهة تحرير أورومو بعد أن تركت الحكومة؛ وأن علي موميه حي يرزق في كومبوشا ويريد؛ وأن علي موسى أوقف في إطار التحقيق في جريمة قتل (٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

١٦٩- وفيما يتعلق بحالة بيكيليه آرغاو الذي أفادت التقارير بأنه قتل على أيدي جنود بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه قتل على أيدي ثلاثة مجهولين مسلحين وأن الحالة ما زالت قيد التحقيق (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

المتابعة

١٧٠- وجه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة يطلب فيها إيضاحات إضافية بشأن حالة بيكيليه آرغا، ولا سيما لمعرفة ما إذا تم الكشف عن هوية الجناة وما إذا انتهت التحقيقات.

الملاحظات

١٧١- أعرب المقرر الخاص عن رغبته في تقديم الشكر للحكومة لما أرسلته من ردود. ولكنه أعرب أيضاً عن رغبته في غداء قلقه إزاء ما بلغه من ادعاءات بوقوع حالات وفاة أثناء الاحتجاز. وطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تتخذ كافة التدابير الضرورية لضمان حق جميع الأشخاص المعتقلين أو المسجونين في الحياة عملاً بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وبمجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

فرنسا

الرسائل الواردة

١٧٢- ردت الحكومة على الادعاءات التي أحالها إليها المقرر الخاص في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وفي حالة ماكوميه مبوليه، وهو مواطن زائيري يبلغ من العمر ١٧ عاماً توفي يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أثناء استجوابه في مخفر شرطة غراند كارير في دائرة باريس الثامنة عشرة، أبلغت الحكومة بأن محكمة الجنايات في باريس أصدرت يوم ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ حكماً على باسكان بومبان، مفتش الشرطة، بالسجن لمدة ٨ سنوات بتهمة توجيه ضربات قاتلة باستخدام السلاح أو التهديد بالسلاح على شخص ماكوميه مبوليه. وحصل أفراد أسرته على تعويض قدره ١٦٥ ٠٠٠ فرنك (٤ شباط/فبراير ١٩٩٧).

١٧٣- وفيما يتعلق برضا مظلومان، الناشر المنتمي للمعارضة الإيرانية، الذي قيل إنه قتل يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ في شقته الكائنة في ضواحي مدينة باريس، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنها باشرت التحقيق القضائي ضد مجهول بتهمة الاغتيال بالصلة مع منظمة ارامية. ولقد كلف السيد جان لوي بروغيير، النائب الأول للرئيس المسؤول عن التحقيق القضائي في محكمة باريس الكلية، بمتابعة هذا الملف (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

١٧٤- وحرصت الحكومة على إبلاغ المقرر الخاص بأن التحقيقات ما زالت جارية في حالتي روموالد دورييه وموراد تشييه. وأبلغت الحكومة فيما يتعلق بالسيد موريه أن القضية ما زالت قيد التحقيق لإثبات أن إجراء الشرطة الوطنية اتخذ في الإطار القانوني الذي يسمح باستخدام الأسلحة. وفي هذا الصدد دحضت السلطات الفرنسية ادعاء الاعدام بدون محاكمة والاعدام بإجراءات موجزة والاعدام التعسفي (٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

المتابعة

١٧٥- أعرب المقرر الخاص عن شكره لحكومة فرنسا لما قدمته من ردود وطلب موافاته بإيضاحات إضافية بشأن وفاة السيد مظلومان، ولا سيما بشأن نتائج التحقيق، واحتمال الكشف عن هوية المسؤولين، وما إذا كانوا قد أحيلوا إلى العدالة. وكذلك أعرب المقرر الخاص عن رغبته في معرفة العناصر التي مكنت الحكومة الفرنسية من أن تؤكد في حالة فرادك موريه الذي قتل في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ بعد أن أطلق أحد ضباط الدرك النار على سيارته، أن إجراء الدرك الوطني اتخذ في إطار قانوني يسمح باستخدام الأسلحة. وبناء عليه، سأل الحكومة الفرنسية عن المرحلة التي وصلت إليها إجراءات التحقيق وعن الإجراءات التأديبية أو الجزائية التي يحتمل اتخاذها.

١٧٦- وفيما يتعلق بروموالد دورييه ومراد تشييه، أعرب المقرر الخاص عن رغبته في معرفة نتائج التحقيقات ومعرفة ما إذا تم رفع دعاوى تأديبية على رجال الشرطة المعنيين. وكذلك سأل عما إذا ت تعويض الأطراف.

الملاحظات

١٧٧- يودّ المقرر الخاص أن يعرب عن شكره للحكومة الفرنسية لما وفّرت له من معلومات. ويرحب مع الارتياح بالحكم الذي صدر على المسؤول عن وفاة ماكوميه مبوليه وبالتعويض الذي منح لأهله. وقال إنه يود أن تتجلّى الحقيقة فيما يتعلق بوفاة فرانك موريه، وروموالد دورييه، ومراد تشييه وكذلك بوفاة الدكتور رضا مظلومان.

غامبيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٧٨- أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة باسم سليمان سار، ومبالو كانتيه، وعيسى بالديه، وعمر دامفا، الذين أفادت التقارير بأن المحكمة العليا في غامبيا حكمت عليهم بالإعدام بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ بتهمة محاولة الإطاحة بالحكومة، وقيل إنه يخشى أن ينفذ فيهم الحكم قبل نهاية موعد تقديم الطعون (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧).

١٧٩- وكذلك أحال المقرر الخاص الانتهاك المزعوم لحق يايا دراميه في الحياة، وقد أفادت التقارير بأنه توفي أثناء الإحتجاز يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ نتيجة تعرضه للتعذيب. وأُبلغ المقرر الخاص بأنه تم إلقاء القبض عليه عقب هجوم شنته جماعة مسلحة على مخيم فارافيني العسكري أودى بحياة ستة جنود. وكذلك استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن مسؤولين حكوميين بينوا أن يايا دراميه توفي نتيجة إصابته بتسمم في الدم أثناء معالجته في المستشفى.

الرسائل الواردة

١٨٠- قدمت الحكومة ردّاً فيما يتعلق بحالة يايا دراميه مؤكدة أنه مات موتاً طبيعياً أي نتيجة إصابته بتسمم في الدم أسهم في تفاقم الالتهاب الذي كان يعاني منه في غشاء القولون المخاطي والنزيف الحاد في الجهاز الهضمي. وأرفقت الحكومة ردها في جملة أمور بتقرير فحص الجثة وشهادة الوفاة (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الملاحظات

١٨١- أحاط المقرر الخاص علماً مع الأسف بتسليط أول أحكام الإعدام التي صدرت منذ إلغاء عقوبة الإعدام في عام ١٩٩٣ وإقرارها من جديد في عام ١٩٩٥.

جورجيا

١٨٢- استرعي انتباه المقرر الخاص، فيما يتعلق بفرض عقوبة الإعدام، إلى أنه في حالات متعددة بينها حالة إيراكلي دوكدادجييه، وبيتريه عيلباخياني، وبدري زرانديا، أصدرت المحكمة العليا في جورجيا بصفة محكمة الدرجة الأولى أحكاماً بالإعدام وقد سجل في القرار الرسمي أن الحكم نهائي وغير قابل للطعن.

١٨٣- ووردت، بالإضافة إلى ذلك، معلومات تشير إلى وجود عدد يدعو إلى القلق من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز. وتنفيذ التقارير بأن ١٢٢ سجيناً توفوا في عام ١٩٩٥ وحده. وقيل رسمياً إن السل كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الوفاة. وأفادت التقارير بأن الغذاء غير الكافي، والظروف غير الصحية، وقلة الأدوية أدت إلى تفاقم انتشار الالتهابات والأمراض التي تسببها الطفيليات.

١٨٤- وأحال المقرر الخاص ادعاء كان قد تلقاه بشأن انتهاك حق دافيد أماشوكيلي في الحياة، وقد أفادت التقارير بأنه تعرض للضرب حتى الموت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على أيدي أفراد من الشرطة بعد أن أوقفوه هو ورفيقه، فيكتور موروزوف، عندما كان يسوق سيارته في تبيليسي وأرادوا أخضاعهما لضحص يبين ما إذا كانا تحت تأثير المخدرات. وكذلك أفادت التقارير بأنه تم توقيف ثلاثة من أفراد الشرطة في إطار هذه الحادثة.

الملاحظات

١٨٥- أعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء عدد الادعاءات الواردة بشأن حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، وطلب إلى الحكومة أن تصون حق المعتقلين في الحياة وأن تجعل ظروف الاعتقال مطابقة للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

ألمانيا

١٨٦- أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن حالة كولا بانكوليه، المواطن النيجيري الذي أفادت التقارير بأنه توفي يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ في الطائرة التي كانت ستعيده إلى نيجيريا بعد أن حُقن مادة مسكّنة، ما زالت قيد النظر (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

المتابعة

١٨٧- وجه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة الألمانية طلب إليها أن توافيه بمزيد من الايضاحات فيما يتعلق بحالة كولا بانكوليه. وأعرب المقرر الخاص عن اهتمامه بصفة خاصة بالنتائج التي أسفرت عنها الاجراءات المؤقتة المتخذة ضد طبيب الاستعجال الذي عالج كولا بانكوليه، بالإضافة إلى الاجراءات الأساسية إن وجدت. وكذلك طلب المقرر الخاص إبلاغه بأسباب رفض الشكوى التي رفعها السيد باباتونديه بانكوليه بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ معترضاً على وقف إجراءات التحقيق بشأن ضباط الحرس الاتحادي للحدود.

غواتيمالا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٨٨- أحال المقرر الخاص ٨ نداءات عاجلة إلى حكومة غواتيمالا يطلب فيها اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية بالنسبة للأشخاص التالية أسماؤهم المهددون بالقتل من جانب أفراد قوات الأمن و/أو الأشخاص الذين لهم صلة بهم، ما لم يُذكر خلاف ذلك:

(أ) أفراد المجموعة المحلية "إيل سوسيه" (el Sauce) على إثر وفاة أحد أفرادها على أيدي رجال أمن تصرفوا بموافقة السلطات المحلية (٥ شباط/فبراير ١٩٩٧):

(ب) غوستافو أدولفو ألبيثوريس إسترادا، وكلارا أريناس، وهيلين ماك، وأشخاص آخرون أعضاء في جمعية النهوض بالعلوم الاجتماعية في غواتيمالا على إثر تهديدهم بالقتل (١٠ آذار/مارس ١٩٩٧):

(ج) سلفيريو بيريس دي لبيون، عمدة سانتا كروز ديل كويتشييه والعضو في الحزب السياسي الجبهة الديمقراطية لغواتيمالا الجديدة على إثر تهديده بالقتل برسالة تحمل إمضاء فرقة الموت "نمور العدالة" (Jaguar Justiciero) وتتهمه بتوفير الغذاء لأفراد مسرحيين من وحدة غواتيمالا الثورية الوطنية (٦ أيار/مايو ١٩٩٧):

(د) ماريا فرنسيسكا فنتورا سيكان وأفراد عائلتها، على إثر مضايقتهم وتخويفهم. وتفيد المعلومات المتلقاة بأن أفعال التخويف هذه قد تكون لها علاقة بالشهادة المدلى بها لوفد تابع لمنظمة العفو الدولية غير الحكومية التي زارت غواتيمالا (١٢ أيار/مايو ١٩٩٧):

(هـ) ألبرتو غودينيز، العضو في وحدة غواتيمالا الثورية الوطنية والقائد المحلي للجنة وحدة المزارعين، على إثر تعرضه للاعتداء والضرب على أيدي ستة أفراد هم أعضاء سابقون في اللجان الطوعية للدفاع المدني المنحلة الآن (٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧):

(و) أرمنديو ميخيا وأشخاص آخرون موظفون في شركة صناعة الطحين، على إثر تخويفهم على أيدي حراس أمن مالكي الشركة الذين طلبوا تعاونهم لإعادة تنظيم المصنع. وأُخبر المقرر الخاص بأن حراس أمن مالكي المصنع هم في نفس الوقت على ما يبدو موظفون في الوظيفة العمومية (٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧):

(ز) فيليبا آخو، وسينيدا كانا شاناي، وإيميتيريو غوميس، وهم نشطون في مجموعة الدعم المتبادل لاقتفاء أثر الأقارب والعتور عليهم أحياء، على إثر تلقي تهديد بالقتل من أفراد جماعة للدفاع المدني عن النفس. وأُفيد بأن هذه التهديدات لها على ما يبدو علاقة بعملهم التوثيقي فيما يتصل بحالات انتهاكات حقوق الإنسان في لجنة إيضاح التاريخ التي أنشئت في سياق اتفاقات السلام في غواتيمالا (١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧).

١٨٩- وأحال المقرر الخاص أيضاً نداء عاجلاً لصالح رجال الشرطة السابقين ميغويل أنخيل ريغولوريو رودريغيس، وميغويل أنخيل لوبيس كالو، وأنيبال آرتشيلا بيريس، المحكوم عليهم بالإعدام لقتل لويس بيدرو تشوك رينا، في شباط/فبراير ١٩٩٥. وحسب ما أُفيد، سُجّلت مخالفات في الإجراءات القضائية. فقد تم التعرف إلى هوية المتهمين بدون حضور محامي الدفاع وبدون إشراف قضائي. وأُفيد أيضاً بأن المتهمين لم يتم إطلاعهم على حقوقهم وبأن إيقافهم تم بدون أمر احتجاز (٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧).

١٩٠- وأحال المقرر الخاص كذلك شكاوى بشأن انتهاكات للحق في الحياة صادرة عن الأشخاص أدناه:

(أ) شخصان مقتولان على أيدي أفراد الجيش: توماس ألونشو سيكوين وياثنتو ألونشو كويسكيه، زعيما اتحاد شعب المايا في غواتيمالا اللذان قُتلا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ ببلدة سان رافائيل سوماتان، سان بيدرو ييبوكابا، تشيمالتينانغو؛

(ب) أشخاص مقتولون في اضطرابات شعبية: القس الإنجيلي إيرفين دي ليون سوتو الذي قُتل في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ رفقة ثلاثة أشخاص آخرين. وأُشير إلى أن شرطة موموستينانغو، محافظة توتونيكابان اختلطت عليها الأمور فحسبتهم سارقي ناقلات للركاب في المدن. وحسب المعلومات الواردة أعدمّت الأشخاص الأربعة بدون محاكمة وأحرقتهم جماهير ساخطة؛

(ج) شخص قاصر: رونالد راؤول راموس البالغ من العمر ١٦ عاماً، قُتل في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على أيدي شرطي في تيكون أومان، محافظة سان ماركوس؛

(د) شخصان من المزارعين: خوسيه إيلياس سالازار لورنتو ومانويل تشو كال، اللذان توفيا نتيجة طلقات نارية أطلقها رئيس بلدية بوبتون، بيتين، عندما كان يحاول أن يطرد من مكتبه مجموعة من المزارعين الذين توجهوا إلى البلدية طالبين معلومات عن هبة لصالح الصندوق الوطني للسلام لتشييد طريق وبناء مدرسة.

١٩١- وأحال المقرر الخاص أيضاً إلى الحكومة الشكاوى بشأن وفاة فرنسيسكا بيريز استبيان التي عثر على جثتها في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في بيتها ببلدة لا بلانكا دي أوكوس بمحافظة سان ماركوس. وأفادت المعلومات بأن المسؤولين عن وفاتها ملاك أراض كانوا يتصرفون بموافقة السلطات العسكرية في المنطقة.

الرسائل الواردة

١٩٢- قدمت حكومة غواتيمالا معلومات عن وفاة ميغويل أوس ميخيا ولوثيا توم. وأخبرت بأن محكمة الصلح المحلية قامت بتحقيقات أولية وأحالتها إلى النيابة العامة بالمقاطعة لإجراء التحريات المناسبة. وعلى إثر التحريات ونظراً لتعذر إصدار حكم ضد المشتبه فيهم الذين لا ينتمون إلى أية هيئة من هيئات أمن الدولة، طلبت النيابة العامة من الدائرة الثانية لمحكمة الدرجة الأولى إرجاء الدعوى. واقتلت المحكمة ملف القضية (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

١٩٣- وفيما يتعلق بوفاة خايمييه إرنستو سنتينو لوبيس أُشير إلى أن الإجراء حالياً في مرحلة التحقيق. والأمر يتعلق بشخصين محتجزين لا ينتميان إلى أي جهاز من أجهزة الأمن أو إلى أية هيئة من هيئات الدولة وإنما يشكلان جزءاً من عصابة من المهاجمين الذين يقومون بعمليات في مكان محدد. والنقابات متهمة بالقتل والسرقة المقترنة بطرق مشددة، كما أن واحدة منها متهمة بالاستخدام غير المشروع للأزياء الرسمية والشارات. ويُزعم أن لها من أعوان الشرطة متهمون بجريمتي الرشوة السلبية وإخفاء الأشياء المسروقة عمداً، فضلاً عن كونه يُزعم حصول محاولة لإخفاء الجريمة (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

١٩٤- وفيما يتعلق بوفاة بيدرو تشوك رويث، أُشير إلى أن الدعوى حالياً في المرحلة التحضيرية (مرحلة التحقيق) وأنه يجري تحري القضية. وتفيد المعلومات بأن بيدرو تشوك رويث توفي على أيدي مهاجمين طلبوا من عائلته دفع مبلغ قدره ٤٠ ٠٠٠ كetzal. وليس هناك ما يدل على أن المسؤولين عن وفاته أفراد تابعون للدولة (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

١٩٥- وتم أيضاً استيفاء تفاصيل التطورات الإجرائية في حالة خامان: قررت محكمة العدل العليا، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تعليق الدعوى في المحكمة الجنائية الابتدائية بالدائرة الثانية بكوبان، آلتا فيراباز، التي كانت تنظر في القضية. وكذلك قرر قضاة محكمة الاستئناف بالدائرة الثانية عشرة، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إلغاء الإجراءات البديلة المفروضة بالنسبة لسبعة عسكريين، وأمروا بإرجاعهم إلى السجن مجدداً (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

١٩٦- وفيما يتعلق بالنداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص لصالح غوستافو أدولفو ألبيتوريس إيسترادا، وكلارا أريناس، وهيلين ماك، وأعضاء آخرين في جمعية النهوض بالعلوم الاجتماعية في غواتيمالا، أُخبرت الحكومة المقرر الخاص بإجراء تحقيقات في القضية وبوضع ما تراه مناسباً من الوسائل الأمنية تحت تصرف الأشخاص المتضررين (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

١٩٧- وفيما يتصل بالنداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص لصالح ألبرتو غودينيز، علم المقرر الخاص أن الشرطة الوطنية حققت في الحادثة وأن ٣ أشخاص وجهت إليهم التهمة وسوف يخضعون للإجراءات الجنائية المناسبة (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

الملاحظات

١٩٨- يرحب المقرر الخاص بالردود المقدمة من حكومة غواتيمالا. ويحث هذه الأخيرة على إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد هوية المسؤولين عنها وإحالتهم إلى القضاء، ودفع التعويضات اللازمة للضحايا.

هندوراس

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

١٩٩- وجه المقرر الخاص ثلاثة نداءات عاجلة لصالح الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) رينا زيلايا وبناتها الثلاث وهن هندوراسيات لجأن إلى كوستاريكا عندما علمن باستمرار تلقيهن لتهديدات وتخويفات على ما يزعم من قوات أمن هندوراس. وقد تكون للتهديدات صلة بالشهادة التي أدلى بها والد اثنتين من بنات رينا زيلايا، فلورنسيو كاباييرو، وهو عضو سابق في الكتيبة ١٦-٣ من كتائب الاستخبارات العسكرية في هندوراس، وكان قد أدلى بشهادته خلال التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في هندوراس (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وقد وجه المقرر الخاص النداء العاجل نفسه إلى سلطات كوستاريكا؛

(ب) برتا أوليفا دي ناتيفي العضو في لجنة أقارب المحتجزين المفقودين في هندوراس، وليدوفينا هيرننديس رئيسة اللجنة، على إثر تلقي تهديدات بالقتل. وأكد أحد موجهي التهديدات أنه يفعل ذلك من قبل أحد أفراد القوات المسلحة في هندوراس (١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)؛

(ج) أما ديو بيريس، وخوسيه روميرو، وفيسلا بيريس، وأعضاء آخرون في مجموعة السكان الأصليين "تولوبان"، على إثر وفاة آدان روميرو وبيدرو راموس على أيدي ملاك أراض كانوا يتصرفون بموافقة السلطات المحلية والجيش (٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧).

الرسائل المتلقاة

٢٠٠- أخطرت الحكومة المقرر الخاص فيما يتصل بحالة التهديدات الموجهة إلى رينا زيلايا وبناتها، بأن أمانة العلاقات الخارجية توجهت إلى الهيئات القضائية المناسبة لتطلب منها إجراء تحقيقات (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). كما أن مختلف الهيئات القضائية أُحيطت علماً بشكاوى التهديدات التي تعرض لها كل من برتا أوليفا دي ناتيفي وليدوفينا هيرننديس، من أجل حماية سلامتهما الجسدية (١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

٢٠١- وفيما يتصل بوفاة آدان روميرو وبيدرو راموس، أُحيلت مذكرة من مصلحة الإثنيات والتراث الثقافي جاء فيها أن أصل الحادثة موجهة بين أسرتين من السكان الأصليين بسبب مشاكل شخصية ولأسباب تتعلق بملكية أراض. ومع ذلك ما زالت إدارة التحقيقات الجنائية والنيابة العامة والمحاكم المختصة تقوم بالتحقيقات لاستجلاء ملابسات الأفعال المرتكبة وإحالة المسؤولين عن ارتكابها إلى القضاء (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

الهند

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٠٢- تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة بشأن انتهاكات الحق في الحياة في الهند، بما يشمل حالات القتل المتعمد، والوفاة أثناء الاحتجاز، وحالات الوفاة نتيجة الإفراط في استخدام القوة.

٢٠٣- وفي هذا الصدد، استرعي انتباه المقرر الخاص بصفة خاصة إلى التقارير التي أشارت إلى وجود نمط في عمليات القتل في ولاية مانيبور. وقد أفادت التقارير بأن المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال فضلاً عن يشتبه بانتمائهم إلى جماعات المعارضة المسلحة، يقتلون على أيدي القوات المسلحة بصورة متعمدة أو تعسفية على حد ما قيل. وأفادت التقارير بأن قانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة)

الصادر في عام ١٩٥٨ يعطيهم سلطات واسعة لإطلاق النار بنية القتل ويحميهم من المقاضاة على أي أفعال يرتكبونها في إطار تلك الأحكام. أما القيود التي تفرضها الحكومة على إمكانية الوصول إلى تلك المناطق فتزيد الوضع تفاقمًا. وتؤدي هذه السياسة إلى خلق جو يمكن قوات الأمن من اللجوء إلى استخدام القوة دون الوقوع تحت طائلة العقاب.

٢٠٤- وفيما يتعلق بحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ذكرت في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أنه تم الإبلاغ بوقوع ٤٤٤ حالة وفاة في جميع أرجاء الهند في الفترة بين شهري نيسان/أبريل ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الحالات التي وقعت في نفس الفترة من العامين ١٩٩٤-١٩٩٥. وقد عزت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذه الزيادة، حسب ما أفادت به التقارير، إلى "توخي درجة أكبر من الصدق في الإبلاغ بالحوادث". وكذلك أفادت التقارير بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أوصت في أغلب الأحيان بدفع تعويض إلى أسر الضحايا لدى تجاوز الولاية لصلاحياتها، ولكن لا تتسم تلك التوصيات بطابع ملزم.

٢٠٥- أرسل المقرر الخاص في الفترة قيد الاستعراض نداءات عاجلة باسم:

(أ) ثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان بعد أن أُعرب عن مخاوف بشأن حياتهم، وهم: ت. بوروشوتهم، المحامي، والأمين المشارك في أمانة لجنة أندرا براديش للحريات المدنية، بعد أن تعرض لهجوم أمام مخفر الشرطة وأصيب بجروح خطيرة على أيدي أفراد من "النمور الخضراء" وهي جماعة يقال إن حكومة أندرا براديش أسستها بالاتفاق مع الشرطة لمناهضة أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كشفوا عن انتهاكات حقوق الإنسان (١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وقد وجه هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة استقلال القضاة والمحامين؛ وغلاد محمد بهات، المُحسِّن والحركي النشط في ميدان حقوق الإنسان الذي اختطف أولاً في شهر أيار/مايو ١٩٩٧ من طرف جماعات شبه عسكرية هندية، وأفرج عنه بعد ذلك بفضل تدخل الأمين العام للأمم المتحدة والضغط التي مارستها المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، واختطف مرة أخرى في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ من طرف جنود من الجيش الهندي (٥ آب/أغسطس ١٩٩٧)؛ وفردوس أسيمه، مدير معهد دراسات كشمير الذي حضر الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في جنيف في عام ١٩٩٧. ولقد تم الإعراب عن مخاوف بشأن حياته حيث أفادت التقارير بأن زميله جليل أندرابي الذي حضر دورة اللجنة الفرعية في عام ١٩٩٥ قتل في الاحتجاز في عام ١٩٩٦، وبأن غلام محمد بهات الذي حضر أيضاً دورة اللجنة الفرعية في عام ١٩٩٥، محتجز (٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧)؛

(ب) أمارجيت سينغ سوهال، وراتان سينغ، وساربانش راغفير سينغ، وهم ثلاثة شهود في قضية ساروان سينغ، وقد أفادت التقارير بأنهم تعرضوا للتهديد من طرف أفراد من الشرطة بعد أن قدموا إفادات كتابية مشفوعة بيمين أن سروان سينغ تعرض للتعذيب أثناء الاحتجاز (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)؛

(ج) بعض المدنيين ومن يشتبه بانتمائهم إلى مجموعات المعارضة المسلحة، ولا سيما في المنطقتين الفرعيتين أغارتالا وخواي التابعتين لولاية تريپورا، بعد أن أصدرت ولاية تريپورا، حسب ما أفادت به التقارير، بياناً بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ في أعقاب عمليات القتل التي قام بها أفراد قوى نمور عموم تريپورا (ATTF)، أناطت بموجبه القوات المسلحة، بما فيها قوة الشرطة المركزية الاحتياطية،

وقوة أمن الحدود، "بسلطة إطلاق النار أو استخدام القوة بطريقة أخرى حتى ولو كانت النتيجة الموت، بعد توجيه التحذيرات الواجبة لكل شخص يخالف القانون في تصرفاته، أو أي أمر نافذ يحظر تجمع خمسة أشخاص أو أكثر، أو يحظر حمل السلاح". وقد تم الإعراب عن مخاوف من أن يدفع الترخيص الرسمي بإطلاق النار بنية القتل قوات الأمن إلى اللجوء إلى استخدام القوة بإفراط (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧)؛

(د) غانتيل فيجاليا فاردانا راو وساتولوري شالاباتي راو، وقيل إنهما لم يكونا ممثلين بمحام في الإجراءات السابقة للمحاكمة وقد أفادت التقارير بأن موعد إعدامهما حدد ليوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٠٦- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة أيضا الادعاءات التالية:

(أ) فيما يتعلق بوفاة الأشخاص التالية أسماؤهم أثناء الاحتجاز: مشتاق أحمد لون، الذي أفادت التقارير بأنه توفي في الاحتجاز يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بعد أن قام أفراد من قوات الأمن بتوقيفه في وقت سابق من نفس اليوم في سورا، بشريناغار؛ بياراسينغ الذي أفادت التقارير بأنه توفي أثناء احتجاز الشرطة له في ١ آب/أغسطس ١٩٩٥ بعد أن قام أفراد من مخفر شرطة سانغور وماهيل كالان بتوقيفه في اليوم السابق لاستجوابه في قضية تحقيق في جريمة قتل؛ نيخوكيم هاوكيب، وسوونكخولا هاوكيب، ونغامينلاين هاوكيب، وساتلال، وهاحنهانغ سينغسون، وسيفو كيغين، ولالي كيغين، ومينتهانغ كيغين، وتونمينتهانغ كيغين، الذين أفادت التقارير بأن أفراداً من كتية راشتريا لحملة البنادق التابعة للجيش الهندي قامت بتوقيفهم وقتلهم فيما بعد؛

(ب) فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة نتيجة الإفراط في استخدام القوة: شابير صدّ يقي، و٢٢ شخصاً آخر مجهولي الهوية من أعضاء جبهة تحرير جامو وكشمير، وبينهم شخصان قاصران، وقد أفادت التقارير بأنهم قتلوا في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦ على أيدي أفراد من فريق العمليات الخاصة التابع للشرطة بدعم من أفراد قوات أمن الحدود وقوة الشرطة المركزية الاحتياطية في هجوم شنّوه على مكتب جبهة تحرير جامو وكشمير في شريناغار؛ وثوكشوم نيتاجي، البالغ من العمر ١٥ عاماً، وقد أفادت التقارير بأنه قتل في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على أيدي اثنين من أعضاء قوة شرطة مانيبور للتدخل السريع عندما كانا يلاحقان شخصين آخرين؛ وأوينام أونغي أمينة ديفي، أنثى، وقد أفادت التقارير بأنها قتلت يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ عندما قام بعض أفراد القوات المسلحة بإطلاق النيران بدون إخطار على منزلها الكائن في ناوريم مايي ليكاي، بمقاطعة بيشنوبور، في مانيبور، بعد أن هرب باتجاه بيتها شخص كانوا يطاردونه؛ وثوكشوم إيموشا سينغ، ونيونغومبام بابوني سينغ، وسابام إيبوشا سينغ، الذين أفادت التقارير بأنهم قتلوا يوم ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ في باشيكيونغ، بمانيبور، على أيدي أفراد من قوة الشرطة المركزية الاحتياطية الذين فتحوا النيران بطريقة عشوائية؛ وأهيبام راغوماني، الذي أفادت التقارير بأنه قتل يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ في إيرويسيمبا، بمقاطعة إيمفال، مانيبور، على أيدي أفراد من كتية حملة البنادق بمانيبور لأنه لم يقف عندما أمر بالوقوف على حد ما زعم؛

(ج) فيما يتعلق بعمليات القتل المتعمد التي قامت بها قوات أمن الولاية: ساخوم بريمشاندي سينغ، وأنغوم ديفيندرو سينغ، وتويجيام راذباي شهر راجيندرا سينغ، ووانغخيم أوبن سينغ، وهيجان خوغن سينغ شهر بوي، وراجكومار خوغن سينغ، وزكير حسين، ومومي ريبا، ولايمايوم براديب كومار شارما، الذين

أفادت التقارير بأنهم قتلوا بالرصاص يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ في مانيبور على أيدي أفراد من قوات الأمن بعد أن أطلق أربعة شبان الرصاص عليهم، وقد تمكن الشبان الأربعة من الفرار؛ وإيروم أونغي رومادي، الذي أفادت التقارير بأنه قتل بالرصاص يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على أيدي أفراد من قوة الشرطة المركزية الاحتياطية في بونغدونغبام ماخا لايكاي، بمقطعة إيمفال، في مانيبور؛ وسابام ناوتوم، الذي أفادت التقارير بأنه قتل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على أيدي قوة الشرطة للتدخل السريع التابعة لشرطة مانيبور عندما كان مسافراً على طريق أورييوك - كانتشوب؛ وس. بايشو، وكومار نيبالي شُهر بارشورام كاركاي، وقد أفادت التقارير بأنهما قُتلا بالرصاص عمداً يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩٦ على أيدي أفراد منتسبين إلى كتيبة أسام لحملة البنادق المتمركزة في مخيم بول بعد أن جاؤوا لتعزيز موقع للجيش في هويشو بمقاطعة أوخول في مانيبور؛ وغلان رسول شيخ، وهو ناشر وأحد المدافعين عن حقوق الإنسان أفادت التقارير بأنه عثر على جثته قرب بامبور، وقيل إن ذلك تم بعد أن اختطفته ما يسمى بالمرتدين بصحبة أفراد من القوات المسلحة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ أثناء هجوم شنته كتيبة أسام لحملة البنادق على مجمع سكني في كواكيشيل هاوراكشامبي سوبيام لايكاي، بمقاطعة إيمفال، في مانيبور بعد أن تلقوا معلومات تفيد بأن عدداً من الأفراد المنتمين لإحدى مجموعات المعارضة المسلحة كانوا قد اختبؤوا في ذلك المكان؛ وأربعة أشخاص مجهولين قيل إنهم قتلوا على أيدي أفراد من القوات المسلحة في ضواحي شريناغار في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦؛ وخوتينلاي كوم، الذي أفادت التقارير بأنه قتل في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ على أيدي أفراد من قوة الشرطة المركزية الاحتياطية الذين زعم أنهم كانوا يقومون بعملية تفتيش في قرية ساغانغ بمقاطعة شورشاندبور في مانيبور عقب هجوم على موقع من مواقع قوى الشرطة المركزية الاحتياطية شنته إحدى مجموعات المعارضة المسلحة؛ ومحمد سليمان الذي أفادت التقارير بأنه تعرض لضرب مبرح وقتل رمياً بالرصاص على أيدي أفراد من قوات الأمن يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ في كواكتا، بمقاطعة بيشنوبور في مانيبور؛ ومايانغلامبام إيبوتومبي، وثوندام موهندرو، وهما اثنان من مسؤولي الغابات أفادت التقارير بأنهما قُتلا بالرصاص يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في مقاطعة كيراك توبال بمانيبور على أيدي فريق مشترك بين شرطة الولاية وقوات كتيبة الاحتياط الهندية بقيادة شرطة مانيبور. وأفادت التقارير بأن الضحايا اعتبروا خطأً على أنهم من أفراد إحدى مجموعات المعارضة المسلحة؛ وجاغسير سينغ الذي أفادت التقارير بأنه تعرض للضرب حتى الموت في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧ في شوارع بيلاسبور، بفريدكوت، على أيدي أربعة ضباط شرطة تابعين لمخضر شرطة نيهال سينغهووال.

الرسائل الواردة

٢٠٧- أكدت الحكومة تلقي النداء العادل الموجه باسم أمارجيببت سينغ سوها، ورتان سينغ وساربانش راغفير سينغ (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٢٠٨- وقدمت الحكومة أيضاً رداً على النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة استقلال القضاة والمحامين باسم ت. بوروشوتام، المحامي المقيم في أندرا براديش. وأشارت الحكومة في ردها إلى أن ت. بوروشوتام تعرض لهجوم من طرف أشخاص مجهولين وأن القضية ما زالت قيد التحقيق وأن حكومة الهند ملتزمة بضمان تمكين المحامين من تأدية مهامهم المهنية بدون أية مضايقات وبضمان أمن المحامين على النحو الواجب (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٠٩- وتلقى المقرر الخاص بالإضافة إلى ذلك معلومات رداً على النداء العاجل الذي وجهه بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ باسم بعض المدنيين وباسم المشتبه بانتمائهم إلى عضوية مجموعات المعارضة المسلحة، ولا سيما في منطقتي أغارتالا وخواري الفرعيتين في ولاية ترييبورا. وأبلغ بأن عمليات قتل المدنيين وحرق الأكواخ التي تنفذها على نطاق واسع منذ شهري تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ جماعات مقاتلة مثل قوة نمور عموم ترييبورا، وجبهة تحرير ترييبورا الوطنية، خلقت وضعاً يتطلب من الحكومة أن تعلن أكثر المناطق تأثراً بذلك على أنها "مناطق اضطرابات" في إطار أحكام القانون الخاص بمناطق الاضطرابات، وفي إطار قانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) حتي يتم استرداد الثقة بالنظام الديمقراطي وتطبيق حكم القانون والحيولة دون وقوع خسائر أخرى في الأرواح. وقد أوضحت الحكومة أنه لا يجوز اعتبار تلك التدابير بمثابة أوامر "بإطلاق النار بنية القتل" وأنه يوجد في التشريع ما يكفي من ضوابط التدقيق والموازنة لضمان عدم وجود إساءة استعمال للسلطة. وكذلك بينت الحكومة أن الضباط ما زالوا ملزمين بالتقيد بكافة التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الحكومة بشأن استخدام القوة وأن الصلاحيات الخاصة لا تمارس إلا في ظروف خاصة محدّدة في قانون القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

المتابعة

٢١٠- طلب المقرر الخاص في رسالة المتابعة التي وجهها إيضاحات إضافية بشأن تقرير تلقاه يقيد بأن ٤٤٤ شخصاً توفوا أثناء الاحتجاج في الهند ككل في الفترة بين شهري نيسان/أبريل ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦. وسأل على وجه الخصوص عن عدد حالات الوفاة في الاحتجاج التي تم التحقيق فيها، وعن عدد الحالات التي أفضت إلى رفع دعاوى جنائية ضد مسؤولين في الولاية، وعن نتائج تلك الدعاوى، وعمّا إذا تم دفع أي تعويضات. وطلب أيضاً إعلامه بما إذا كانت حالات الوفاة أثناء الاحتجاج قد أدت إلى إعادة النظر بطريقة ما في سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بغية زيادة تعزيز مراعاة أحكام مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

الملاحظات

٢١١- يعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء العدد الكبير من الادعاءات الواردة بشأن أعمال القتل العمد وحالات الوفاة الناجمة عن الإفراط في استخدام القوة، ولا سيما في ولاية مانيبور، فضلاً عن حالات الوفاة أثناء الاحتجاج. ويطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تحقق في الادعاءات الواردة بشأن انتهاكات الحق في الحياة بغية تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وتعويض أسر الضحايا. ويحث الحكومة كذلك على أن تكفل أن تكون القوة التي تستخدمها قوات الأمن متوافقة دائماً مع المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

٢١٢- والمقرر الخاص مضطر للخروج إلى نتيجة مفادها أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس منذ عام ١٩٩٣ بشأن اقتراح مقدم لزيارة الهند. ويرى المقرر الخاص أن الزيارة على عين المكان تُعدّ في نظره بالغة الأهمية في ضوء الادعاءات الواردة باستمرار بخصوص حالات الوفاة في الاحتجاج، والإفراط في استخدام القوة، والإفلات من العقاب، والتقصير في اتخاذ التدابير الوقائية.

اندونيسيا وتيمور الشرقية

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢١٣- تلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن انتهاكات الحق في الحياة ما زالت تقع في تيمور الشرقية نتيجة للجوء الشرطة وقوات الأمن إلى استخدام القوة بإفراط. وتمت الإشارة فيما يتعلق بالتحليل المتعمق لحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين (E/CN.4/1998/58).

٢١٤- وأحال المقرر الخاص ادعاءات بشأن انتهاكات حق الأشخاص التالية أسماؤهم في الحياة:

(أ) الأشخاص الذين أفادت التقارير بأنهم قتلوا على أيدي أفراد من القوات المسلحة: ماميساك البالغ من العمر ١٧ عاماً، وفيلومينو أيلوس، وأنطونيو ماليا، ونوربرتو، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في أيليتي؛ ومانويل أتيما، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بين وايهولايه وواغيا، في أوسو؛ ومونيكا غوتيريس، في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بين لياروكا وأوسو؛ وتوماس سارمينتو بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في بارولاو، بمافوفاهي، في سامي؛ وفرناندو بوم، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في سويبادا؛ وزيفيريونو ماسكارينهاس ومارسيل نونيس، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في موتاميراو، بلياروكا؛ وروي دي خيسوس، وأنيسيتو، وميغيل، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في ليو بوبونارو، بسواي؛ وجانواريو كوينتاو، وفرانسيسكو، في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في ديلي؛ وفرناندو لوبيز، في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، في بيتوبارات - كومورو، بديلي؛

(ب) الأشخاص الذين أفادت التقارير بأنهم قتلوا على أيدي أفراد من الشرطة: أندريه دي سوزا في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بكومورو، ديلي؛ وماركوس سواريس، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في فينيلاي؛

(ج) الأشخاص الذين أفادت التقارير بأنهم قتلوا على أيدي أفراد من القوات المسلحة الخاصة: جاسينتو دي سوزا باندال ولويس خسيمينيس بيلو، في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في منطقة أكاديرا لوبييري؛ ودافيد أليكس، في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في باكوا؛

(د) ماريانو ميندونكا، الذي أفادت التقارير بأنه قتل يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في بيريليكو، بفاتوراكا، في ريميكيو، على يد أحد أفراد دائرة المخابرات الاندونيسية.

٢١٥- وبالإضافة إلى ذلك، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ادعاء بانتهاك وقع في تاناها أباغ، بجاكارتا المركزية لحق مانويل سواريس في الحياة. وقد أفادت التقارير بأن مانويل سواريس الذي جندته مؤسسة تيارا - وهي منظمة يقال إنها مرتبطة بالسلطة العسكرية وإنها تجند المئات من شبان تيمور الشرقية - قتل بالرصاص على أيدي رجال الشرطة.

الرسائل الواردة

٢١٦- قدمت الحكومة إلى المقرر الخاص رداً أجابت فيه على جميع الادعاءات التي أُحيلت إليها في عام ١٩٩٧ وأبلغته بما يلي:

(أ) قتل الأشخاص التالية أسماؤهم على أيدي أفراد من جماعة أو جماعات تسعى لزعة الأمن والسلم في تيمور الشرقية: جاسينتو دي سوزا باندال، ولويس خسيمينيس بيلو، وماوميساك، وفيلومينو أيلوس، وأنطونيو ماليا، ونوربرتو، ومانويل أتيبيتا، ومونيكا غوتيريس، وزيفرونو ماسكارينهاس، ومارسيل نونيس، وروي دي خيسوس، وأنيسيتو، وميغيل؛

(ب) أما الأسماء التالية فهي إما أنها لا تمثل أحداً وأنه لا يمكن العثور على حاملها في المناطق المذكورة: ماركوس سواريس، وتوماس سارمينتو، وفرناندو بوم، وماريانو ميندونكا.

٢١٧- وبينت الحكومة فيما يتعلق بحالة أندريه دي سوزا أنه قتل خطأ على يد أحد أفراد فرقة الشرطة المتنقلة وأنه تمت محاكمة ذلك الشخص وإدانته بتهمة القتل.

٢١٨- وأُبلغ المقرر الخاص فيما يتعلق بحالة مانويل سواريس بأنه كان زعيماً مشهوراً لإحدى العصابات وأنه قتل يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في تاناه أباغ في خلاف مع عصابة أخرى (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

الملاحظات

٢١٩- يُعرب المقرر الخاص عن شكره لحكومة اندونيسيا لما وفرته من ردود. وفيما يتعلق بطلب الحكومة أن تقدم ردها كاملاً إلى لجنة حقوق الإنسان، يود أن يبين أنه لا يمكن قبول طلب من هذا النوع في ضوء التقييدات المتشددة التي ما انفكت تفرض على طول التقرير الذي يقدمه إلى لجنة حقوق الإنسان.

٢٢٠- وبود المقرر الخاص أن يعرب عن قلقه إزاء عدد حالات القتل المسجلة في تيمور الشرقية. وأحاط علماً مع بالغ الأسف بأن الحكومة لم تبين له، بالرغم من الطلبات المتكررة، أي رد فعل بشأن التوصيات المقدمة لدى زيارته لإندونيسيا وتيمور الشرقية في عام ١٩٩٤ (انظر الوثيقة E/CN.4/1995/61/Add.1، الفقرات ٧٧-٨٨).

إيران (جمهورية - الإسلامية)المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٢١- أُبلغ المقرر الخاص بأنه تم اعدام ١٣٧ شخصاً في إيران في الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وقيل إنه إذا استمرت الحال على هذا النسق حتى نهاية العام سيكون عدد حالات الاعدام قد تضاعف مقارنة بالعام السابق. وما زال المقرر الخاص يتلقى تقارير بشأن فرض عقوبة الاعدام على القاصرين فضلاً عما يرتكبون جرائم لا يمكن أن تعتبر من "أخطر" الجرائم. وما زال المقرر الخاص يتلقى فضلاً عن ذلك تقارير مقلقة بشأن عدم توافر ضمانات إجرائية في المحاكمات أمام المحاكم الإسلامية الثورية التي تفضي إلى فرض عقوبة الاعدام.

٢٢٢- وأشار المقرر الخاص فيما يتعلق بالتحليل المتعمق لحالة حقوق الإنسان في إيران إلى التقريرين اللذين قدمهما المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/52/472 و E/CN.4/1998/59).

٢٢٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض أحال المقرر الخاص نداءات عاجلة باسم الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) ذبيح الله محرامي، وموسى طالبی، اللذان أفادت التقارير بأنه حكم عليهما بالاعدام بتهمة الارتداد عن الدين. وقد أفادت المعلومات الواردة بأنه صدر حكم عليهما بالاعدام بسبب عقائدهما الدينية، ولا سيما بسبب اعتناقهما العقيدة البهائية وهي أقلية غير معترف بها في إيران (٣ شباط/فبراير ١٩٩٧)؛

(ب) سمیه شابازینیا وشاهرخ وثوق اللذان أفادت التقارير بأنهما يبلغان ١٦ عاماً من العمر وأنه صدر عليهما حكم بالاعدام بتهمة ارتكاب جريمة القتل (٣ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

(ج) محمد أسدي الذي أفادت التقارير بأنه صدر عليه حكم بالاعدام وبمصادرة أملاكه في مطلع شهر آذار/مارس ١٩٩٧ بتهمة قيامه، في جملة أمور، بزيارة إسرائيل في عام ١٩٧٩، وانتمائه إلى عضوية الحركة الماسونية، وشراء مواد زراعية أمريكية قبل أكثر من ١٧ عاماً. وقد استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أنه لم يحاكم محاكمة عادلة، لا سيما وأن المحكمة وكلت محامياً للدفاع عنه بعد أن رفضت المحامي الذي اختاره (٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧). ورفع المقرر الخاص نداء آخر باسمه إلى الحكومة بعد أن أكدت المحكمة العليا في إيران الحكم الصادر عليه بالاعدام (٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧)؛

(د) فرج سرکوهي، الكاتب ورئيس التحرر في المجلة الشهرية "آدينه" والموقع على الاعلان الذي وقع عليه ١٣٤ كاتباً في عام ١٩٩٤، وهو نداء يطلب إلغاء الرقابة في إيران. وقد أفادت المعلومات الواردة بأن فرج سرکوهي أوقف في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بعد أن احتجز في الحبس الانفرادي لعدة أسابيع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأفادت التقارير بأن محاكمته تمت في جلسات مغلقة وأنه وجّه إليه عدد من التهم التي يقال إنها شملت التجسس الذي يعاقب عليه بالاعدام حتماً حسب إفادة التقارير. وقيل بالإضافة إلى ذلك إنه لم يُسمح له بتوكيل محام. ذلك فضلاً عن أن بعض المصادر أفادت بأنه سبق أن صدر

عليه حكم بالاعدام. وقد أحيل هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وبمسألة الحق في حرية الفكر والتعبير، وبمسألة استقلال القضاة والمحامين (٢ تموز/يوليه ١٩٩٧):

(هـ) حسين دولتخواه الذي أفادت التقارير بأنه اتهم بالغش، والرشوة، والاختلاس، وأنه صدر عليه حكم بالاعدام في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧).

٢٢٤- وأحال المقرر الخاص بالإضافة إلى ذلك ادعاءات بوقوع انتهاكات لحق الأشخاص التالية أسماؤهم في الحياة:

(أ) محمد باقر يوسف، وهو قس مسيحي تابع لمجالس كنائس الله (Assemblies of God Churches) في مازندران، وقد أفادت التقارير بأنه عثر عليه ميتاً في غابة على مقربة من ساري في مازندران يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتفيد المعلومات الواردة بأنه قتل على أيدي إيرانيين من عملاء الدولة لأنه ارتد عن الدين الإسلامي ليعتنق المسيحية؛

(ب) إبراهيم ذلزاده، الصحفي ومحرر مجلة "معيار" الشهرية ومدير دار ابتكار للنشر، الذي أفادت التقارير بأنه قتل على أيدي مسؤولين من وزارة الاعلام. وتفيد المعلومات الواردة بأنه اختفى يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٧ وبأن أحدهم اتصل بأسرته في ٢٧ آذار/مارس لكي تستلم جثته من المكان الذي تعرض فيه الجثث في طهران. واسترعي انتباه المقرر الخاص بالإضافة إلى ذلك إلى أن مجلة "معيار" أرغمت على التوقف عن النشر بعد أن نشرت مقالاً تنتقد فيه الحكومة؛

(ج) أحمد ميرعلائي، الصحفي، الذي أفادت التقارير بأنه عثر عليه ميتاً في إصفهان بعد أن قام مسؤولون من الأمن باستجوابه على حد ما زعم؛

(د) قهرمان حبيبي، وخديجة محمدي، وبهروز أواقه، ورحمان يقيني، وعلي بداعتي، وفريبا صادق - حق، و ٢١ شخصاً مجهولاً آخر، وقد أفادت التقارير بأنهم قتلوا أثناء مظاهرة في بنّاب، بمقاطعة أذربيجان الشرقية. وقد قيل إن القوات الخاصة المعنية بمكافحة أعمال الشغب قامت فور وصولها بإطلاق النار على المتظاهرين، مؤدية إلى مقتل ٢٧ شخصاً وإصابة ما لا يقل عن ٨٠ آخرين بجروح.

الرسائل الواردة

٢٢٥- ردت الحكومة على حالة باقر يوسف مبلغة المقرر الخاص بأنه انتحر. وأبلغ المقرر الخاص فيما يتعلق بحالة أحمد ميرعلائي بأن الأطباء فحصوا جثته واستنتجوا أنه توفي من جراء إصابته بنوبة قلبية (١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٢٢٦- ورداً على النداء العاجل المشترك الموجه باسم فرج سرکوهي أبلغت الحكومة بأنه تم توقيفه بتهمة التجسس ومحاولة مغادرة البلد بصورة غير قانونية، وأنه لم تتم محاكمته ولا إدانته، وأنه يتمتع بكافة حقوقه

القانونية وفقاً لقواعد وأصول القانون، بما في ذلك الحق في أن يحاكم محاكمة عادلة والحق في أن يكلف محامياً يدافع عنه (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧).

الملاحظات

٢٢٧- أعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء الادعاءات المقدمة إليه بشأن فرض عقوبة الاعدام مخالفة للمعايير الدولية، بما في ذلك فرض عقوبة الاعدام على أشخاص قاصرين وعلى مرتكبي جرائم لا يمكن أن تعتبر من "أخطر الجرائم"، ومخالفة أيضاً لحق الفرد في أن يحاكم محاكمة عادلة. وببُيّن المقرر الخاص أنه من دواعي الفزع أن يحكم بالاعدام للمعاقبة على أفعال مثل التمسك برأي أو المجاهرة بالدين أو بالمعتقدات، وهي حقوق مصانة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه جمهورية إيران الإسلامية. وطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تراعي ما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من أحكام بالإضافة إلى مراعاة المعايير الدولية المعمول بها فيما يتعلق بعقوبة الاعدام.

العراق

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٢٨- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة العراق باسم ٥١٩ طفلاً و ٢٤٥ امرأة و ٧٥٠ رجلاً من مدينة زاخو الموجودة تحت سيطرة المعارضة، وطلب إلى السلطات أن تضمن حماية فعلية لحق ثلاثة أشخاص في الحياة والسلامة الجسدية. وقد تم الاعراب عن خشية أن تكون حياتهم مهددة عندما أبلغ بأن شخصين يزعم أنهما من أفراد المعارضة الشيعية، وهما أحمد محي أحمد وقتيبة النقيب قتلًا حسب ما أفادت به التقارير يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على أيدي أفراد من دائرة المخابرات العراقية في مدينة دهوك. وكذلك أفادت التقارير في هذا الصدد بأن مئات الأشخاص وبينهم عدد من الأعضاء المنتسبين إلى أحزاب المعارضة قتلوا عندما دخلت قوات الأمن المنطقة الشمالية من العراق في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٢٩- وتعليقاً على هذه الرسالة وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً آخر إلى الحكومة باسم أعضاء المعارضة العراقية في مدينة زاخو وكان عددهم يقدر حينذاك بأكثر من ٥٠٠ ٣ شخص عندما استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن رياض سعيد بكر قتل في زاخو على أيدي عملاء حكوميين يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وكرر المقرر الخاص في هذا النداء الإعراب عما كان قد أعرب عنه من قلق وطلبات في ندائه العاجل الموجه بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٢٣٠- ووجه المقرر الخاص أيضاً نداءً عاجلاً باسم حميد هاتف حمزة، ومردان سوادي شدهان محاوش، وعلي حسين عسكر جبار، وحيدر محمد نعمة مجهول، وغالي محمد صافي عبدالله، و"عطرة" صبحي نايف صالح، الذين أفادت التقارير بأن محكمة خاصة تابعة لوزارة الداخلية حكمت عليهم في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ بالاعدام لتورطهم في الدعارة المنظمة وتهريب الكحول إلى المملكة العربية السعودية. وقد أفادت التقارير

بأن إجراءات المحاكمة المعمول بها في تلك المحاكم الخاصة أبعد ما تكون عن تطبيق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة نظراً إلى أن المحكمة هي التي تعيّن المحامين، وأن جلسات المحاكمة مغلقة، والعقوبات تحدد سلفاً. وتفيد التقارير بالإضافة إلى ذلك بأن الأحكام الصادرة عن تلك المحاكم غير قابلة للاستئناف (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٣١- وبالإضافة إلى ذلك، بعث المقرر الخاص إلى الحكومة نسخة من تقرير يدعى فيه وقوع انتهاك لحق حامد رحمان في الحياة، وهو عضو ينتمي إلى جماعة مجاهدي خلق الإيرانية أفادت التقارير بأنه قتل يوم ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ في بغداد على أيدي عملاء إيرانيين. وأحيل هذا الادعاء إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية أيضاً.

٢٣٢- وللاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في العراق يحيل المقرر الخاص التقريرين اللذين قدمهما المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين (A/52/476) وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين (E/CN.4/1998/67).

الرسائل الواردة

٢٣٣- استلم المقرر الخاص ردوداً من حكومة العراق على النداءين العاجلين اللذين وجههما باسم أفراد من المعارضة في مدينة زاخو. وأبلغ المقرر الخاص رداً على النداء الموجه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بأن الادعاءات الواردة بخصوص اعدام أحمد مهدي أحمد وقتيبة النقيب غير صحيحة نظراً إلى أنه لا توجد أي وكالة تابعة للدولة في أي من المحافظات العراقية الشمالية الخاضعة لسيطرة الفصائل الكردية المسلحة. وكذلك بينت الحكومة أنه لا توجد لديها أي معلومات عن الأشخاص المقيمين في مدينة زاخو وهي منطقة تقع خارج نطاق سلطة الحكومة المركزية. وفيما يتعلق بالادعاءات المقدمة بشأن مقتل مئات الأشخاص المنتمين إلى المعارضة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أوضحت الحكومة أن قوات الأمن دخلت المنطقة الشمالية من العراق لتوفير الدعم لتلبية لطلب الأحزاب الكردية الرئيسية وأن العملية كانت محدودة ولم تسفر عن إصابات تذكر (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

٢٣٤- ورداً على النداء العاجل الموجه بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه لا توجد لديها أي معلومات بشأن رياض سعيد بكر (٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧).

اسرائيل

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٣٥- بصورة استثنائية ونظراً إلى أن الادعاءات التالية لم تعرف إلا في عام ١٩٩٦، أحال المقرر الخاص انتهاكات الحق في الحياة التي زعم أنه راح ضحيتها صبحي أبو جمعة ومجدي أبو جمعة، البالغين من العمر ١٧ و ٢٠ عاماً على التوالي، في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في قطاع غزة. وقد استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن صبحي أبو جمعة ومجدي أبو جمعة المسؤولين عن اختطاف ناقلة ركاب قتلا على حد ما أفادت به

التقارير بعد أن احتجزهما أفراد من دوائر الأمن الاسرائيلية، شاباك، بناء على أمر أصدره مدير شاباك. وأفادت التقارير بأن السلطات الاسرائيلية أعلنت حينذاك أنهما توفيا من جراء الاصابات التي ألحقت بهما نتيجة تعرضهما للضرب على أيدي قوات الأمن الاسرائيلية والرهائن عقب استسلامهما.

الرسائل الواردة

٢٣٦- قدمت الحكومة ردوداً على قضايا عديدة أحييت إليها في عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بقضية عبد النبي قنازة الذي أفادت التقارير بأنه توفي في مركز اعتقال كيزيوت العسكري بعد أن تعرض للتعذيب على أيدي معتقلين آخرين، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه لا يوجد ما يستدعي اتخاذ إجراءات ضد ضباط الجيش المعنيين نظراً إلى أنه لم يوجد أي مأخذ على الأشخاص المسؤولين عن الأمن المحلي وحراسة السجناء فيما كانوا يضطلعون به من أنشطة. وفيما يتعلق بقضية محمد موسى أبو شقراء الذي أفادت التقارير بأنه توفي نتيجة تعرضه للتعذيب على أيدي سجناء آخرين في مركز اعتقال كيزيوت العسكري، أبلغ المقرر الخاص بأنه لا مأخذ على الأشخاص المسؤولين عن السجن فيما كانوا يضطلعون به من أنشطة وقد أغلق الملف لأن تحقيقات الشرطة لم تمكن بصورة مؤكدة من تعيين الشخص المسؤول مباشرة عن القتل. وفيما يتعلق بحالتي عبد الرحمان الكيلاني وعادل عياد يوسف الشحتيت اللذين أفادت التقارير بأنهما توفيا في مركز اعتقال مجيدو العسكري، أكدت الحكومة أنهما قتلا على أيدي سجناء آخرين وأنه لم يوجد أي مأخذ في أفعال الموظفين العاملين في مركز الاعتقال.

٢٣٧- وكذلك أبلغ المقرر الخاص فيما يتعلق بتلك القضايا بأنه يتم عادة فصل السجناء الذين يتعرضون للتهديد من طرف سجناء آخرين بيد أنه لتوفير درجة أكبر من الأمن يجب أن تؤمن حراسة من طرف الجنود على مدى ٢٤ ساعة في مرافق الاعتقال، وهذا أمر يتنافى مع المصلحة المتمثلة في تمكين السجناء من أن يعيشوا حياة مستقلة داخل المرفق (١١ شباط/فبراير ١٩٩٧).

الملاحظات

٢٣٨- أعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء حالات الوفاة أثناء الاحتجاز نتيجة أعمال العنف التي يرتكبها السجناء فيما بينهم والتي ما زالت لا تسترعي، على ما يبدو، انتباه الأشخاص المسؤولين عن الأمن في مراكز الاعتقال. وقال المقرر الخاص إن ما يثير قلقه أكثر من ذلك هو عدم التمكن من تعيين الجهة المسؤولة حيث لا يوجد أي مأخذ على الموظفين في أفعالهم.

٢٣٩- وفي هذا الصدد قال المقرر الخاص إنه يود استرعاء الانتباه إلى أنه من واجب الموظفين العاملين في مراكز الاعتقال أن يقوموا بحماية حق المعتقلين في الحياة. وتنص القاعدة ٢٧ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على أنه "يؤخذ بالحزم في المحافظة على الانضباط والنظام، ولكن دون أن يفرض من القيود أكثر مما هو ضروري لكفالة الأمن وحسن انتظام الحياة المجتمعية". وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا يجوز أن يفسر حق الأشخاص المعتقلين في أن يعاملوا معاملة إنسانية مع احترام كرامة الإنسان المتأصلة على أنه ينطوي على السماح للسجناء بالعيش "حياة مستقلة في مرافق الاعتقال" إلى درجة يمكن فيها ارتكاب الجرائم دون عقاب داخل السجن.

جامايكا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٤٠- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة جامايكا بعد أن أبلغ بأنها أعلنت انسحابها من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يسمح لمن يدّعي بأن الحقوق المعترف له بها في إطار العهد قد انتهكت من رفع التماس إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وقد استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أن سبب هذا القرار يتعلق بحكم صدر في عام ١٩٩٣ من اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص بشأن قضية إيرل برات وإيفان مورغان ومفاده أن اعدام السجناء الذين ينتظرون تنفيذ الحكم في جناح المحكوم عليهم بالإعدام لمدة تتجاوز خمسة أعوام يعتبر بمثابة معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وقد أفادت التقارير بأن حكومة جامايكا تتصدى لواقع قد لا ينفذ فيه حكم الإعدام تنفيذاً فعلياً حيث لا يمكن للأشخاص أن يتوجهوا إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلا بعد استنفاد سبل التظلم المحلية، وحيث أن الممارسة بينت أن اللجنة تحتاج إلى مدة تتراوح بين ستة أشهر وستين لتقديم آرائها.

٢٤١- وأعرب المقرر الخاص في ندائه عن أسفه العميق للقرار الذي اتخذته الحكومة وبيّن أن الحكومة بالانسحاب من البروتوكول الاختياري تكون قد حرمت جميع الأشخاص المشمولين بولايتها القضائية الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات أي من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من إمكانية طعن إضافية. وبيّن المقرر الخاص أنه يشعر بقلق خاص لا سيما أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد رأت، فيما يتعلق بعدد كبير من البلاغات التي قدمها أشخاص حكم عليهم بالإعدام في جامايكا، أن المادة ١٤ الخاصة بحق الفرد في أن يحاكم محاكمة عادلة قد انتهكت. واسترعى انتباه الحكومة إلى أن فرض عقوبة الإعدام على شخص انتهك حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة يشكل انتهاكاً لحقه في الحياة وللمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكذلك ذكر بأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان طلبت، في قرارها ١٢/١٩٩٧، إلى كل الدول التي لم تلغ بعد عقوبة الإعدام بأن تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية وبأن تدرس وقف تنفيذ الإعدام بغية إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء كاملاً. وطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تنظر في إمكانية إيجاد حل يكون أكثر مطابقة لالتزاماتها الدولية بحماية الحق في الحياة، وأن تعيد النظر بهذا الصدد في قرار انسحابها من البروتوكول الاختياري.

الأردن

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٤٢- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً باسم منتصر رجب أبو زيد الذي أفادت التقارير بأنه حكم عليه بالإعدام على أساس اعتراف تم الحصول عليه أثناء وجوده في الحبس الاحتياطي وقد قيل إنه تعرض خلال تلك الفترة إلى الضرب والحرمان من النوم. وقد أفادت المعلومات الواردة بأن المحكمة لم تأمر بالتحقيق في تلك الادعاءات. وقامت محكمة النقض بتأكيد حكم الإعدام في ٢ آذار/مارس ١٩٩٧ حسب ما أفادت به التقارير (٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧).

كازاخستان

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٤٣- وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم أوليغ غوروزاشفيلي، الذي أفادت التقارير بأن تنفيذ عقوبة الإعدام فيه أصبحت وشيكاً. وتفيد المعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص بأن أوليغ غوروزاشفيلي استجوب بدون حضور محام يدافع عنه وأرغم على الاعتراف بأنه ارتكب جريمة ثانية. وكذلك أفادت التقارير بأن أعضاء من لجنة الرأفة بينوا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على معلومات بشأن الانتهاك المزعوم لأصول الدعوى القضائية في تلك القضية (٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

كينيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٤٤- استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن اللجنة الكينية لحقوق الإنسان بينت في تقريرها الفصلي الذي شمل الفترة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن ٦٣٢ شخصاً توفوا في عام ١٩٩٦ في كينيا نتيجة أعمال "إهمال أو تفويض" من طرف الحكومة، وقد قُتل ١٨٠ شخصاً من بينهم على أيدي قطاع الطرق الذين بينت اللجنة أن الحكومة لم تتخذ إجراءات تذكر لمكافحتهم، و٩٥ شخصاً قتلوا على أيدي أفراد العصابات، و ١٣٠ شخصاً قتلوا على أيدي قوات الأمن. وفيما يتعلق بأعمال القتل المنسوبة إلى قوات الأمن، بينت اللجنة حسب إفادة التقارير أنه لم يتهم سوى ١٢ ضابطاً من ضباط الشرطة ولم يُدّن من بينهم سوى ضابطان.

٢٤٥- وكذلك ما انضك المقرر الخاص يستلم تقارير بخصوص الأعداد الكبيرة من الوفيات المسجلة في السجون الكينية. وقد أفادت تلك التقارير بأن أغلبية حالات الوفاة يرجع سببها إلى تفشي الأمراض نتيجة الظروف غير الصحية السائدة، وعدم توافر الغذاء، وقلة التمتع بضوء الشمس، والتعذيب.

٢٤٦- واستمرت التقارير تتوافد إلى المقرر الخاص بشأن حالات الوفاة أثناء الحجز أو الاعتقال نتيجة إساءة المعاملة أو التعذيب. وفي هذا الصدد أحيلت إلى الحكومة ادعاءات بشأن الأشخاص الأربعة التالية أسماؤهم: هنري متووا ماريثو الذي أفادت التقارير بأنه نتيجة تعرضه للتعذيب توفي في الاحتجاز في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦ أي ثلاثة أيام بعد اعتقاله من طرف رجال الشرطة الإدارية في مقاطعة نيامبيني؛ وأمودوي أشاكار أناميليم، الذي أفادت التقارير بأنه توفي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ في لوكيشار، بمقاطعة تركانا، نتيجة تعرضه للتعذيب أثناء الاحتجاز لدى الشرطة؛ وأمودوي لومورودو، الذي أفادت التقارير بأنه توفي يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٧ وهو في الاحتجاز بمخفر شرطة لوكيشوجيو نتيجة تعرضه للتعذيب على حد ما يزعم؛ وشخص مجهول الهوية أفادت التقارير بأنه تعرض للضرب حتى الموت على يد أحد الحراس في مرفق سجن كيريشو بعد محاولته الهروب.

٢٤٧- وأحال المقرر الخاص أيضاً ادعاء بشأن س. ك. ندونغبي، المحامي الذي قيل إنه قتل بالرصاص على أيدي أفراد من الشرطة بنبروبي في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لأنه قام في نطاق عمله بخصوص سطو مسلح على مصرف "Standard Chartered bank" باتهام مسؤولين في الشرطة بالاحتفاظ بجزء من الأموال لأنفسهم.

الرسائل الواردة

٢٤٨- استلم المقرر الخاص رداً على الادعاءات التي كان قد أحالها فيما يتعلق بهنري موتوا ماريثو، وأمودوي أشاكار أناميليم. وأبلغ المقرر الخاص فيما يتعلق بالشخص الأول بأن ضابط الشرطة المسؤول أوقف وأتهم بارتكاب جريمة القتل، وبأن المحكمة ستنظر في القضية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفيما يتعلق بقضية أمودوي أشاكار أناميليم، أكدت الحكومة أنه لم يتم إجراء تحقيق بعد الوفاة لأن الجثة كانت، بسبب عدم توافر تجهيزات التبريد في مكان عرض الجثث في مستشفى مقاطعة لودوار، في حالة تحليل متقدمة عندما تم إيجاد طبيب لفحصها. وكذلك أبلغ المقرر الخاص بأن مستشار الولاية الإقليمي في إيلدوريت أعاد ملف هيئة التحقيق إلى مسؤول التحقيق الجنائي الإقليمي في لودوار معترفاً بصعوبة تحديد سبب الوفاة في ضوء الوضع المذكور وموصياً بغلق الملف ما لم يكن بالمستطاع توفير أي أدلة ملموسة تسند الجرم إلى جهة ما (٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

الملاحظات

٢٤٩- يعرب المقرر الخاص عن شكره للحكومة لما قدمته من رد. ونظراً إلى أن الادعاءات التي استلمها كانت مشابهة إلى ما ورد إليه في الأعوام السابقة، فإنه يود أن يعرب مرة أخرى عن القلق الذي يساوره بشأن العدد الكبير من حالات الوفاة المسجلة أثناء الاحتجاز. وحث الحكومة من جديد على أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لتفادي وقوع وفيات أخرى أثناء الاحتجاز وللتأكد من أن ظروف السجن مطابقة للمعايير المكرسة في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولا سيما فيما يتعلق بشروط المعيشة والخدمات الطبية.

٢٥٠- ويعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه إزاء مقتل أحد المحامين المزعوم على أيدي أفراد من الشرطة، ويعرب عن أمله في أن يقدم مرتكبو هذه الجريمة إلى العدالة.

٢٥١- وأخيراً أعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء العدد الكبير الذي علم به من الأشخاص الذين قتلوا على أيدي أفراد العصابات، وطلب إلى الحكومة أن تتخذ جميع التدابير للحيلولة دون وقوع تلك الجرائم، كما طلب إليها أن تحقق فيها بسرعة، وتقدم مرتكبيها إلى العدالة وتوفر التعويض لأسر الضحايا.

ليسوتوالمعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٥٢- أحال المقرر الخاص ادعاءً إلى الحكومة بشأن مانتلي موسالا، وإيريك راماتسي موسالا، وثاثوو سكوزانا نكاتسو، وثابانغ كوبيلي، ومويكيتسي موتوبا الذين أفادت التقارير بأنهم قتلوا على أيدي أفراد من الشرطة يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عندما قام رجال الشرطة بالهجوم على مخيم للعمال في بوثا - بوثي في إطار خلاف عمل طال به الزمن في مشروع مياه الجبل في ليسوتو (Lesotho Highlands Water project). وأفادت المعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص بأن الشرطة لجأت إلى استعمال القوة بإفراط مستخدمة الغازات المسيلة للدموع والذخيرة الحية لفض تجمعات العمال. وأفادت التقارير بأن الشرطة واصلت إطلاق النار على العمال وهم يحاولون الهروب.

الملاحظات

٢٥٣- يطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تسهر على أن تكون القوة التي تلجأ قوات الأمن إلى استخدامها مطابقة دوماً لما ورد في المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

ليبيرياالملاحظات

٢٥٤- يرحب المقرر الخاص بإتمام العملية السلمية بنجاح في ليبيريا. غير أنه يأسف لأنه لم تقم بعد محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. وينوه المقرر الخاص بما للحق والعدالة من أهمية في ترسيخ السلم.

ملاويالمعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٥٥- وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً واحداً إلى حكومة ملاوي إثر تلقيه معلومات مفادها أنه تجري أعمال تحضيرية لإرغام حوالي ٧٦٥ لاجئاً رواندياً وحوالي ٤٧٠ لاجئاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية على العودة إلى بلد كل منهم. وتفيد التقارير الواردة أنه، على الرغم من أنه كان يفترض أن تكون عملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم طبيعية، فإن رجال الشرطة الملاويين قد أحاطوا بمخيم دزاليكا، حيث كان يقطن معظم هؤلاء اللاجئين، وأُقيمت حواجز على الطرق لمنع اللاجئين من المغادرة. كما أفيد أن رجال الشرطة الملاويين قد أرغموا اللاجئين الذين حاولوا الفرار بغية الهرب من إعادتهم إلى وطنهم على العودة إلى المخيم قسراً (٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧).

٢٥٦- كما أحال المقرر الخاص إلى الحكومة إدعاء بأنه قد توفي قيد الاحتجاز ١٧ شخصا أفيد أنهم قد وافتهم المنية في الليلة الواقعة بين يومي ٥ و٦ آذار/مارس ١٩٩٦ في مخفر شرطة ليلونغوي نتيجة للاختناق بسبب حشكهم معاً. وأفيد أنه قد شرع في إجراء تحقيقات على وجه السرعة.

الرسائل الواردة

٢٥٧- استجابة للنداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧، وافته إليه الحكومة بإشعار بتلقيها النداء ولاحظت أنها لن تتخذ قراراً في هذا الشأن قبل إجراء مشاورات وافية مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧). ومن ثم، بعثت الحكومة بردها إلى المقرر الخاص مرفقة ببياناً صحفياً صادراً عن مكتب المفوض يفيد بأن حكومة ملاوي لم تتدخل قط عن الطابع الطوعي لعملية إعادة اللاجئين إلى أوطانهم. كما أحاطت المقرر الخاص علماً بأنه، نظراً لانقطاع الاتصالات، توجّه موظفوا أمن إلى مخيم اللاجئين، وأنه، على الرغم من عدم اشتباكهم مع أحد، فقد نشأت حالة من الذعر العام أسفرت عن فرار مئات من اللاجئين، لم يعد كثيرون منهم حتى الآن (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الملاحظات

٢٥٨- يود المقرر الخاص أن يشكر الحكومة على ما قدمته من ردود. وهو يرحب بسياسة الحكومة بشأن مسائل اللاجئين، لا سيما تعاونها مع المفوضية. كما يأمل في أن يحاط علماً بنتيجة التحقيقات التي جرت في ما حدث في مخفر شرطة ليلونغوي من وفيات قيد الاحتجاز.

ماليزيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٥٩- وجّه المقرر الخاص نداء عاجلاً بخصوص تشو تانك فاي الذي أفيد أن محكمة ألو ستار العليا قد حكمت عليه بالإعدام في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على الاتجار بـ ٢,١ كغ من الهيرويين، وأفيد أنه سيُقدم في وقت وشيك بعد أن رفضت محكمة الاستئناف في كوالا لامبور طلبه استئناف الحكم في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧. واسترعى انتباه المقرر الخاص إلى أن قانون العقاقير الخطرة ينص على أن أي شخص يُعثر في حوزته على ما لا يقل عن ١٥ غراماً من الهيرويين يفترض أنه يتاجر بهذا المخدر، ما لم يمكن إثبات عكس ذلك. وأعرب المقرر الخاص عن رأيه أن هذا التحول الجزئي في عبء الإثبات إلى المتهم لا يوفر ضمانات كافية من أجل افتراض البراءة، وقد يفضي بالتالي إلى انتهاكات للحق في الحياة، سيما وأن جريمة الاتجار بالمخدرات تستوجب حكماً حتمياً بالإعدام (١٤ أيار/مايو ١٩٩٧).

المكسيك

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٦٠- على غرار العام الماضي، ظل المقرر الخاص يتلقى معلومات بشأن حالات مضايقة وتهديد بالقتل تخويف موجه ضد مدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء منظمات للسكان الأصليين وأعضاء أحزاب سياسية، وخاصة حزب الثورة الديمقراطية، وأعضاء طوائف دينية. وبينت مصادر شتى أن السلطات قد أقرت بحدوث هذه الحالات. كما أشير إلى حالات تهديد ووعد ضد مزارعين في إطار عمليات تجري ضد الثوار، وخاصة في منطقة سلسلة جبال مادري بمقاطعة تشياباس في بلديتي أنخل ألبينو كورسو ولا كونكورديا. كما وردت معلومات عن حدوث وفيات نتيجة لاضطرابات شعبية.

٢٦١- وجه المقرر ٥ نداءات عاجلة طالباً فيها اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية للأشخاص المذكورين فيما يلي، المدعى بأنهم قد تلقوا تهديدات بالقتل من عناصر شبه عسكرية/قوى الأمن، ما لم يحدّد خلاف ذلك:

(أ) أعضاء وزعماء منظمة مزارعي سييرا ديل سور، عقب مقتل المدعو خيراردو أورتابو أرياس، زعيم المنظمة المذكورة، في تيبينيكخلا بولاية غيريرو على أيدي عناصر شبه عسكريين (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

(ب) الدكتور خيراردو غونسالس فيغرووا، رئيس منظمة التنسيق بين الوكالات غير الحكومية العاملة من أجل السلم، في سان كريستوبال دي لاس كاساس بولاية تشياباس، وغيره من أعضاء المنظمة، إثر تلقيهم عدة تهديدات هاتفية بالقتل من أشخاص مجهولي الهوية. وأفيد بأن التهديدات قد تكون متصلة ببيان أصدرته المنظمة المذكورة اعتراضاً على طرد مراقبين دوليين لحقوق الإنسان من المكسيك (١٢ أيار/مايو ١٩٩٧). وأفيد أن المقرر قد وجه نداء عاجلاً ثانياً من أجل الدكتور خيراردو غونسالس فيغرووا لدى إحاطته علماً بأن المذكور قد تلقى مكالمات هاتفية أخرى هدد فيها بقتل إحدى بناته (١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

(ج) أصغر أبناء عائلة مارتينس فارغس، الذين كانوا شهداء لمقتل سيلفانو مارتينس سالينس، وأوليفيا فارغاس كارو، وماريو مارتينس فارغس، وعمره ١٤ عاماً، وماريا كارلو خيمينس، في قرية ايميليانو ساباتا دي ريو غراندي ببلدية توتوتيبيك في واخاكا، على أيدي فردين أنهما مرتبطان بالسلطات المحلية. وكان الضحايا أعضاء في حزب الثورة الديمقراطية (١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

(د) ماريّا إوخينيا كاسارس وعائلتها، إثر تلقيهم تهديدات ممن يفترض أنهم أفراد في الشرطة القضائية في دورانغو بولاية دورانغو. وأفيد أن التهديدات قد تكون متصلة بالشكوى المقدمة باغتصاب إبنتها البالغة ١٦ عاماً من العمر. كما أفيد أنها وعائلتها، لدى مراجعتهم مقر الشرطة القضائية لتقديم شكاوهم، ألقى رجال الشرطة القبض عليهم موجهين إليهم تهديدات وشتائم. وأفيد أن أحد المتهمين هو ابن

أحد الزعماء المحليين بالحزب الثوري المؤسسي. وقد انتحرت ابنة صاحبة العلاقة في وقت لاحق (٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧).

٢٦٢- وكذلك، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ما تلقاه من شكاوى بشأن انتهاكات للحق في الحياة للأشخاص المذكورين فيما يلي:

(أ) أشخاص قتلوا بسبب من اضطرابات شعبية: إنريك أوكامبو، وإوكاريو خيمينيس أوكامبو، وأورلاندو مندو أوكيدا، الذين ضربوا حتى الموت في ريو تشيكييتو في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إثر اعتبارهم مسؤولين عن مقتل أحد سكان التجمع المذكور؛ ورودلفو سولر، الذي قتل في باسو دي أغيلا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦، على أيدي زهاء ٣٠ رجلاً من تاتايكابان لاعتباره قاتل زوجته.

(ب) أشخاص قتلوا على أيدي رجال الشرطة: سيلرينو خيمينيس أماراس، الذي قتل في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في سان ماتيو ريو أوندو بُعيد اعتقاله من قبل رجال الشرطة القضائية في واخاكا؛ وأدريان سباستيان أنطونيو، الذي قُتل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في سان أغوستين لوخيتشا؛ وفرناندو غونسالس بيرس وكارمن غونسالس غوميس وخوان ن. وميغيل غوميس إرناندس، الذين قتلوا في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ في سان بدرو نيختالوكم؛ وميسائل توفار رودريغس، الذي قُتل في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧ في كونيخوس ببلدية تولا دي آيندي؛ وإيريك كاردنس إسكيدا، البالغ ١٦ عاماً من العمر، الذي قُتل في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في زنانات شرطة بلدية لاريدو في تاماوليباس، نتيجة لما تعرض له من سوء معاملة؛ وسكستو ديلا روسا مارتينس، الذي أُفيد أن جثته قد ظهرت في ٢ أيار/مايو ١٩٩٧ في كاليرو بكوفرادس بُعيد إلقاء القبض عليه من قبل رجال الشرطة القضائية لولاية ناياريت؛ ورئيس بيناغوس، الذي قُتل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في خالتنانغو بولاية تشيباس؛ وخوسيه لوبس رئيس وريكاردو ريكو لوبس، اللذان قُتلا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في مدينة كوردوبا بولاية فيراكروس؛ وأنطونيو توريس إسترادا، الذي قُتل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في ليون بولاية غواناخواتو إثر تعرضه للضرب؛ وألخندرو إرييرا فلورس، الذي قُتل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في موريليا ميتشواكان بُعيد اعتقاله؛ وبليسياريو فيجيفاس برجيسا وسلفستر برنال وخوسيه ماريو بايان بلتران، المنتمون إلى حزب الثورة الديمقراطية، الذين قتلوا في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في ليون فونسيكا ببلدية سينالووا دي ليفا.

(ج) أشخاص قتلوا على أيدي رجال الجيش: مارسيل أورب ساركو، الذي قُتل في آغوا فرّيا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على أيدي ٦ رجال يرتدون الزي العسكري ويضعون شارات الجيش المكسيكي وشعاراته ومسلحين بمدافع رشاشة من طراز AK-47؛ وفالنتين كاريجو سكدانا، من شعب تيبثوان الأصليين، الذي قُتل في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في سان خوان نيمومينو؛ وخوان أسيفيس كروس، الذي قُتل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في واخاكا.

(د) أعضاء حزب الثورة الديمقراطية التالية أسماءهم: غوادالوب فالنتين لوبس وزوجته نيكاسيا إرناندس بيتانان، اللذان قُتلا في لا مونتانيا بولاية غريرو على أيدي رجال مجهولي الهوية يشتبه بارتباطهم بالسلطات المحلية؛ وفائيل غارسيا سكتياغو، الذي يفتر أنه قُتل في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

بولاية غرّيرو، على أيدي أعضاء الحزب الثوري المؤسسي؛ واندريس لوبس، الذي يشتبه أنه قتل في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في تجمع كويول ببلدية ميتلاتونوك بولاية غرّيرو، بناءً على أوامر رئيس البلدية.

٢٦٣- كما أحال المقرر الخاص الشكوى المتعلقة بمقتل المدعو ناتاليو غرفاسيو، الذي قتل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ببلدة مكسكالتيك، في سييراً د'أتويك، على يد رجل يُفترض أنه كان يتصرف بناءً على أوامر من أحد مفوضي الحزب الثوري المؤسسي في مكسكالتيك.

الرسائل الواردة

٢٦٤- قدمت حكومة المكسيك عدداً كبيراً من الردود على الشكاوى التي أحالها المقرر في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧.

٢٦٥- فبالنسبة للإجراء العاجل الذي أحيل لصالح راشي غونسالس، قدمت الحكومة تفاصيل عن التحقيقات التي جرت بشأن اختطاف الصحفي المذكور، وأفادت أنه لم يطلب أبداً حماية شخصية (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وأشارت كذلك إلى النداء العاجل الذي وجهه المقرر الخاص لصالح عدة صحفيين شاركوا في مؤتمر صحفي (نظمته ERP)، فأفادت أن لجنة حقوق الإنسان لولاية غرّيرو لم تتلق أي شكوى فيما يتعلق بهذه الحالات. كما أشارت إلى أن الصحفيين لم يتقدموا بأي شكوى علنية أو تظلم لدى مكتب المدعي العام لانتفاء الأسباب، حيث أنهم لم يتعرضوا أبداً للمضايقة أو التهديد من قبل أية سلطة قضائية (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٦٦- كما قدمت الحكومة رداً على الادعاءات بالتهديدات بالقتل التي تلقتها ليليانا فلورس بينافيدس، القيادية في الاتحاد الوطني للمنتجين الزراعيين والتجارين والصناعيين ومقدمي الخدمات في بارسون. فأفادت الحكومة أن التحقيق قد بدأ في هذه القضية، وهو الآن قيد الإتمام (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

٢٦٧- وأبلغت الحكومة المقرر أن المسؤولين المفترضين عن مقتل إرخينيو سانتشيس إرناندس يزاولون الزراعة والتجارة (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وكذلك، أفاد مكتب المدعي العام القضائي لولاية فيراكروس أن التحقيقات التي جرت تبين أن فيديل إرناندس كاتارينا لم يتعرض له رجال الشرطة القضائية التابعين للولاية. وما زالت التحقيقات في مقتله جارية (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٦٨- وصدر حكم بتبرئة القاتل المفترض لِنفتلي رويس راميرس. وأشارت الحكومة كذلك إلى أن النيابة العامة قدمت طلباً باستئناف الحكم إلى دائرة الجنايات التابعة لمحكمة القضاء العليا بولاية تشيابس، التي أصدرت حكماً نهائياً يؤكد قرار قاضي المحكمة الجنائية (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٢٦٩- وفيما يتعلق بمقتل ماريانو غومس لوبس ومانويل غومس لوبس، أبلغت الحكومة المقرر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أفادت أن جثتي الشخصين المذكورين هما من بين الجثث الإحدى عشرة المدفونة في اوكوسينغو بولاية تشيابس، وأنه لم تُعلن بعد نتائج التحريات التي كانت قد جرت في مكتب المدعي العام للجمهورية ومكتب مدعي القضاء العسكري (١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وأحالت الحكومة، برسالة

مؤرخة بالتاريخ ذاته، نسخة عن محضر النيابة برفع جثة القاصر خوسيه دِ خيسوس تورو أرْدوندو وبيان بأوصافها والإصابات الظاهرة عليها، فضلاً عن شهادة الوفاة.

٢٧٠- وأُحيط المقرر الخاص بأن وفاة أرتيميو راديجا كارو وبنخامين راديجا كارو قد وقعت أثناء مواجهة مع الشرطة القضائية وشرطة الأمن العام للولاية (٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٢٧١- وفيما يتعلق بالنداء العاجل الذي أحاله المقرر في عام ١٩٩٦ لصالح الأب اليسوعي ألفريدو سيبيدا والمحامية كونسبسيون إرنانديس ميندس، ذكرت الحكومة أن لجنة حقوق الإنسان لولاية فيراكروس أفادت أنها لم تتلق أي شكوى من طرف المتضررين وأن أيأاً من السلطات العامة أو موظفي الدولة، لم يتورطوا أبداً في التهديدات، وأن هذه القضية هي بين أشخاص عاديين (١٢ آذار/مارس ١٩٩٧).

٢٧٢- وذكرت حكومة المكسيك أنه فيما يتعلق بمقتل المدعويين خوسيه ريس مونتانيو وأندريس فلاسكس نافا وماورو مورالس ماغاندا وميغيل أنخل لاسترو نتشيس وألخاندرو باتشيكو غارسيّا، لا توجد لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان لولاية غريرو أية شكوى سابقة فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص. وطلبت إلى المقرر تزويدها بمعلومات إضافية منهم (١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧). كما طلبت الحكومة مزيداً من المعلومات عن قضايا مارسيل أورب ساركو وإنريك أوكامبو خيمينس وإوكاريو خيمينس أوكامبو وأورلاندو مبدوسا أوخيدا (٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧). وأشارت الحكومة في وقت لاحق إلى أنه، فيما يتعلق بمقتل مارسيل أورب ساركو، لم يتسن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان الفصل في أن أفراداً من الجيش كانوا متورطين في مقتله، ومن ثم، يعود لمكتب المدعي العام لولاية غريرو أن يتقصى الوقائع، علماً بأن هذا المكتب كان قد أجرى تحقيقات في هذا الشأن (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٧٣- واعتمدت حكومة ولاية تشياباس، بناء على طلب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تدابير احتياطية لصالح هيئة التنسيق بين الوكالات غير الحكومية العاملة من أجل السلم (١١ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧). كما منح خِراردو غونسالس فيغروا حماية سياسية إثر ما تلقاه من تهديدات بالقتل (١٧ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٢٧٤- وما زالت التحقيقات جارية في مقتل سيلفانو مارتينيس سالينس وأوليفيا فارغس كارو وماريو مارتينيس فارغس وماريا كارلو خيمينس، في ريو غراندي بولاية واخاكا. إلا أنه لا تتوفر حتى هذا التاريخ معلوماً بشأن ما زعم عن تلقي أفراد هذه الأسرة تهديدات عناصر في الشرطة القضائية، ولا توجد معلومات تتيح افتراض أن مقتلهم هو ذو طابع سياسي (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

٢٧٥- صدرت أحكام بالسجن والإدانة بحق ٣ أشخاص لارتكابهم جريمة القتل العمد للمدعو رودولفو سولر، الذي قتل أثناء اضطرابات شعبية. وأُفيد أن التحقيقات التي جرت تدفع إلى استنتاج أن أقرباء المرأة التي قتلت على أيدي رودولفو سولر، وغيرهم من الأشخاص الذي كانوا متواجدين في المكان الذي وقعت فيه الاضطرابات، هم الذين حرضوا على ضربه، حيث شهد بقية السكان هذه الواقعة دون المشاركة في تنفيذها (٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

٢٧٦- وأشارت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن وفاة فرناندو غونسالس بيرس وكارمن غونسالس غوميس وخوان ن. وميغيل غوميس إرناندس قد وقعت أثناء مواجهة ضد عناصر من شرطة أمن الدولة. وقال أعضاء من المجموعة أنهم لا يرغبون في أن تتدخل اللجنة. وعليه، فقد أغلقت اللجنة ملف هذه القضية. إلا أن مكتب المدعي العام القضائي لولاية تشياباس كان قد شرع في تحريات بشأنها (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وفيما يتعلق بوفاة ميسائيل توفار رودريغس، رفعت دعوى جنائية ضد اثنين من رجال شرطة السير الاتحاديين لارتكابهما جريمة القتل العمد وإساءة استخدام السلطة (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٧٧- وثبتت المسؤولية الجنائية لنقيب في الجيش عن ارتكابه جريمة القتل العمد، ولرقيب عن ارتكابه جرائم الحرمان غير المشروع من الحرية والتواطؤ في جريمة القتل العمد المرتكبة بحق فالتين كارييو سِلدا. والدعوى الجنائية هي حالياً قيد الاستئناف (٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٧٨- وفيما يتعلق بالتهديدات التي تعرضت لها ماريّا إوخينيا كَسارس وأسرتها إثر تقديمها الشكوى المتعلقة باغتصاب ابنتها، أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ التوصية ٩٧/٧٥ الموجهة إلى حاكم ولاية دورانغو، التي أوصت فيها، بجملة أمور، منها ما يلي: إقالة المدعي العام القضائي للولاية، والشروع في تحقيق أولي مع موظفين عامين آخرين في مكتب المدعي العام للولاية المذكورة ومع رجال الشرطة القضائية. كما توصي اللجنة بدفع تعويض لأسرة القاصرة المتوفاة، وتنفيذ أوامر القاضي الثاني للمحكمة الجنائية لولاية دورانغو بالقضاء القبض على المغتصبين المفترضين للقاصرة (٤ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٧٩- لم يشترك أفراد من الجيش في مقتل المدعو غوادالوب فالنتينو لوبس وزوجته نيكاسيا إرناندس بيتاتان، بل كان متورطاً فيه أشخاص مدنيون، أقيمت دعوى جنائية بحقهم (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وقد قتل خوان أسيفس كروس إثر دخوله منشأة عسكرية بلا إذن، بعد أن أوعز إليه عناصر القاعدة العسكرية الجوية رقم ١٥ بالتوقف ثم أطلقوا عيارات نارية في الجو إنذاراً له. وتقوم النيابة العامة العسكرية للمنطقة العسكرية الثامنة في إختبِك بولاية واخاكا بالتحقيق في هذه الحادثة (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وكذلك، فيما يتعلق بمقتل المدعو ناتاليو غِرْفاسيو بيجو، أحالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الشكوى التي تلقتها إلى لجنة حقوق الإنسان لولاية غِرّيرو (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٨٠- وفيما يتعلق بقضية خِراردو أورتادو آريس، قالت الحكومة إن مكتب المدعي العام القضائي لولاية غِرّيرو قد أفاد أن ليس لديه علم بوقائع القضية. كما أفادت بذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان بولاية غِرّيرو (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

إجراءات المتابعة بشأن الزيارة للمكسيك

٢٨١- أبلغت الحكومة المقرر أنه، فيما يتعلق بطلبه زيارة البلد في معيّة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، سوف تنظر في إمكانية توجيه الدعوة إليه لزيارة البلد حال انتهاء المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب من زيارته (٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

ملاحظات

٢٨٢- يُعرب المقرر عن امتنانه لحكومة المكسيك على ما قدمته من ردود وما أبدته من رغبة في التعاون معه في نهوضه بولايته. وهو لا يزال يساوره قلق إزاء الشكاوى المتعلقة بما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان من تهديد ووعيد. وعلى نحو ما بينه في مناسبات سابقة، فإنه رغم ارتياحه للجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يأسف لعدم وضع توصياتها موضع التنفيذ أحياناً، ويرجو من السلطات أن تحرص على تطبيقها. ويؤكد المقرر الخاص مجدداً إهتمامه بزيارة للمكسيك.

ميانمارالمعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٨٣- للاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في البلد، يشير المقرر الخاص إلى التقريرين المقدمين من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين (A/52/484) وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين (E/CN.4/1998/50).

٢٨٤- وأحال المقرر الخاص إلى حكومة ميانمار ادعاءات تتعلق بانتهاك الحق في الحياة للأشخاص المذكورين فيما يلي:

(أ) أشخاص أفيد أنهم قتلوا على أيدي عناصر من القوات المسلحة في اعتداء على مخيم كاريني رقم ٢ للاجئين في تايلند بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧: أي بين و أي بون و أو باو أوغا؛

(ب) أشخاص أفيد أنهم قتلوا في هجمات على مخيمات للاجئين في تايلند شنّها عناصر جيش كارين الديمقراطي البوذي، وهو من الميليشيات التابعة لجماعة كارين التي يدعى أنها تحظى بمساندة مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام: شخص واحد مجهول الهوية، أفيد أنه تاجر تايلندي، أفيد أنه قتل أثناء الهجوم على مخيم با كيانغ للاجئين في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وشخص واحد مجهول الهوية أفيد أنه قُتل أثناء الهجوم على مخيم هواي كالوكي للاجئين في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ و ناو إه أغلو بي، الملقب بـ ماو يويوك مو، الذي أفيد أنه قُتل أثناء الهجوم على مخيم ماي لا (بِه كلاو) للاجئين في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

(ج) أشخاص أفيد أنهم قتلوا على أيدي عناصر من القوات المسلحة: زاي نيونت، من أهالي إحدى القرى بمنطقة شان، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالقرب من قرية وان لاوي في تجمع مورنكرنغ، والمدعو لونغ سا، وهو من أهالي إحدى القرى بمنطقة شان، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في قرية خاي يرن، في وان كنغ تراكت بتجمع مورنكرنغ السكاني.

الرسائل الواردة

٢٨٥- قدمت حكومة ميانمار رداً على الادعاءات التي أحالها المقرر الخاص أثناء عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بحالات المدعويين أي بيين وأي بون وأوه باو ها، ذكرت الحكومة أن القوات المسلحة في ميانمار لم تنتهك قط سلامة أراضي البلدان المجاورة.

٢٨٦- وفيما يتعلق بالأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه، الذين قتلوا في هجمات شنها جيش كارين الديمقراطي البوذي على مخيمات اللاجئين الكارين في تايلند، أشارت الحكومة إلى رد مؤرخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥ قدمت فيه شرحاً مفصلاً بعض الشيء للحالة السائدة في مناطق معينة من ولاية كارين بالقرب من الحدود، وخاصة ما تبذله الحكومة من جهود في سبيل تحقيق وفاق وطني. كما أحيط المقرر الخاص علماً بأنه لا يمكن مساءلة الحكومة على تصرفات وأنشطة اتحاد كارين الوطني أو الجماعة المنشقة عنها، منظمة كايين البوذية الديمقراطية، وهما جماعتان مسلحتان مازالتا خارج إطار القانون.

٢٨٧- كما أحيط المقرر الخاص علماً بأن الحالات الأخرى قد أحيلت إلى السلطات في ميانمار (٩ تموز/يوليه ١٩٩٧).

الملاحظات

٢٨٨- يوجه المقرر الخاص الشكر للحكومة على ردها، إلا أنه يأسف لعدم تناولها جميع المسائل التي أعرب عن قلقه بشأنها. وما زال المقرر الخاص يشعر بالألم إزاء التقارير المتواصلة عن حدوث انتهاكات للحق في الحياة في سياق اعتداءات على مخيمات اللاجئين في تايلند. ويحث المقرر الخاص السلطات على أن تبذل كل ما في وسعها لضمان إحالة المسؤولين عن حوادث القتل هذه إلى القضاء.

نيبالالمعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٨٩- استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أنه، منذ شباط/فبراير ١٩٩٦، عندما أعلن رسمياً حزب نيبال الشيوعي عن "حرب شعبية"، تدهورت حالة حقوق الإنسان في نيبال تدهوراً خطيراً. وتفيد المعلومات الواردة أن عدد انتهاكات الحق في الحياة قد شهد زيادة حادة. وأفيد أن الشرطة تلجأ باستمرار إلى استخدام قوة قاتلة في حالات يكون من الواضح فيها أن ليس ثمة مبرر لهذه القوة، وأنها تلجأ إلى استخدام هذه القوة بديلاً عن التوقيف. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير عن مقتل أشخاص نتيجة للتعذيب أو لغيره من الأسباب أثناء احتجازهم لدى الشرطة.

٢٩٠- وأفيد أن من بين الضحايا أشخاصاً يشتهبهم في أنهم أعضاء أو متعاطفين مع حزب نيبال الشيوعي أو جناحه السياسي، ساميوكتا جانا مورجا. وأفيد أن من بينهم كثيرين من أعضاء جماعة ماغار القبلية وأعضاء طبقات الهندوس الدنيا والمحامين والمعلمين والأحداث.

٢٩١- ويدرك المقرر الخاص أن الحركيين النشطين المسلحين كانوا مسؤولين أيضا عن حوادث قتل متعمد لمدنيين أعلن هؤلاء الحركيون أنهم "أعداء". ومن بينهم أصحاب أراضٍ وساسة محليون أعضاء في أحزاب رئيسية، لا سيما في الاقليم الغربي الأوسط.

٢٩٢- وأحال المقرر الخاص ادعاءات بشأن حدوث انتهاكات للحق في الحياة بخصوص ١٥ فرداً، هم:

(أ) أشخاص أفيد أنهم قُضوا نحبهم قيد الاحتجاز نتيجة للتعذيب: هاستا باهادور دامبي، الذي قُتل في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦ أو نحوه في دامبي بمنطقة جاجاركوت عقب إلقاء القبض عليه في مطلع شهر آذار/مارس ١٩٩٦؛ وبهاكتا باهادور سونار، الذي قُتل في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ في تيوانغ بمنطقة رول با عقب إلقاء القبض عليه في اليوم السابق؛ وبهانو براتاب سينغ تشاودري، الذي قُتل في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ في هالاوار بمنطقة دانغ؛ ودليل باهادور بوهوجيل، الذي قُتل في ٤ آذار/مارس ١٩٩٧ في سورونغفا بمنطقة جهابا عقب توقيفه في اليوم السابق من قبل موظفي أمن الأحراج؛

(ب) أشخاص أفيد أنهم توفوا نتيجة استخدام القوة بشكل مفرط من قبل رجال الشرطة: ديل بهادور رانتيل، وهو طالب عمره ١٤ عاماً، في إحدى مدارس منطقة غوركس، أصيب برصاصة قاتلة عندما قام رجال الشرطة بإطلاق النار على مجموعة من الأطفال الذين كانوا يحتجون على توقيف مديرهم؛

(ج) أشخاص أفيد أنهم قُتلوا عمداً على أيدي رجال الشرطة: مولمان بوذا، الذي قُتل في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ في ميروول بمنطقة رولبا؛ دوز بهادور بون، الذي قُتل في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦ في كاكري بمنطقة روكوم؛ غانيدرا براساد ديفكوتا وتيكا براساد ديفكوتا، اللذان قُتلا في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ في آمالي بمنطقة سندولي؛ رابي خاتري تشهيتري، الذي قُتل في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ في ماغما بمنطقة روكوم؛ دوتي بوذا وبارمان بوذا وبير بهادور بوذا ولال بهادور بوذا، الذين قُتلوا في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ في جاينكاسالا بمنطقة رولبا؛ كارنا بهادور بوذا، الذي قُتل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في جيدوانغ بمنطقة رولبا.

الملاحظات

٢٩٣- يأسف المقرر الخاص لأنه، وقت إتمام هذا التقرير، لم يرد أي رد من الحكومة على ما أُحيل إليها من ادعاءات أثناء عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. ويود المقرر الخاص أن يُعرب مجدداً عن قلقه بشأن العدد الملحوظ من الادعاءات التي استرعي انتباهه إليها فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة المرتكبة من قبل أفراد الشرطة. ويشعر المقرر الخاص بالارتياح من مقتل تلميذ عمره ١٤ عاماً أثناء مظاهرة قام بها طلبة المدارس تأييداً لمديرهم. ويدعو المقرر الخاص حكومة نيبال للتحقيق في الادعاءات وإحالة المسؤولين إلى القضاء ودفع تعويضات لأسر الضحايا. كما يدعو الحكومة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للحيلولة دون حدوث انتهاكات مستقبلاً وفقاً لجملة أحكام، منها المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمبادئ الأساسية لمعالجة السجناء، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

نيكاراغوا

الرسائل الواردة

٢٩٤- أبلغت الحكومة المقرر بأنه، فيما يتعلق بقضية خيرونيمو أوربينا وإرنستو بورفيريو ديس، اللذين قُضيا أثناء مظاهرة جرت في ماناغوا، شُكلت لجنة تحقيق عملاً بأمر وزاري صادر عن وزارة الداخلية من أجل التحقيق في ما حدث، مع التوصية بإحالة القضية إلى المحاكم العادية للفصل فيها. ورُفعت دعوى قضائية، صدر إثرها حكم تمهيدي بوقف التنفيذ نهائياً فيما يتعلق ببعض المتهمين وبوقفها مؤقتاً فيما يتعلق بمتهمين آخرين، مع إصدار الأمر لسلطات الشرطة بمواصلة تحقيقاتها في القضية (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٢٩٥- وفيما يتعلق بمقتل فرانكلين بينيتو بورغ فيلاسكس وإنريك مونتيفرو إسترادا، قدمت شكوى إلى المحكمة الثامنة في دائرة الجنايات لمدينة ماناغوا. والدعوة الجنائية هي حالياً في مرحلة التحقيق القضائي (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٢٩٦- وفيما يتعلق بقضية مقتل ١١ من أعضاء جماعة ميسا المعاد تسليحهم أثناء غارة شنها عليهم أفراد من الجيش، أحيط المقرر الخاص علماً بأنه قد صدر في أيار/مايو ١٩٩٥ حكم بوقف التنفيذ نهائياً بحق المتهمين بجريمة القتل العمد وإحداث أضرار. ولم يقدم طلب باستئناف الحكم، وأُقفِل ملف القضية (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

نيجيريا

٢٩٧- للاطلاع على موجز للمراسلات بين حكومة نيجيريا والمقرر الخاص في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، يمكن الرجوع إلى التقرير عن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا الذي قدمه المقرر الخاص مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1997/62 and Add.1).

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٢٩٨- للاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في البلد، يشير المقرر الخاص إلى التقارير التي قدمها المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في نيجيريا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين (E/CN.4/1998/62).

٢٩٩- وأحال المقرر الخاص ادعاءً يتعلق بانتهاك الحق في الحياة للمدعوة كوديرات أبيولا. فقد أُفيد أن كوديرات أبيولا، وهي زوجة الزعيم السياسي مسعود أبيولا، التي كانت تشن حملة من أجل الإفراج عنه، قد قُتلت في لاغوس في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأفادت التقارير الواردة أن مقتلها ربما نُفذ على أيدي أعضاء قوى أمن الدولة الذين كانوا يعملون بمعرفة السلطات المركزية أو بدون معرفتها. كما استُرعي انتباه

المقرر الخاص إلى أن ابنة كوديرات أبيولا كانت قد صرحت علنا بأن والدتها قد تعرّضت قبل مقتلها لمضايقات أعضاء دوائر أمن الدولة. كما ذكرت مصادر أن رئيس مكتب التحقيقات والاستخبارات الاتحادي قد صرح في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ أن مكتبه لم يحرز أي تقدم في تحقيقاته نظرا لعدم تعاون الجهات العامة. ويدّعى أنه واحد من ثلاثة من كبار الموظفين الذين أحيوا إلى التقاعد في عملية لإعادة التشكيل الهيكلي في جهاز الشرطة. وأفادت المعلومات الواردة أنه لم يبلغ عن إحراز أي تقدم إضافي في التحقيق في هذه القضية.

الرسائل الواردة

٣٠٠- أبلغت الحكومة المقرر الخاص، ردا على قضية كوديرات أبيولا، أنها ترى أن الادعاء قد أحيى إلى الحكومة لتبرير بيان أدلى به المقرر الخاص في بور لوي بموريشيوس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قال فيه إن مقتل كوديرات أبيولا يرجع إلى موظفين حكوميين (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧).

٣٠١- وقدمت الحكومة أيضا ردا على ادعاء أحيى عام ١٩٩٦ فيما يتعلق بـ ٤٣ شخصا أفيد أنهم أُعدموا علنا في لاغوس في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ إثر محاكمات ادّعى أنها لم تكن مستوفية للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وبينت الحكومة في ردها أن الأشخاص المعنيين قد مثلهم محامون من اختيارهم وأنهم قد أدينوا بالاتهامات الموجهة إليهم وأُعدموا في وقت لاحق. وعلاوة على ذلك، أحيط المقرر الخاص علما بأنهم جميعا كانوا قد أدينوا في وقت سابق بالسلب المسلح وحكموا بالإعدام. وتمت محاكمة ٣٨ منهم في محكمة لاغوس المعنية بقضايا السلب المسلح والأسلحة النارية وصدرت أحكام بحقهم في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٢، وأقرت الحكومة الأحكام الصادرة بشأن قضاياهم وفقا لأحكام القانون. أما الأشخاص الخمسة الآخرون فقد حوكموا في المحكمة العليا للدولة بلاغوس وقدموا في وقت لاحق طلبات استئناف إلى المحكمة العليا، التي أيدت تلك الأحكام (٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

الملاحظات

٣٠٢- يساور المقرر الخاص قلقا بشأن إصدار وتنفيذ أحكام بالإعدام إثر محاكمات أفيد أنها غير مستوفية للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وإضافة إلى ذلك، فإن ما صدر عن الحكومة من ملاحظات لا أساس لها فيما يتعلق بالمقرر الخاص، أدلت بها في ردها بشأن قضية كوديرات أبيولا، لا يمكن أن تستخدم مبررا لعدم المبادرة إلى إجراء تحقيق نزيه في قضيتها وإحالة المرتكبين إلى القضاء.

باكستان

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٠٣- تلقى المقرر الخاص معلومات تبيّن أنه يجوز في باكستان إصدار أحكام بالإعدام في محاكمات يدعى أنها لا تستوفي المعايير الدنيا للمحاكمة العادلة على النحو المحدد في الصكوك الدولية. وأفيد أن أحكام الإعدام الصادرة في محاكمات تقام أمام المحاكم الخاصة لقمع الأنشطة الإرهابية هي غير مستوفية للمعايير

الدولية للمحاكمة العادلة، حيث أن هذه المحاكمات لا تنطلق من مبدأ افتراض البراءة. وعلاوة على ذلك، فقد أفيد أن أحكام القانون تجيز الحكم على المرأة المتهمه بإقامة علاقات جنسية غير مشروعة (الزنا) بعقوبة الرجم حتى الموت دون وضع شهادة تلك المرأة في الاعتبار.

٣٠٤- كما أفيد أن قانون القصاص والدية، الذي صدر أول مرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ثم أعيد إصداره بانتظام، يحد بشدة من إمكانية عمل المحكوم عليهم بالإعدام على تخفيف أحكامهم إلى السجن مدى الحياة. وحيث إن هذا القانون يقضي بإلغاء الأحكام ذات الصلة من قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية في باكستان، فقد أفيد أن هذين القانونين باتا ينصان على أنه لا يجوز للسلطات الاتحادية أو سلطات المقاطعات تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بوصفها قصاصا - أي عقوبة متناسبة مع الجريمة المرتكبة - دون رضا ورثة الضحية. وادعي أن ذلك قد يسفر عن تطبيق عقوبة الإعدام تطبقا تعسفيا، حيث إن ورثة الضحية قد يمنحوا الرأفة لقاء تعويض، مما يجعل إمكانية التوصل إلى تسوية صلحية أمرا أكثر احتمالا بالنسبة لمدان غني منه بالنسبة إلى مدان فقير. كما أفيد أن أحكام الإعدام الصادرة بوصفها عقوبات رجم حتى الموت لم يعد من الممكن للحكومة الاتحادية أو لرئيس الجمهورية تخفيفها على النحو المنصوص عليه أصلا في قانون الإجراءات الجنائية. وأخيرا، على الرغم مما أفيد من أن قانون القصاص والدية لم يغير من صلاحية رئيس الجمهورية بموجب أحكام المادة ٤٥ من الدستور "بالعفو عن تنفيذ أي حكم صادر عن أية محكمة أو سلطة وإرجاء تنفيذ ذلك الحكم على سبيل الرأفة وإيقاف تنفيذه مؤقتا والتخلي عنه أو تعليقه أو تخفيفه"، فقد أفيد أن المحكمة العليا قد أصدرت في عام ١٩٩٢ قرارا بأن رئيس الجمهورية غير مخوّل صلاحية تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بوصفها أحكام رجم حتى الموت أو قصاص.

٣٠٥- وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، استرعي كذلك انتباه المقرر الخاص إلى أن الحكومة الاتحادية قد أقرت في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ مشروع القرار المتعلق بالأطفال الجانحين، الذي أفيد أنه يتوخى عدم إجازة الحكم بالإعدام على أي شخص لم يبلغ ١٦ عاما من العمر. وأفيد أن مشروع القرار هذا ما زال قيد النظر أمام البرلمان.

٣٠٦- كما ظل المقرر الخاص يتلقى أثناء العام المنصرم ادعاءات عديدة تتعلق بارتكاب انتهاكات للحق في الحياة من قِبَل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ومعظم ما ورد من تقارير يتعلق بأعضاء حركة مهاجري عوامي أو عمال هذه الحركة أو المتعاطفين معها الذين قتلوا قيد الاحتجاز، نتيجة للتعذيب في كثير من الأحيان، أو في مواجهات مسلحة مرتبة مع الشرطة. وفي هذا الشأن، أحال المقرر الخاص الادعاءات التالية بشأن

(أ) أشخاص أفيد أنهم توفوا قيد الاحتجاز نتيجة للتعذيب: محمد ظهير، الذي توفي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في مخفر شرطة لاندي بكراتشي؛ محمد توفيق رازا، الذي توفي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في مخفر شرطة بلدة زمان بكراتشي؛ محمد نعيم، الذي توفي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في مخفر شرطة بلدة زمان بكراتشي؛ محمد أنور، الذي توفي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مخفر شرطة غاردن بكراتشي؛ نذير حسين، الذي توفي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مستشفى جناح عقب احتجاجه في مخفر شرطة كراتشي الجديدة وفي السجن المركزي؛ خورشيد أنور، الذي توفي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ جميل أحمد، الذي توفي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في مخفر شرطة

غلبهار؛ طارق حسن ريزفي، الذي توفي في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ محمد أصغر، الذي توفي في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في سكّور؛

(ب) أشخاص أُفيد أنهم قتلوا عمداً في كراتشي على أيدي رجال الشرطة قيد احتجازهم لديهم: طارق عزيز، في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ زبير علم، في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ محمد شاكّر، في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ حفيظ أحمد، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦؛ سيد أنور علي، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦؛ محمد أرمان، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ محمد تحسين وعزّين عدّين، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ ونسيم بحاري، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦؛ ومحمد فاروق، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ ووسيم أحمد وجاود أمير الدين ووهاب، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ وعمير علي، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ ومحمد عاصف، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ وليقوات علي عباسي، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٣٠٧- وأحال المقرر الخاص، فضلاً عن ذلك، ادعاء بشأن انتهاك الحق في الحياة للمدعو مير مرتضى بوتو، رئيس حزب الشعب الباكستاني، وهو من أحزاب المعارضة، وبشأن انتهاك الحق في الحياة لكل من عشيق حسين جاتوي ويار محمد بالوخ وسجاد حيدر غااخرو ووجاهة جوخيو ومحمد رحيم بروحي وعبد الستار راجبار. فقد أُفيد أنهم قتلوا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عندما قام نحو ١٠٠ من رجال الشرطة بنصب كمين لهم بالقرب من بيت مير مرتضى بوتو في كراتشي. وأُفيد أنهم قتلوا جميعاً في الحال، باستثناء مير مرتضى بوتو، الذي ادّعى أنه ترك ينزف دماً في موقع الحادثة لمدة خمسين دقيقة تقريباً قبل أن يُنقل إلى مستشفى ميديست، حيث توفي متأثراً بجراحه بعد ذلك ببضع ساعات.

الملاحظات

٣٠٨- يلاحظ المقرر الخاص مع القلق أن مشروع القانون المتعلق بالتعدي على الأطفال يتوخى إنزال عقوبة الإعدام على الأحداث اعتباراً من سن ١٦ عاماً. وهو يود استرعاء انتباه الحكومة إلى أن إنزال عقوبة الإعدام بالأطفال، أي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، ما لم ينص القانون الساري على بلوغ سن الرشد قبل ذلك، هو أمر مخل بأحكام المادة ٣٧(أ) من اتفاقية حقوق الطفل، التي صدق عليها باكستان. وعلاوة على ذلك، ينبغي التنويه بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث ("قواعد بيجين")، وضمانات حماية حقوق الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، لا تجيز الحكم بالإعدام على من تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجريمة.

٣٠٩- وعلاوة على ذلك، يأسف المقرر الخاص لعدم تلقيه ردوداً على أي من الادعاءات التي أحالها أثناء أعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة. وما زال المقرر الخاص يشعر بالقلق بشأن العدد المرتفع من التقارير التي وردته فيما يتعلق بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، بما في ذلك الإعدام قيد الاحتجاز. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى أن تحقق في هذه الادعاءات وأن تحيل المسؤولين إلى القضاء وأن تقدم تعويضاً للأسر الضحايا وأن تتخذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون حدوث انتهاكات للحق في الحياة مستقبلاً.

٣١٠- وفي ضوء العدد المرتفع من الادعاءات التي استرعى انتباه المقرر الخاص إليها، وفي غياب أية ردود بشأنها، ينظر المقرر الخاص أيضاً في الطلب إلى الحكومة أن توجه إليه دعوة لإجراء زيارة موقعية كيما يُتاح له إجراء تقييم أفضل لحالة الحق في الحياة.

بنما

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣١١- وجه المقرر نداء عاجلاً إلى حكومة بنما بخصوص نحو ٤٠٠ مزارعاً وأفراد عائلاتهم، معظمهم من أهالي أونغيا بمحافظة تشوكو في أورابا بكولومبيا، فروا إلى بنما إثر معارك عنيفة بين جماعات المفاورين والجماعات شبه العسكرية. وأُبلغ المقرر أن السلطات البنمية قد شرعت في ترحيلهم إلى كولومبيا. وطلب المقرر إلى الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حقهم في الحياة والسلامة الجسدية في حال ترحيلهم إلى كولومبيا. كما وجه المقرر نداء عاجلاً في هذا الصدد إلى حكومة كولومبيا (٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦).

٣١٢- وأحال المقرر الخاص إلى حكومة بنما الشكاوى المتعلقة بانتهاك حق الشخصين التاليين في الحياة: خوسيه إيفناسيو أسيفيدو، الذي توفي في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في بلدية يابه في بينوغانا بداريان، وسبيريانو غارسيا، الذي توفي في مطلع شهر تموز/يوليه ١٩٩٧ في بلدية يابيسا على أيدي أفراد كولومبيين شبه عسكريين. وذكر أن أفراداً كولومبيين شبه عسكريين قد شنوا غارة في أراضي بنما بهدف القضاء على متعاطفين مع المفاورين. وأحال المقرر أيضاً هذ الشكاوى إلى حكومة كولومبيا.

بابوا غينيا الجديدة

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣١٣- استرعى انتباه المقرر الخاص إلى تقارير تبين أن ثمة نزعة إلى الإفلات من العقاب، منشؤها سوء الانضباط وضعف سلسلة القيادة في القوات المسلحة، إلى جانب عدم الرغبة في مساءلة الأفراد عن أفعالهم، تسهم في استمرار حوادث القتل في جزيرة بوغانفيل. وأُفيد، علاوة على ذلك، أن قوات الدفاع والمقاومة في بابوا غينيا الجديدة تعمل دون أية رقابة عامة تقريباً، نظراً للقيود المفروضة على المراقبين المستقلين لحقوق الإنسان وعلى وسائل الإعلام.

٣١٤- وتلقى المقرر الخاص تقارير عدة عن انتهاكات للحق في الحياة ارتكبتها في جزيرة بوغانفيل أفراد قوى الدفاع والمقاومة في بابوا غينيا الجديدة. والادعاءات التي أحالها المقرر الخاص إلى الحكومة تتعلق بالأشخاص المذكورين فيما يلي:

(أ) أربعة عشر شخصاً مجهولي الهوية، من بينهم نساء وفتاتان عمرهما ٤ سنوات و٦ سنوات، أُفيد أنهم قتلوا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في قرية موكاكورو في سيواي عندما قام أفراد من قوى

الدفاع والمقاومة باطلاق النار على مخيمهم. وأُفيد أن أشخاصاً ناجين من الاعتداء قد ادعوا أنه لا يوجد في قريتهم أي أفراد في جيش بوغانفيل الثوري؛

(ب) رجل يدعى جاك، ذكر سكان المنطقة أنه مصاب بمرض عقلي، أُفيد أنه قتل في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عندما كان يطوف في مياه ميناء بوكا بقارب مسروق، بعد حظر التجول؛

(ج) كاثي توماري، وعمرها ٤ سنوات؛ ناني ماكاو، وعمرها ٥ سنوات؛ ألينا ماكونيا، وعمرها ٦ سنوات؛ بريندا رويناي، وعمرها ١٤ سنة؛ ساسيليا رواتو (إنث)؛ جون توبورو، نيكولاس ناكاي، ألبيرت ماكاو، بويزي كاولي (أُنثى)، أُفيد أنهم قتلوا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عندما تعرضت كنيسة مالابيتا في جنوب بوغانفيل لنيران مدافع الهاون في اعتداء ادّعي أنه لا تمييزي؛

(د) ثيودور ميريونغ، الوزير الأول في حكومة بوغانفيل الانتقالية، الذي قدم أقصى ما يمكن من المساعدة للمقرر الخاص أثناء زيارته إلى بوغانفيل، أُفيد أنه قتل في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في قرية كابانا. وأُفيد أن النتائج الأولية للتحقيق الذي أجراه قاضي الوفيات في هذه الحادثة قد كشفت عن تورط أعضاء في قوة الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة في قتله، إلى جانب تورط عدد أقل من أعضاء قوى المقاومة؛

(هـ) إيسايا ماغونغ وأمبو تاروكورو، اللذان أُفيد أنهما قتلًا في أيار/مايو ١٩٩٦ بعد مغادرتهم مركز تونو للرعاية، الواقع على ضفاف نهر ماريغا؛

(و) هوبرت أوباريغه و٧ أشخاص مجهولوا الهوية، أُفيد أنهم قتلوا في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في سيبياي. أفادت المعلومات الواردة أنهم كانوا متهمين بالتعاون مع جهات مناصرة وأنهم قتلوا بُعيد إلقاء القبض عليهم من قبل قوى الأمن؛

(ز) جون إيسي، الذي أُفيد أنه قتل في مطلع عام ١٩٩٦ في كونوا ببوغانفيل بعد فترة قصيرة من إلقاء القبض عليه في مركز كونوا للرعاية من قبل أعضاء في قوة الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة.

الملاحظات

٣١٥- يلاحظ المقرر الخاص مع الأسف أن حكومة بابوا غينيا الجديدة لم ترد على أي من الادعاءات التي أحالها إليها المقرر الخاص أثناء ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من الطلبات المتكررة، لم توافيه الحكومة بمعلومات فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة في التقرير المتعلق بالزيارة التي قام بها إلى البلد في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٣١٦- والمقرر الخاص قلق بشأن تدهور حالة الحق في الحياة في جزيرة بوغانفيل وبشأن استمرار الإفلات من العقاب. ويطلب إلى أطراف النزاع كافة أن تحترم في جميع الأوقات الحق في الحياة لغير المقاتلين.

باراغواي

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣١٧- أحال المقرر الشكوى المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة لفيليبه بابلو بينيتس، أحد أعضاء اللجنة المحلية لبوينت كوي، قُتل في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ على أيدي رجال مسلحين يُفترض أنهم يعملون بموافقة قوى الأمن في كآسابا.

الرسائل الواردة

٣١٨- أحالت حكومة باراغواي معلومات بشأن قضية موديسكو باريتو. فأفادت أن المحكمة الابتدائية المختصة بالقضايا الجنائية من الدرجة الثانية قد شرعت في تحقيق قضائي لتقصي الحقائق. وأُشير كذلك إلى أنه قد تم توقيف ثلاثة أشخاص بوصفهم القاتلين المفترضين، وأنهم لا ينتمون إلى أية مؤسسة أو هيئة رسمية أو خاصة (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). كما قدمت الحكومة نسخة عن القانون ٩٦/٩٣٣ الذي يقر اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن اختفاء الأشخاص قسراً.

بيرو

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣١٩- تلقى المقرر شكاوى ذات طابع عام تتعلق بالهجوم الذي شنته القوات المسلحة على سفارة اليابان في ليما. وتفيد المعلومات الواردة أن هذه العملية العسكرية، التي أسفرت عن إنقاذ ٧١ رهينة، قد أودت بحياة كارلوس غيوستي أكونيا، وهو قاض في المحكمة العليا، كما أودت بحياة اثنين من ضباط الجيش وجميع أعضاء جماعة ثوار حركة توباك أمارو الثورية. وأُشير إلى وجود شهود نُقل عنهم قولهم إن بعض أفراد الحركة المذكورة قد اعتقلوا أحياء وجردوا من السلاح، ثم قتلوا بعد استسلامهم. وفيما يتعلق بعضو المحكمة العليا الذي توفي، أفادت مصادر قريبة إلى الضحية أنها لا تعرف إذا كانت جثته قد شُرحّت أو لا. كما أنه غير معروف ما إذا كان يجري التحقيق في الأحداث التي وقعت أثناء عملية الهجوم. وتفيد المعلومات الواردة أنه لم يُسلّم إلا ثلاثة من المفاورين المقتولين إلى أسرهم، في توابيت مغلقة ومُنع من تشريح جثثهم. وأفيد أن المفاورين الأحد عشر الآخرين قد دفنوا سراً، وحُجبت عن أسرهم أية معلومات عنهم.

٣٢٠- كما أُحيط المقرر الخاص علماً بأن المحاكم المقنعة قد أُلغيت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٣٢١- ووجه المقرر نداءين عاجلين إلى حكومة بيرو يحض فيهما السلطات على اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لحماية حياة الأشخاص التالية أسماؤهم وحماية سلامتهم الجسدية:

(أ) خافيير ديس كانسيكو، وهو عضو في البرلمان عن اليسار المتحد أطلقت عليه النار مجموعة من الرجال المدججين بالسلاح أثناء توجهه في سيارته إلى مطار ليما الدولي. وعُرف مهاجموه عن أنفسهم بأنهم من رجال الشرطة، ولم يلقوا القبض عليه أو على الآخرين الذين كانوا معه في السيارة، بعد استجوابهم. وأفيد أن خافيير ديس كانسيكو كان قد دافع علناً عن الحل السلمي المتفاوض عليه بين الحكومة وحركة توباك أمارو الثورية (٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧)؛

(ب) أدموندو كروس، وهو صحفي، وإيريبيرتو بينيتس ريفاس، وهو محام يدافع عن أحد موظفي دائرة الاستخبارات العسكرية، الذي يدّعي أنه تعرض للتعذيب على أيدي أعضاء الدائرة المذكورة، بعد تهديدهما بالقتل (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

٣٢٢- كما أحال المقرر الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحق في الحياة للأشخاص التالية أسماؤهم: ماريلا لوسي باريتو ريوفانو، التي عثر على جثتها في ليما في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧ وعليها آثار تعذيب. وأفيد أن الجناة المفترضين هم من أعضاء دائرة الاستخبارات العسكرية. وأشار إلى أن الضحية كانت قد أبلغت بعض وسائل الإعلام عن معلومات قيّمة حول انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها دائرة استخبارات الدولة وجماعة كولينا؛ نيكولاس كاريون اسكوبيدو، الذي قتل في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ على أيدي أفراد من الجيش في قرية أوروسمبا، سانتشس كاريون، لبرتاد؛ خورخي تشافيس إسبينوسا، الذي قتل في آب/أغسطس ١٩٩٦ في مونسون في أواملييس في اوانوكو نتيجة لتعرضه للتعذيب على أيدي أفراد من الجيش.

الرسائل الواردة

٣٢٣- أشارت الحكومة إلى قضية خوان لونا روخاس، الذي كان المقرر الخاص قد وجه نداء عاجلاً لصالحه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إثر تعرضه لمحاولة اختطاف. وذكرت الحكومة أنه قد تم استجلاء الوقائع المتعلقة بذلك، وأن المدّعين لم يحركوا ساكناً منذ عام ١٩٩٢. وطلبت الحكومة إغلاق ملف هذه القضية (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٣٢٤- وفيما يتعلق بالتهديدات التي تعرض لها خافيير ديس كانسيكو، قُدمت نسخة عن التقرير الذي وضعه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يفيد أنه يجري التحقيق في ظروف هذه القضية وملابساتها، وأنه لا توجد أدلة تثبت أن الفاعلين هم من أفراد قوى الأمن. وتدل التحقيقات على أن هذه القضية هي جنحة عادية (١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧). وأفيد في وقت لاحق أن مكتب المدعي العام الاقليمي الجنائي الحادي والثلاثين في ليما قد أصدر أمراً بتوسيع نطاق تحقيقات الشرطة المتصلة بالشكاوى المقدمة من عضو مجلس النواب (١٦ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٣٢٥- وفيما يتعلق بمقتل ماريو بالومينو غارسيّا، الذي وجه المقرر الخاص رسالة بشأنه إلى الحكومة في العام ١٩٩٦، أفادت الحكومة أن الجناة المفترضين، وهم ملازم أول وثلاثة رتباء في الشرطة الوطنية، قد سرحوا من الخدمة على سبيل التأديب، وأنه تجري محاكمتهم في المحكمة الجنائية الاقليمية الرابعة عشرة

في ليما على ارتكابهم جنحة إساءة استخدام السلطة والعصيان. وما زالت المحاكمة الجنائية جارية (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧).

٣٢٦- وكذلك، فيما يتعلق بمقتل فرانسييسكو ديّس مانسيليّا، نظر المجلس الأعلى للقضاء العسكري في بيرو في طلب استئناف القضية المرفوعة على أحد رتباء الشرطة الوطنية على ارتكابه جريمة القتل العمد. وتم الفصل في هذه القضية في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ بإدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة السجن مدة عام واحد (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧).

٣٢٧- أُفيد أن ثمة دعوى قضائية مرفوعة على أحد رجال الشرطة الوطنية على ارتكابه جريمة إساءة استخدام السلطة ومقتل كيسنجر لوبيس رويس. وسُرح الفاعل المفترض على سبيل التأديب (٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وأصدرت محكمة الجنايات الثالثة عشرة التابعة للمحكمة العليا حكماً بالسجن مدة ٥ سنوات، بتهمة ارتكاب جريمة القتل العمد، على رجل الشرطة الوطنية المسؤول عن مقتل خوسيه غوميس ألكاسار. وأُفيد أن ثلاثة ضباط في الشرطة الوطنية برتبة عقيد وضابطاً واحداً برتبة رائد هم المسؤولون عن مقتل بيرسي نيمّا سيميناريو (٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٣٢٨- كما أُبلغ أن المجلس الأعلى للقضاء العسكري قد أصدر قراراً بالعضو عن المتهم بالاعتداء على أوليسيس إسبينوسا سانتشيس ور. ب. فيديليوس بيست، وأُغلق ملف هذه القضية (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وكان المقرر قد وجه نداءً عاجلاً لصالح الشخصين المذكورين في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٣٢٩- وفيما يتعلق بالنداء العاجل الموجه بخصوص ادموندو كروس وإيريبيرتو بينيتس، أُفيد أن أياً منهما لم يقدم شكوى جنائية فيما يتعلق بادعاء تعرضهم لتهديدات (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٣٣٠- وأُحيط المقرر علماً كذلك بصدر مرسوم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ يقضي بتمديد أجل حالة الطوارئ لفترة ستين يوماً في محافظتي كورينيل بورتيجو وبادري آباد بمقاطعة أوكايالي وفي محافظة بويرتو إنكا بمقاطعة وانوكو (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

الملاحظات

٣٣١- يُعرب المقرر الخاص عن امتنانه لحكومة بيرو على ما قدمته من ردود وما أبدته من استعداد للتعاون معه في نهوضه بولايتته. غير أنه يأسف لعدم تقديم الحكومة رداً بشأن الشكاوى المتعلقة بالغارة التي شُنّت على سفارة اليابان في ليما. وفي هذا الشأن، يحض المقرر السلطات على الشروع في التحقيقات اللازمة لاستجلاء ما إذا كان يوجد أي نوع من عدم الشرعية في تصرف القوات المسلحة. ويؤكد مجدداً واجب الحكومات كافة في التحقيق بإسهاب وتجرد في الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة، وتحديد هوية المسؤولين وإحالتهم إلى القضاء، فضلاً عن منح أسر الضحايا تعويضاً وافياً. وهو يرحب مع الارتياح بقرار عدم تمديد ولاية المحاكم المقنعة، التي أٌبدي تشكك شديد في قدرتها على ضمان حقوق المحاكمين فيها.

القلبين

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٣٢- وجه المقرر الخاص ثلاثة نداءات عاجلة إلى حكومة الفلبين. فقد وجه إليها نداءين عاجلين إثر إحاطته علماً بتلقي قضاة ومحامين تهديدات بصدد اشتراكهم في مقاضاة ضباط شرطة في قضية كوراتونغ بيلالينغ. فهذه القضية، التي أحالها المقرر الخاص إلى الحكومة أثناء عام ١٩٩٦، تتعلق بمقتل ١١ من لصوص المصارف المزعومين في أيار/مايو ١٩٩٥ أثناء احتجازهم لدى الشرطة. وفي كلا النداءين، طلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تحيطه علماً بما أجرته السلطات المختصة من تحقيقات وما اتخذته من إجراءات لضمان الحماية الفعالة للحق في الحياة والسلامة الجسدية للأشخاص الذين وجهت إليهم التهديدات.

٣٣٣- وكان النداء العاجل الأول من أجل خوسيه مانويل ي. بيكونو، نائب رئيس جماعة المساعدة القانونية المجانية، وإيفرين س. مونكوبا، عضو اللجنة التنفيذية للجماعة المذكورة، وآرنو ف. سانيداد، نائب أمين الجماعة، وأليكسندر أ. باديل، المنسق الإقليمي للجماعة لمنطقة العاصمة مانيلا، وثيودور أونتتي، عضو الجماعة، ولورينسو ب. تانادا الثالث، محامي في شؤون حقوق الإنسان، ووغبرتو ر. تانادا الابن، محامي في شؤون حقوق الإنسان، وفرانسييس ب. ن. بانغاليان، محامي في شؤون حقوق الإنسان، إثر ما أُفيد عن تلقيهم تهديدات بالقتل من أفراد مرتبطين بالشرطة الوطنية الفلبينية وموالين للمتهمين في قضية كوراتونغ بيلالينغ (٧ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٣٣٤- أما النداء الثاني فكان من أجل بول روكو، عضو في مجلس الشيوخ ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في المجلس، والقاضيين فرانسييس غاردتشيتورينا وخوسيه بالاجاديا في "سانديغانبيان" (محكمة مكافحة الفساد) إثر ما أُفيد عن تلقيهم تهديدات بالقتل، صيغت بعبارات توحى بشدة بأن أصحابها قد يكونوا من أفراد الشرطة الوطنية الفلبينية (٣ آذار/مارس ١٩٩٧).

٣٣٥- كما وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً بخصوص ١٤٠ من أَسَر السكان الأصليين التابعين لعشيرة سوميناو في كاماغومايان في إنباسوغونغ بشمال مندناو، أُفيد أنها ما برحت تتعرض لمضايقات وتهديدات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بسبب مطالبتها بأراضي أجدادها. وأُحيط المقرر الخاص علماً بأن بنجي أباو، الذي يُشار إليه بأنه زعيم رابطة سوميناو هيغاونون القبلية، وأندو غولنبا وجوفي ميبانا قد قتلوا أثناء الهجوم الذي شنه أعضاء (الحرس الأزرق) التابعين لعائلة باولا، صاحبة الأرض الحالية، بالتعاون مع العسكريين والشرطة الذين هدموا مستوطناتهم. وفي هذا السياق، أُبديت مخاوف على أرواح أفراد الـ ١٤٠ أسيرة الذين ما زالوا يواجهون تهديد مستوطناتهم، كما أُبديت مخاوف على سلامتهم الجسدية (١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

٣٣٦- عقب رد الحكومة المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تلقى المقرر الخاص معلومات إضافية عن الإجراء الذي تتبعه السلطات الفلبينية في التحقيق مع المسؤولين في قضية كوراتونغ بيلالينغ ومقاضاتهم. وشددت الحكومة على أن الوكالات المسؤولة قد بادرت إلى اتخاذ كامل الإجراءات بشأن حالات الإعدام المدعى ارتكابها بلا محاكمة والمتورط فيها أعضاء عصابة كوراتونغ بيلالينغ، وذلك في حدود نظام القضاء

الجنائي في الفلبين. وذكرت الحكومة أيضاً أن هذه القضية ما زالت خاضعة لسرية التحقيق (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

المتابعة

٣٣٧- وجه المقرر الخاص رسالة متابعة إلى الحكومة طالباً منها مزيداً من التوضيح بشأن قضية كوراتونغ بيلالينغ، بعد أن قام مصدر المعلومات باستعراض انتباهه مجدداً إلى أنه، نتيجة لعدم اتخاذ المدعين الحكوميين أي إجراء، وعلى الرغم من انقضاء سنتين منذ مقتل ١٣ من أعضاء عصابة كوراتونغ بيلالينغ، لم تتم محاكمة أي من الأشخاص المسؤولين عن ذلك. وطلب المقرر الخاص إبقاؤه على اطلاع بأي تقدم إضافي يتم إحرازه في هذه القضية وبما قد يطبق على المتهمين من تدابير تأديبية أو عقوبات إدارية.

٣٣٨- وفيما يتعلق بقضية غاري دالايهون، التي بينت الحكومة أنه يمكن الحصول من الشرطة الوطنية الفلبينية مباشرة على معلومات بشأنها، طلب المقرر الخاص من الحكومة إيجاز المعلومات المتاحة عن طريق الرد على الأسئلة المطروحة في رسالته.

بولندا

المعلومات الواردة

٣٣٩- أحيط المقرر الخاص علماً أن ثمة قانون عقوبات جديداً يقضي بإلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم كافة سيصبح نافذاً في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

رومانيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٤٠- يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء حالات إساءة استخدام الأسلحة النارية من قِبَل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. فقد أفيد عن مقتل عدة أشخاص أثناء إلقاء القبض عليهم. ويأسف المقرر لأن ثمة أحكاماً معينة من القانون الروماني متصلة بتنظيم الشرطة وعملها لا تتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن اللجوء إلى القوة واستخدام الأسلحة النارية من قِبَل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وكذلك، فإن المادة ١٩ - د من القانون رقم ١٩٩٤/٢٦ تجيز لرجال الشرطة استخدام القوة أو سلاح ناري "من أجل إلقاء القبض على مرتكب مخالفة يضبط متلبساً بالجريمة ويحاول الفرار ولا ينصاع للأوامر بأن يبقى في مكانه".

٣٤١- واسترعى المقرر الخاص انتباه الحكومة الرومانية إلى ما ورد من ادعاءات تتعلق بانتهاكات الحق في الحياة للأشخاص التاليين:

(أ) ماريوس كريستيان بالكو، الذي قُتل في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ نتيجة لإطلاق النار عليه من قِبَل اثنين من رجال الشرطة أصابته في ظهره؛

(ب) ميرسيا موريسول موسور، عمره ٢٦ عاما، وهو من أفراد طائفة الروم، أُفيد أنه قتل على أيدي رجل شرطة كان يحاول إلقاء القبض عليه في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ في مارونتا، إحدى قرى جنوب رومانيا؛

(ج) نيكولاي سيباستيان بالينت، الذي أُفيد أنه قُتل في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ على أيدي ضباط شرطة في بايلي هيركولاني عندما ضبط أثناء قيامه بسرقة سيارة.

الملاحظات

٣٤٢- يأسف المقرر الخاص لأنه، لدى وضعه تقريره في صيغته النهائية، لم يتلق أي رد من الحكومة. ويطلب إلى السلطات الرومانية إجراء تحريات نزيهة ومتعمقة بغية استجلاء الحقائق وإحالة أي شرطي يشتبه بأنه قد أساء استخدام أسلحة نارية إلى القضاء. كما يوصي المقرر الخاص الحكومة بإعادة النظر في المادة ١٩ - د من القانون رقم ١٩٩٤/٢٦.

الاتحاد الروسي

الرسائل الواردة

٣٤٣- قامت الحكومة بموافقة المقرر الخاص بردودها على عدة رسائل وجهها إليها أثناء عام ١٩٩٦.

٣٤٤- وفيما يتعلق بقضية ناتاليا ألياكينا، وهي صحفية أُفيد أنها قُتلت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بالقرب من بودينوفسك، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه قد تمت محاكمة عضو القوات المسلحة المسؤول عن مقتلها لمخالفته القواعد النازمة لاستخدام الأسلحة، متسببا في ذلك في مقتل الضحية، وأنه قد حكم عليه بالسجن مدة عامين مع وقف التنفيذ رهن المراقبة لفترة مدتها عام واحد (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٣٤٥- وأفادت الحكومة، ردا على قضية آشوت شاخنزريان، أن مكتب المدعي العام العسكري قد أقفل القضية في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ نظرا لعدم وجود أدلة مادية على ارتكاب الجريمة. وتقرر أن أفراد القوات المسلحة، الذين كانوا يقومون بمناورة عسكرية في أوضاع منازعة مسلحة، قد استخدموا أسلحتهم بشكل مشروع. فلدى تلقي أفراد القوات المسلحة، الذين كانوا على متن طائرة عمودية، معلومات بأن أعضاء في تشكيلات الشاشان المسلحة كانوا يتحركون في المنطقة بواسطة شاحنات من طراز كاماز، أطلقوا عيارات نارية إنذارية من أسلحة خفيفة بهدف وقف الشاحنة والتحقق من هوية أصحابها. وعندما واصلت الشاحنة مسيرها على الرغم من إطلاق مزيد من العيارات النارية التحذيرية، قاموا بإطلاق النار على الشاحنة عملا بتوجيهات رؤسائهم. وقُتل سائق الشاحنة نتيجة لذلك.

٣٤٦- وفيما يتعلق بالأفراد السبعة المجهولي الهوية الذين أفيد أنهم قتلوا في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ في ساماشكي على أيدي القوات المسلحة الروسية أثناء تفتيش أحد المنازل، ذكرت الحكومة أنه لم يتم العثور على أية أدلة على قتل متعمد.

٣٤٧- وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة أيضا أنها تعتبر مقتل الأشخاص الـ ٢٨ في روشني تشو بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ومقتل الأشخاص الـ ٢٦٧ المجهولي الهوية في غودرمس في الفترة بين ١٤ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ومقتل نحو ٢٠٠ شخص مجهولي الهوية في ساماشكي في الفترة بين ١٤ و ٢٠ آذار/مارس، وهي حالات أفيد أنها حدثت نتيجة هجمات عشوائية شنتها قوات مسلحة روسية تتفوق على أولئك الضحايا عددا وعدة، كانت نتيجة مفعلة لعمليات عسكرية (٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٣٤٨- وردا على رسالة المتابعة التي وجهها المقرر الخاص إلى الحكومة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أحيط علما بأنه، بغية التحقق من صحة الادعاءات المتعلقة بالأحداث التي وقعت في ٧-٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في قرية ساماشكي، باشر مكتب المدعي العام العسكري للاتحاد الروسي اجراءات جنائية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وأحيط المقرر الخاص كذلك علما بأن القوات الاتحادية، قبل اتخاذها تدابير محددة ضد المستوطنات في الشيشان في الحالات التي يكون من المتوخى فيها استخدام القوة، تحرص دوما على فتح ممرات إنسانية لتيسير خروج السكان المدنيين من منطقة النزاع. وفيما يتعلق بقضية سرغوي تامارو وشخص مجهول الهوية، اللذين قتلوا في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ عندما تعرضت سيارتهما، حسبما أفيد، لهجوم من طائرة عمودية روسية في بلدة تسوتسين - يورت، ذكرت الحكومة أن هذه الحادثة كانت نتيجة مفعلة لعمليات عسكرية.

٣٤٩- وردا على رسالة المتابعة التي تلقتها الحكومة من المقرر الخاص، قدمت الحكومة أيضا احصاءات بشأن استخدام عقوبة الإعدام. وتفيد هذه المعلومات أنه قد تم إعدام ٨٦ شخصا في عام ١٩٩٦، جميعهم محكومون بالإعدام بين ١٩٨٩ و ١٩٩٤. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نُفِّذَ حكم الإعدام في ١٤ شخصا؛ وفي شباط/فبراير، في ١٥ شخصا؛ وفي آذار/مارس، في ٦ أشخاص؛ وفي نيسان/أبريل، في ٢٣ شخصا؛ وفي أيار/مايو، في ١٧ شخصا؛ وفي حزيران/يونيه، في ٣ أشخاص؛ وفي تموز/يوليه، في ٧ أشخاص؛ وفي آب/أغسطس، في شخص واحد. كما أحيط المقرر الخاص علما بأن مجلس الدولة التابعة للجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي يعكف على دراسة مشروع قرار يقضي بإرجاء تنفيذ حكم الإعدام (٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

الملاحظات

٣٥٠- يود المقرر الخاص توجيه الشكر إلى الحكومة على ما قدمته من ردود.

٣٥١- ويرى المقرر الخاص أن القتل المتعمد للموظفين الانسانيين في جمهورية الشيشان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ هو جريمة مروعة. كما تؤلمه حالات الإعدام العلنية التي ادعي أنها حدثت في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي عقب اعتماد قانون جنائي جديد يقضي بالأخذ مجددا بقانون الشريعة الإسلامية في العرف القضائي لجمهورية الشيشان. إن حالات الإعدام هذه تتنافى مع أحكام البروتوكول رقم

٦ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الذي وقعه الاتحاد الروسي، الأمر الذي يلزمه بإلغاء عقوبة الإعدام.

رواندا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٥٢- إن المقرر الخاص يشعر بالقلق لتدهور حالة حقوق الإنسان في رواندا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عندما أعيد نصف مليون لاجئ رواندي في زائير إلى بلدهم. وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر أن مذابح المدنيين قد ازدادت وتعددت، بحيث ذهب ضحيتها نحو ٦ ٠٠٠ قتل منذ بداية العام. كما أبلغ المقرر الخاص أن هذه المذابح تعزى، حسب الحالات، إلى الجيش الوطني الرواندي، وإلى ميليشيات مشتركة بين قبائل الأهاموي أو ميليشيات لأعضاء سابقين في القوات المسلحة الرواندية، وغالبية من الهوتو. وأكثر المناطق تضرراً من هذه الجرائم تقع في شمال غرب البلد، في روهنغيري وغيزيني.

٣٥٣- للاطلاع على تحليل متعمق لحالة حقوق الإنسان في رواندا، يشير المقرر الخاص إلى التقرير الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان الممثل الخاص المعني برواندا، السيد بيير موسالي (E/CN.4/1998/54/Add.1)، وإلى التقارير المختلفة للمفوض السامي لحقوق الإنسان في رواندا، المقدمة إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

٣٥٤- ووجه المقرر الخاص في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ نداءً عاجلاً إلى الحكومة أعرب فيه عن قلقه بشأن الطريقة التي تجري فيها بعض المحاكمات المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتفيد المعلومات الواردة أنه لا تتم مراعاة الأحكام المتصلة بالمحاكمة العادلة والمبادئ المتعلقة باستقلال القضاء. كما أنه لا تتاح لبعض المتهمين إمكانية الاستعانة بمحام، وتُفرض قيود على إمكانية إحضار شهود أمام المحاكم واستجوابهم فيها. وقد أرسل المقرر هذا النداء العاجل بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في رواندا، السيد دغني - سيغي، ومع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين.

٣٥٥- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في رواندا، رسالة أعرب فيها عن سخطه إثر مقتل ٥ من أعضاء عملية حقوق الإنسان في رواندا في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧. ونظراً لأنه لم يتم بعد معرفة هوية مرتكبي هذه الجرائم، طلب المقرر إلى الحكومة أن تبحث عن القتلة وأن تحيلهم إلى القضاء.

الملاحظات

٣٥٦- يأسف المقرر الخاص لعدم تلقيه رداً على ما أحاله إلى الحكومة من ادعاءات. وهو يحث الحكومة على منع جميع أشكال استخدام القوة استخداماً مفرطاً وعلى إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة بشأن حالات

الإعدام هذه، وعلى تعيين هوية المسؤولين ومحاكمتهم. كما يطلب إليها أن تحرص على حماية حقوق أسر الضحايا وعلى منحها تعويضات وافية.

٣٥٧- ويُعرب المقرر الخاص عن استحيائه للشروع في المحاكمات الأولى للمتهمين بالاشتراك في جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الانسانية، سواء أمام القضاء الرواندي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أو في عروشا في إطار المحكمة الجنائية الدولية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. غير أنه يأسف لإصدار محاكم رواندية ٦١ حكماً بالإعدام دون أن تكفل تماماً الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة. ولئن كان يرحب بإنشاء نقابة للمحامين في رواندا مؤخراً، فما زالت ثمة هواجس حقيقية بشأن عدالة المحاكم. ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ترى أن كل حكم بالإعدام صادر عن محكمة، ولا تراعى فيه الضمانات الدنيا المحددة في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يشكل انتهاكاً للحق في الحياة. وأخيراً، فإن تزايد اختلال الأمن وازدياد المعارك بين الجيش الرواندي والعصابات المسلحة أمران يطرحان مجدداً مسائل منع حدوث المذابح وحماية الحق في الحياة لجميع فئات السكان المدنيين بلا تمييز وضرورة إنهاء دورة أعمال العنف التي يشهدها البلد.

السنغال

الرسائل الواردة

٣٥٨- بعثت الحكومة بردها على الادعاءات التي أحالها إليها المقرر الخاص في عام ١٩٩٦ فيما يتعلق بالأشخاص التاليين:

(أ) يوبا بادجي، وهو مسؤول سياسي عن حركة القوى الديمقراطية في كازامانس، أُفيد عن توقيفه وتعذيبه وقتله في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ على أيدي عسكريين في قريته آنيك. وأفادت الحكومة أن نتائج التحقيق قد بينت أنه كان معروفاً عن ب. بادجي أنه قد استدعي عدة مرات من أجل استجوابه بشأن أنشطة قوى كازامانس الديمقراطية، وأنه قد انضم في نهاية المطاف إلى الفرع المسلح لهذه الحركة والتجأ إلى قرية دجيغي بالقرب من سان دومينغو في جمهورية غينيا - بيساو. وأفيد أنه توفي هناك إثر مرضه.

(ب) باكاري ديبظيو، الذي توفي في بولوم بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ نتيجة لما تعرض له من ضروب التعذيب أثناء اعتقاله من قبل عسكريين. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن ب. ديبظيو كان متورطاً في اغتيال باكاري سان، وهو مستشار ريفي قُتل في بولوم على أيدي رجال المقاومة. وأفيد أن ب. ديبظيو قد انضم إلى المقاومة خوفاً من تعرضه للانتقام سكان القرية. ومن المرجح أن مقتله، غير المؤكد، قد حدث نتيجة مصادمات بين عناصر من الجيش ومناضلين في سبيل الاستقلال.

(ج) أنيس سامبو، وهي موظفة سابقة في أحد فنادق زيغنشور، أوقفت وقتلت في نياغيس في نيسان/أبريل ١٩٩٥ من قبل عسكريين كانوا يشتبهون بتواطئها مع الدعاة إلى الاستقلال. وأفادت الحكومة أن أنيس سامبو، الملقبة آمي، هي من الأنصار المعروفين لقوى كازامانس الديمقراطية، وأنها كانت قد

استقرت في كاندية حيث تولت رئاسة حركة النساء المنتسبات إلى الحركة المذكورة. وألقي القبض عليها في عام ١٩٩٢ ثم صدر عفو عليها، فغادرت عندئذ زيغنشور والتجأت في غامبيا.

٣٥٩- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أنه لم يصدر أي أمر بإلقاء القبض على أي من الأشخاص الثلاثة المدرجة أسماؤهم أعلاه (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

الملاحظات

٣٦٠- يساور المقرر الخاص قلق بشأن تصاعد العنف في منطقة كازامانس والأخطار التي يتعرض لها السكان المدنيون بسبب تزايد المواجهات المسلحة وزرع الألغام المضادة للأفراد. ويطالب السلطات بإجراء تحقيقات نزيهة ومتعمقة لإلقاء الضوء على جميع ادعاءات انتهاكات الحق في الحياة المرتكبة في كازامانس. وهو يدعو إلى ضرورة احترام حقوق الضحايا أو أفراد أسرهم في معرفة الحقيقة وفي العدالة والحصول على تعويض مناسب.

سنغافورة

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٦١- وجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة سنغافورة بخصوص لي تك يونغ، الذي أفيد أنه قد حكم عليه بالإعدام في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لانتجاره بالمخدرات ومن المتوقع إعدامه قريباً. وأفيد أن لي تك يونغ قرر عدم طلب استئناف الحكم الصادر بحقه (٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

٣٦٢- أبلغت الحكومة المقرر الخاص، رداً على ندائه العاجل بخصوص لي تك يونغ، أن سلطات السجون تقدم لكل سجين فور دخوله السجن شرحاً دقيقاً للإجراء المتعلق بتقديم الالتماسات، وخاصة فيما يتعلق بالمهلة الزمنية لتقديم الطلبات. ودرجت العادة على أن تطلب سلطات السجن إلى كل سجين محكوم عليه بالإعدام أن يقدم إلتماساً بالاستئناف. غير أنه، بمقتضى أحكام قانون سنغافورة، للأشخاص الذين قدموا التماسات الحرية في سحب طلباتهم إذا ما رغبوا في ذلك. ولا يرغم أحد على تقديم التماس أو على الاستمرار في تقديمه ضد إرادته. كما أبلغ المقرر الخاص أنه قد أتيحت للي تك يونغ فرصة التماس مشورة قانونية عندما قرر سحب الالتماس الذي كان قد قدمه (٩ أيار/مايو ١٩٩٧).

٣٦٣- كما وافقت الحكومة المقرر الخاص بتعليقات بشأن الفقرة ٤٣٨ من تقريره إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1997/60/Add.1)، التي تتضمن ملاحظات المقرر الخاص بشأن سنغافورة. فقد ذكرت حكومة سنغافورة أن قانون إساءة استخدام المخدرات يتمشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك الضمانات التي تكفل حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام. وشرحت الحكومة، في هذا السياق، أن المجتمع الدولي يعتبر الاتجار بالمخدرات "جريمة بالغة الخطورة"، نظراً لما يترتب عليه من آثار مروعة

من حيث المعاناة البشرية والتكاليف الاجتماعية المترتبة على المجتمع ككل. وذكرت الحكومة، علاوة على ذلك، أن من غير الصحيح وقائعي القول إن قانون إساءة استخدام المخدرات لا يوفر ضمانات كافية لافتراض براءة المتهمين بالاتجار بالمخدرات. فالفرع ١٧ من القانون المذكور يتضمن ضمانات متصلة فيه، حيث ينص على وجوب إثبات أولاً أن في حوزة المتهم مادة مخدرة خاضعة للرقابة تتجاوز الكمية المحددة بمقتضى أحكام الفرع. كما يجب إظهار أن المتهم يعلم طبيعة المادة المخدرة المعينة الخاضعة للرقابة. حينئذ فقط ينشأ افتراض الاتجار، الذي يمكن للمتهم تفنيده إذا ما أمكنه أن يبين أن المخدر الذي في حوزته هو فقط من أجل استهلاكه الشخصي (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

الملاحظات

٣٦٤- ما زال المقرر الخاص يرى أن افتراض الاتجار بالمخدرات في قانون إساءة استخدام المخدرات، الذي يحول جزئياً عبء الإثبات على المتهم، لا يتيح ضمانات كافية لافتراض البراءة وقد يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات للحق في محاكمة عادلة، ومن ثم، للحق في الحياة، حيث أن جريمة الاتجار بالمخدرات تحتّم عقوبة بالإعدام. وكذلك، يشاطر المقرر الخاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي رأيه، الذي أعرب عنه في قراره ٦٤/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ وعنوانه "تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام"، بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات لضمان تقديم طلبات استئناف إلزامية في جميع حالات عقوبة الإعدام.

إسبانيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٦٥- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الإسبانية ادعاءات بشأن انتهاك حق روسا زاران مارين في الحياة، التي توفيت يوم ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في دونوستيا عندما أصابها بطلقة بلاستيكية في بطنها أحد أفراد الشرطة الباسكية المستقلة، وخوسو زابالا سالبجي الذي عثر على جثته يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ في ضواحي بلدة إيتساسبي في إيتزار بغيبوزكوا، مصاباً برصاصة في صدره.

المعلومات الواردة

٣٦٦- أبلغت الحكومة فيما يتعلق بوفاة خوسو زابالا أن الهيئة المكلفة بإجراء التحقيقات هي قاضي التحقيق رقم ١ في إيبار. ويشار إلى أنه لا يتبين من التحقيقات ومن تقرير التشريح أي دليل على أن المسألة تتعلق بقتل، إلى أن جميع البيانات التي تضمنها التحقيق المستفيض الذي أجري لا تقود إلى نتيجة غير الانتحار (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٣٦٧- وجرى إبلاغ المقرر الخاص فيما يتعلق بوفاة روسا زاران مارين بأن القضية الجنائية قد حفظت بعد أن تبين قضائياً عدم وجود علاقة سببية بين الإصابة بالعيار المطاطي ووفاة روسا زاران مارين. غير أن

التحقيقات التي أجرتها الشرطة الباسكية المستقلة والتي أبلغت بها لجنة المؤسسات والداخلية التابعة للبرلمان الباسكي أفادت بأن أرجح سبب للإصابة هو ارتداد إحدى الطلقات المظاطية (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

سري لانكا

٣٦٨- قام المقرر الخاص بزيارة إلى سري لانكا من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ليفحص على عين المكان حالة الحق في الحياة. وترد نتائجه واستنتاجاته وتوصياته المتعلقة بالزيارة في الإضافة الثانية لتقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1998/68/Add.2). كما ترد في هذه الوثيقة الرسائل المتبادلة بين المقرر الخاص والحكومة بشأن الزيارة.

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٦٩- أحال المقرر الخاص خلال الفترة المستعجلة ادعاءات بشأن انتهاكات الحق في الحياة للأشخاص التالي ذكرهم:

(أ) كريشانثي كوماراسوامي، وراساماه كوماراسوامي، وبرينابان كوماراسوامي، ١٦ سنة، وكوروباهاران سيثامباران، الذين أفيد بأن أفراد القوات المسلحة قتلوهم في جافنا. وأفادت المعلومات الواردة أن كريشانثي كوماراسوامي قد قبض عليها يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ واغتصبت جماعيا ثم قتلت. وأفيد بأن والدتها وأخاها وأحد أصدقاء العائلة اختفوا في نفس اليوم عندما ذهبوا يفتشون عنها. وأفيد بأنه عثر على جثثهم في قبور قليلة العمق بعد مرور شهر ونصف الشهر تقريبا على الحادثة؛

(ب) سوبياه راسينديرام وأروموغام سوبرامانيام اللذان أفيد بأنهما قتلتا يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ في كانيا، بترينكومالي، على أيدي أفراد القوات المسلحة الذين أوقفوهما مع زميلين آخرين عندما كان الأربعة في طريقهم من الشغل إلى البيت؛

(ج) موظف في مستشفى جافنا الدراسي وموظف في مجلس جافنا البلدي اللذان أفيد بأنهما أطلق عليهما الرصاص وقتلا يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على أيدي أفراد من القوات المسلحة في نقطة التفتيش العسكرية في ثاتايرو في مدينة جافنا؛

(د) نارش راجادوراي الذي أفيد بأن أعضاء الفرقة الخاصة لسري لانكا في كولومبو احتجزوه يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأفيد بأنه عثر على جثته بعد ذلك ببضعة أسابيع؛

(هـ) شابة تاميلية أفيد بأنها توفيت نتيجة الإصابات التي تعرضت لها عندما اغتصبت وعذبت على أيدي أفراد القوات المسلحة يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ في مادوفيل في جافنا؛

(و) والد وابنته أفيد بأنهما طعنا حتى الموت على أيدي أعضاء القوات المسلحة يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ في كالفايال في تينماراتشي. كما أفيد بأن البنت قد اغتصبت جماعيا قبل قتلها؛

(ز) طالبة أفيد بأنها اغتصبت جماعيا وطعنت حتى الموت يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ على أيدي أعضاء القوات المسلحة في مادوفيل.

سوازيلند

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٧٠- أحال المقرر الخاص نداء عاجلا بالنيابة عن مسؤولين في اتحاد نقابات عمال سوازيلند وناشطين نقابيين آخرين بعد أن جرى إبلاغه بأن ما لا يقل عن ٢٣ من الأعضاء التنفيذيين والأعضاء العاديين في الاتحاد المذكور قد تعرضوا يوم ٣ شباط/فبراير لضرب شديد على أيدي أفراد الشرطة والجيش عندما كانوا يغادرون اجتماعاً نقابياً في إطار إضراب وطني قادته نقابة عمالية. وفي ضوء هذه الحادثة وفي ضوء إعلان مزعوم صادر عن رئيس الوزراء بأنه أمر الشرطة بأن "تطلق الرصاص للقتل" من أجل حفظ القانون والنظام خلال الإضراب، أعرب عن مخاوف بشأن الحق في الحياة والسلامة البدنية للمسؤولين في اتحاد نقابات سوازيلند وغيرهم من النقابيين (٧ شباط/فبراير ١٩٩٧).

طاجيكستان

ملاحظات

٣٧١- يكرر المقرر الخاص اهتمامه بإجراء زيارة إلى طاجيكستان ويعرب عن أسفه لأنه لم يرد أي رد في هذا الصدد على الرغم من الطلبات العديدة الموجهة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦.

تايلند

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٧٢- أحال المقرر الخاص إلى حكومة تايلند ادعاءات بشأن انتهاك الحق في الحياة للأشخاص التالي ذكرهم:

(أ) الأشخاص الذين زعم أنهم قتلوا على أيدي أفراد القوات المسلحة في ميانمار في هجمات شنت على مخيمات اللاجئين في تايلند: آي بيين، وآي بون، ويو باو غا، وذلك في الهجوم الذي شن على المخيم رقم ٢ للاجئين في كاراني يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أو نتيجة لذلك الهجوم؛

(ب) الأشخاص الذين زعم أنهم قتلوا على أيدي أفراد جيش كارين البوذي الديمقراطي، وهو ميليشيا كارينية يدعى أنها تتلقى دعم المجلس الحكومي لإعادة إحلال القانون والنظام، في هجمات شنت على مخيمات اللاجئين في تايلند: شخص لم تحدد هويته، أفيد بأنه تاجر تايلندي قتل خلال هجوم شن على مخيم اللاجئين دون با كيافغ يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وشخص لم تحدد هويته قتل في هجوم

شن على مخيم اللاجئين هواي كالوكي يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وناو إيه غلو بي، المعروف باسم ماو إيواك مو، والذي قتل في هجوم شن على مخيم اللاجئين ماي لا (بيه كلاو) يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

المعلومات الواردة

٣٧٣- ذكرت حكومة تايلند ردا على الادعاءات المحالة إليها خلال عام ١٩٩٧ أن الهجمات التي أسفرت عن الوفيات المعنية شنتها فرق ميانمار التابعة للمجلس الحكومي لإعادة إحيال القانون والنظم وجيش كارين البوذي الديمقراطي. كما جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن حكومة تايلند بذلت قصارى جهودها لمحاولة تسوية الوضع، بما في ذلك اتخاذ تدابير رامية إلى منع انتهاك سيادة تايلند وشن المزيد من الهجمات على من يلتمسون اللجوء في أراضي تايلند وتعزيز القوات التي تحمي المناطق الضعيفة الواقعة بالقرب من الحدود وتغيير مواقع مخيمات المشردين داخل إقليم تايلند ووزع وحدات استطلاع لإجراء دوريات في المناطق المحيطة بمواقع المخيمات (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

٣٧٤- كما قدمت الحكومة ردا على حالتين كانتا قد أحيلتا إليها خلال عام ١٩٩٦. وبيّنت الحكومة ردا على حالة ثونغ - إين كايواثا أن الشرطة تحتجز شخصين مشتبهاً فيهما وأن القضية قد أحيلت إلى مكتب المدعي العام ليقوم بشأنها دعوى جنائية. كما ذكرت الحكومة أنه يعتقد أن قتل ثونغ - إين كايواثا متصل بنزاع نشب بينه وبين أنصار مصنع معالجة النفايات المزعم إقامته في المنطقة وأنه يجري جمع الأدلة بما يمكن من القبض على الأشخاص الذين يعتقد بأنهم كانوا وراء قتله.

٣٧٥- وأبلغت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بقضية يون بونكهونتود أنه قتل عندما حاول الفرار في أثناء عملية كانت تنفذها الشرطة للبحث عن أشخاص متورطين في زراعة مادة القنب الهندي. كما أبلغ المقرر الخاص بأن موظف الشرطة المسؤول قد حبس واتهم بارتكاب عملية قتل غير شرعية نظرا إلى تقديم شكوى ونظرا إلى أن هذا الفعل فيه شطط وأن الشخص المعني لم يقاوم في الواقع القبض عليه. وبالإضافة إلى ذلك، استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن يون بونكهونتود عضو عادي في جماعة الضغط "محفل الفقراء" وليس قائدا لها (١٨ آذار/مارس ١٩٩٧).

ملاحظات

٣٧٦- يرغب المقرر الخاص في إسداء شكره إلى حكومة تايلند على ما قدمته من ردود.

توغو

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٧٧- أحال المقرر الخاص إلى حكومة توغو ادعاءات بشأن وفاة شخصين حددت هويتهم وهما السيد آزوتي، النقيب في الدرك (الجنדרمة) الذي قيل إن أفرادا من القوات المسلحة التوغولية اغتالوه يوم ٢٧

كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بإطلاق عدة عيارات نارية في ظهره؛ والسيد توماس روبريشت، وهو مستشار سفارة ألمانيا في توغو، الذي قيل إن بعض العسكريين اغتالوه يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ عند نقطة تفتيش بعد أن رفض أن تفتش سيارته بصفته دبلوماسياً.

ملاحظات

٣٧٨- يأسف المقرر الخاص لأنه لم يرد أي رد من الحكومة حتى وقت وضع التقرير. وهو يشعر بالقلق إزاء ادعاءات الإعدام بلا محاكمة التي ما زالت تنسب إلى أفراد الجيش وإزاء ما ينعمون به من حصانة من الجزاء.

تونس

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٧٩- تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأنه ما زالت تحدث في تونس انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها انتهاكات للحق في الحياة.

٣٨٠- وأحال المقرر الخاص إلى السلطات التونسية ادعاء يفيد بأن الشيخ مبروك زران، وهو صحفي وعضو في حركة النهضة قبض عليه في عام ١٩٩٠، يعتقد أنه توفي في السجن يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٧. ويدعى أنه كان مصاباً بمرض شديد وأنه لم يتلق الرعاية الطبية المناسبة.

تركيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٨١- استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أن عمليات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ما زالت تجري في البلد في إطار النزاع الجاري بين السلطات التركية وحزب العمال الكردستاني. وأفادت التقارير الواردة بأن النساء والأطفال لم يكونوا في مأمن من هجمات كلا الجانبين في النزاع. وقيل إن مئات القرى قد دمرت وشرّد أكثر من مليوني نسمة منذ بدء النزاع. وأفيد بأن الأساليب المستخدمة لإفراغ القرى من أهاليها تشمل عمليات القتل والاختفاء والعنف الجنسي وتدمير الحقول وإتلاف مخزونات الغذاء. وأفيد بأنه تم إخلاء ٦٩ قرية في مقاطعة سيفاس ونحو ١٠٠ قرية في مقاطعة إيرزروم خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٦.

٣٨٢- كما تلقى المقرر الخاص معلومات بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات قتل ارتكبتها أعضاء حزب العمال الكردستاني وغيره من جماعات المعارضة المسلحة مثل الحزب الشيوعي الثوري التركي وجيش التحرير التركي للفلاحين والعمال.

٣٨٣- كما جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن حالة الطوارئ قد ألغيت في مقاطعات بنغول وبيتليس وباتمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٣٨٤- وبالإضافة إلى ذلك، استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن البرلمان التركي اعتمد يوم ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ قانوناً يقلص مدة الاحتجاز التي يخضع لها "المعتقلون لأسباب أمنية"، أي الأشخاص المعتقلون بسبب ارتكاب جرائم تقع تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩١ و/أو ضمن اختصاص محاكم أمن الدولة. وقلصت من ٣٠ يوماً إلى ١٠ أيام في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ ومن ١٥ يوماً إلى ٧ أيام في المناطق الأخرى فترات الاحتجاز التي يخضع لها المعتقلون لأسباب أمنية والمتورطون في جرائم جماعية، أي الجرائم التي يقترفها ثلاثة أشخاص أو أكثر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدة الاحتجاز القصوى السارية على الجرائم الجماعية التي لا تخضع لاختصاص محاكم أمن الدولة قلصت من ٨ أيام إلى ٧ أيام بموجب هذا القانون. كما ينص القانون على أنه يحق للمعتقلين الاستعانة بمحامٍ بعد مرور أربعة أيام على احتجازهم.

٣٨٥- وأحال المقرر الخاص نداءين عاجلين إلى الحكومة بالنيابة عن أشخاص أفيد بأنهم تلقوا تهديدات بالقتل. ووجه النداء العاجل الأول بالنيابة عن عبد الرحمن موستاك، رئيس قرية ياسيليورت، الذي قدم التماساً إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها القرويون في عام ١٩٨٩ على أيدي قوات الأمن التركية. كما وجه النداء بالنيابة عن القرويين الذين تصرفوا بصفتهم مدعين وشهوداً في القضية. وأفادت المعلومات التي استرعي إليها انتباه المقرر الخاص بأن أعمال المضايقة والتخويف كانت تقترب منهم على أيدي حراس القرية. كما استرعي انتباه المقرر الخاص في هذا الإطار إلى أن القرويين منحوا في آذار/مارس ١٩٩٤ تعويضاً من الحكومة بعد تسوية ودية تم التوصل إليها مع السلطات التركية (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). كما وجه نداء عاجل بالنيابة عن خليل صابر كاراساداغلي، رئيس فرع دياربكر رقم ٢ للنقابة التركية لعمال الطاقة والمياه والغاز (Tes-Is) بعد أن كان قد تلقى تهديدات بالقتل يوم ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأفادت المعلومات الواردة بأن أفراد الشرطة قبضوا عليه يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وحاولوا تخويفه لحمله على أن يتصرف بمثابة مخبر للشرطة غير أنه أفيد بأنه أفرج عنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في الجلسة الأولى التي جرت أمام محكمة دياربكر لأمن الدولة. وأفيد بأنه بدأ يتلقى تهديدات بالقتل بعد الإفراج عنه (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

٣٨٦- وبالإضافة إلى ذلك، وجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن جمشيد هاشمي وهو ملتزم لجوء إيراني أفيد بأنه سيعاد إلى إيران يوم ٣ أو ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ لأنه لم يسجل نفسه بوصفه ملتزم لجوء في غضون خمسة أيام من وصوله إلى البلد. وأُعرب عن مخاوف من أن يواجه خطراً جسيماً بالتعرض للإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي إذا أعيد إلى إيران وذلك نظراً إلى أنه أفيد بأن عدة أفراد من أسرته قد اعدموا في إيران وأنه أُلُفِغ بأن السلطات تبحث عنه بسبب توزيعه منشورات صادرة عن منظمة فدائيي الشعب الإيراني. وطلب المقرر الخاص إلى حكومة تركيا أن تمتنع عن طرده من البلد (٣ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٣٨٧- وبالإضافة إلى ذلك، أحال المقرر الخاص ادعاءات بشأن انتهاك حق ٢٣ شخصاً في الحياة. والأشخاص المعنيون هم التالي ذكرهم:

(أ) الأشخاص الذين قتل إنهم قتلوا بينما كانوا محتجزين: محمود اونينارتي الذي أُفيد بأنه عثر على جثته المشوهة يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالقرب من أديمان بعد أن كان ثلاثة من رجال الشرطة قد اعتقلوه لاستجوابه في ليسي يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وأتيلا كوركماض الذي أُفيد بأنه عثر على جثته المشوهة يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالقرب من أديمان بعد أن كان قد اعتقل يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في ديار بكر؛ وتوكيف كسوم الذي أُفيد بأنه عثر على جثته يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بالقرب من أديمان بعد أن كان قد احتجز يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في ديار بكر؛ وأيوب كاراباي وماهر كاراباي اللذان أُفيد بأنه عثر على جثتيهما بالقرب من قرية نارلي في شوكورشا بعد أن كانا قد اعتقلا يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على أيدي أفراد يُعتقد أنهم موظفو شرطة؛ ورضوان كراكوش الذي أُفيد بأنه عثر على جثته يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ بعد أن كان قد قبض عليه أعضاء فرقة مكافحة الإرهاب يوم ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥؛ وظاهر أوضر وعلي شيتينكايا اللذان أُفيد بأنه عثر على جثتيهما بالقرب من قرية مالابو في بايكان بعد مرور أسبوع على احتجاجهما على أيدي موظفي شرطة في سيرت يوم ٢ أيار/مايو ١٩٩٦؛

(ب) الأشخاص الذين قتل إن الشرطة قتلهم: سيتين كارالويون، البالغ من العمر ١٤ سنة، الذي أُفيد بأنه أصيب برصاصة في رأسه يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في مخفر شرطة ناغاضلار في مرسين؛ وعرفان أغداس، البالغ من العمر ١٧ سنة، الذي أُفيد بأنه أصيب برصاصة وقتل يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦ في اسطنبول على أيدي أفراد الشرطة عندما كان يوزع مجلة سياسية وحاول الإفلات من القبض عليه؛ وديلان بيرم، البالغ من العمر سنتين، وباريوان بيرم، البالغ من العمر ٦ سنوات، والدهما عمر بيرم، الذين أُفيد بأنهم قتلوا خلال غارة شنت على بيتهم يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ في أضنة، وحنيفي غوركمان الذي أُفيد بأنه عثر على جثته يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على الطريق المؤدية إلى نصيبين بالقرب من مركز درك أوشيول بعد أن كان قد تلقى تهديدات من الشرطة ألا يذهب إلى نصيبين وقد اختفى يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بعد أن قصد تلك المدينة؛

(ج) الأشخاص الذين ذكر أن أفراد قوات الأمن قتلهم: يوض غولدن الذي أُفيد بأنه عثر على جثته بين كولب وليسي بعد أن كان قد اختطف يوم ٢ أيار/مايو ١٩٩٦؛ وعبدالله كانان الذي أُفيد بأنه عثر على جثته مشوهة يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦ على طريق ايسنديري وبأنه اختطف يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بين يوكسيكوف وحكاري على أيدي أفراد القوات المسلحة المنتمين إلى مغاوير جبال يوكسيكوف؛

(د) الأشخاص الذين ذكر أن حراس القرية قتلهم: أحمد آتوغ، وشكرو ديمير، وعبد القادر ديمير، وحسنو دلمن، وحتى ألغان (أنثى) الذين أُفيد بأنهم قتلوا في أيار/مايو ١٩٩٥ على أيدي حراس القرية عندما كانوا عائدین إلى بودالكي بعد أن كان أفراد القوات المسلحة قد اعتقلوهم لفترة وجيزة. وأفادت المعلومات الواردة بأن حراس القرية قاموا في نيسان/أبريل ١٩٩٥ بإضرام النيران في عدة منازل في بودالكي وتهديد القرويين بالقتل ما لم يصيروا حراس القرية وذلك عقب مقتل ابن زعيم حراس القرية في مديات على أيدي أعضاء حزب العمال الكردستاني؛

(هـ) الأشخاص الذين ذكر أن أفراد فرقة العمليات الخاصة قتلوهم: محمد ناصر آكنسي الذي أُفيد بأنه أُردي قتيلا رميا بالرصاص يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ في بوداكلي؛ وعثمان أُنسار الذي أُفيد بأنه قتل يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥ في نقطة تفتيش بالقرب من بوداكلي.

الرسائل الواردة

٣٨٨- وافقت الحكومة المقرر الخاص بردود على الادعاءات المحالة إليها خلال عام ١٩٩٦ وعلى النداءات العاجلة والادعاءات المحالة إليها خلال عام ١٩٩٧.

٣٨٩- وردا على الادعاءات المحالة خلال عام ١٩٩٦، أُبلغ المقرر الخاص بما يلي. فيما يتعلق بحالة مصطفى دولك، أُبلغ المقرر الخاص بأن هذه الحالة قيد نظر القضاء وأن هذا الشخص توفي نتيجة جرح تسبب فيه مسدس انطلق خلال صراع جرى بينه وبين موظف شرطة. أما فيما يتعلق بحالات عبدالله الهان ونيت الله الهان وحليم كايا وأحمد كايا ورمضان ناس وعلي ناس وبشير ناس وأربعة أشخاص لم تحدد هويتهم، فقد أبلغت الحكومة بأنهم توفوا في هجوم شنه أعضاء حزب العمال الكردستاني على الحافلة الصغيرة التي كانوا يسافرون على متنها وأن هذه الحالة قيد نظر القضاء. وذكر أن ضحايا هذا الهجوم هم عبدالله الهان ونيت الله الهان وحليت كايا وأحمد كايا ورمضان أورش وعلي ناس وبشير ناس وعبدالله يلماض وحامد يلماض ومحمد أولتر ولقمان أوضدمير (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧). كما جرى إبلاغ المقرر الخاص بأنه قُدمت تعويضات لأسر يلماض وأوضدمير وناس وأونر (٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). أما فيما يتعلق بصلاح الدين إكين وحجي يوسف دالوغلو وقدريري أوساي وشخص لم تحدد هويته، فقد جرى إبلاغ المقرر الخاص بأنهم توفوا في اشتباكات جرت مع الشرطة خلال عملية شنت ضد حزب العمال الكردستاني. وأعلنت الحكومة، رداً على حالة محمد سنييجيت، أنه قتل في اشتباك جرى مع الشرطة (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وفيما يتعلق بحالة سيهموس ياووس، جرى إبلاغ المقرر الخاص بأنه لم يُعثر على أي معلومات عن هذه الحادثة وأنه لا توجد في مقاطعة سيرناك أي قرية تُسمى كوسلوكباجي (٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٣٩٠- رداً على الادعاءات المحالة خلال عام ١٩٩٧، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بما يلي. ذكر أن حالات عبدالله كنان وأتيلا كوركماز ورضوان كراكوش ومحمد ناصر أكينجي هي قيد التحقيق. ورداً على حالة سيتين كاراكويون، جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن هذه الحالة قيد نظر القضاء. غير أنه تبين أن الضحية قُتل نتيجة انطلاق عذوي لمسدس أحد أفراد الشرطة. أما فيما يتعلق بعرفان أغداس، فقد ذكرت الحكومة أنه كان مسلحاً ويحمل وثائق لحزب/جبهة التحرير الشعبية الثورية وأنه قتل عندما تجاهل انذارات ثلاثة من رجال الشرطة كانوا يلاحقونه. وردا على حالات ديلان بيرم وبريوان بيرم وعمر بيرم، جرى إبلاغ المقرر الخاص بأنه جرى اشتباك في بيت بيرم بين أشخاص وبين أفراد الشرطة الذين كانوا يعتزمون تفتيش البيت وأن الاشتباك توقف نتيجة انفجار في البيت عُثر على إثره على الأشخاص الثلاثة قتلى. أما فيما يتعلق بحالة توفيق كوسون، فقد ذكرت الحكومة أن الضحية ليس له سوابق مع الشرطة. وردا على الادعاء المتعلق بانتهاك الحق في الحياة لحتي الغان وأحمد آتوغ وشكرو ديمير وعبدالقادر ديمير وحسنو ديلمن، فقد أبلغت الحكومة بأن التحقيقات التي أُجريت أفادت بأن حتي الغان وحسنو ديلمن كانا يعيشان في أزمير وأن أحمد آتوغ أصبح يعيش في نصيبين. أما فيما يتعلق بحالة عثمان أشار فقد أبلغت الحكومة بأن عثمان أشار قُتل

على أيدي أعضاء حزب العمال الكردستاني وأن الحالة قد أحييت إلى محكمة أمن الدولة بديار بكر (٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧).

٣٩١- ورداً على النداءات العاجلة المحالة خلال عام ١٩٩٧، جرى إبلاغ المقرر الخاص بما يلي. فيما يتعلق بالنداء العاجل الموجه بالنيابة عن جمشيد هاشمي، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن هذا الأخير مُنح مركز اللجوء في إسبانيا وأنه سُمح له بالبقاء في اسطنبول لمدة شهرين لاستكمال الاجراءات اللازمة (٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧). ورداً على النداء العاجل الموجه بالنيابة عن عبدالرحمن موستك وغيره من قرويي ياسليورت، تلقى المقرر الخاص معلومات مرجعية عن نزاع قائم بين عبدالرحمن موستك وعبدالله مدق حول تقاسم التعويض النقدي المدفوع فيما يتصل بقرار اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان.

متابعة طلب إجراء زيارة

٣٩٢- ذكّر المقرر الخاص الحكومة بأنه لم يسجل أي تقدم فيما يتعلق بطلب زيارة البلد، وهو طلب وُجّه في عام ١٩٩٢ لتمكينه من إجراء تقييم أفضل للادعاءات الواردة (٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧).

ملاحظات

٣٩٣- يرغب المقرر الخاص في اسداء شكره إلى الحكومة لما قدمته من ردود. ونظراً إلى أن أغلبية من توفوا في الحجز خلال السنوات الماضية هم فيما أُفيد معتقلون لأسباب أمنية، فإن المقرر الخاص يرحب بتقليص فترات الاحتجاز وبتحسين حق هؤلاء المعتقلين في الوصول إلى المحامين. كما يرى المقرر الخاص أن إلغاء حالة الطوارئ في مقاطعات بينغول وبيتليس وباتمان يشكل تطوراً إيجابياً نظراً إلى أنه قيل إنه توجد صلات بين حالة الطوارئ القائمة واستمرار الإفلات من العقاب في تلك المناطق.

٣٩٤- غير أن المقرر الخاص ما زال في الوقت نفسه قلقاً ازاء انتهاكات الحق في الحياة المرتكبة ضد المدنيين في إطار النزاع الجاري بين السلطات التركية وحزب العمال الكردستاني. والمقرر الخاص، بينما يقر بأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها قتل المدنيين، تقترب أيضاً من جانب أعضاء حزب العمال الكردستاني، يكرر أن الحق في الحياة حق مطلق وينبغي احترامه حتى في الظروف الاستثنائية.

٣٩٥- ويكرر المقرر الخاص رغبته في زيارة تركيا ويلاحظ مع الأسف أنه لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد في هذا العام أيضاً.

تركمانستان

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٩٦- أحال المقرر الخاص إلى حكومة تركمانستان نداءً عاجلاً بالنيابة عن غولجلدي آنانيازوف الذي أُفيد بأنه سجن بعد مظاهرات مناهضة للحكومة جرت يوم ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥. وأُعرب عن مخاوف على حياته

نظرا إلى أنه أُفيد بأنه اعتقل في سجن الأمن الأقصى في آشفاباد مع مجرمين عنيفين أُفيد بأن السلطات حرصتهم على ايدائه (٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٣٩٧- كما أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن أحمد سريغولوف ويغشيمراد وأرمن نرسيسيان الذين أُفيد بأنه صدر عليهم حكم بالاعدام يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ أو نحو ذلك التاريخ عن المحكمة العليا التي عملت في هذه القضية بمثابة محكمة ابتدائية، والذين ليس لديهم بالتالي أي حق للطعن في الحكم أمام هيئة قضائية مستقلة أعلى (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

٣٩٨- وفي الختام، وجه نداء عاجل بالنيابة عن آشير جيلي سادييف الذي أُفيد بأن محكمة مدينة آشفاباد حكمت عليه بالاعدام يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ بسبب الإتجار بالمخدرات. وأفادت المعلومات الواردة بأن التهم الموجهة إليه تهم مفتعلة وذلك فيما أُفيد بسبب تواصل صلته بمعارض للحكومة (٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

أوكرانيا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٣٩٩- جرى ابلاغ المقرر الخاص بما ذكر من أن وزارة العدل الأوكرانية أكدت يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ تنفيذ ١٣ حكما بالاعدام في أوكرانيا خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٩٧. وأُفيد بتنفيذ عملية اعدام بعد ٥ أيار/مايو ١٩٩٧، وهو تاريخ توقيع أوكرانيا على البروتوكول رقم ٦ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أن ٧٣ شخصا قد حكم عليهم بالاعدام خلال نفس الفترة.

٤٠٠- وأحال المقرر الخاص إلى حكومة أوكرانيا نداءين عاجلين متصلين بفرض عقوبة الاعدام على أشخاص أُفيد بأنهم عذبوا أو أسيئت معاملتهم لانتزاع اعتراف بالذنب. كما ذكر المقرر الخاص الحكومة في هذين الكتابين بأن الحكومة التزمت، عندما انضمت إلى مجلس أوروبا يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ووقعت على البروتوكول رقم ٦ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بفرض وقف فوري على تنفيذ عمليات الإعدام وإلغاء عقوبة الإعدام. ووجه النداء العاجل الأول بالنيابة عن هيولا كوخليتس وآلكسي غاغا (١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧)، ووجه النداء الثاني بالنيابة عن سرغاي رومانوف (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

الرسائل الواردة

٤٠١- أبلغت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بالنداء العاجل الموجه بالنيابة عن هيولا كوخليتس وألكسي غاغا أن ذنب الشخصين قد ثبت ودعم ببيانات شهود واستنتاجات خبراء وأدلة مادية وغير ذلك من المواد في ملف القضية. وبيّنت الحكومة أيضاً أن الإشارات في مرحلة الطعن إلى انتهاك حق كوخليتس في الدفاع عن نفسه وإلى أنه قدّم شهادة كاذبة خلال فحص القضية التمهيدي إشارات لا أساس لها من

الصحة نظراً إلى أن الأدلة التي فحصتها المحكمة نضت تلك الإشارات. وذكرت الحكومة في الختام أن عقوبة الإعدام الاستثنائية فُرضت عليهما وفقاً لمتطلبات القانون (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

ملاحظات

٤٠٢- يُسدي المقرر الخاص شكره إلى الحكومة للرد المقدم، غير أنه يأسف لأن هذا الرد لا يتناول القضية الرئيسية موضع الانشغال، أي ما اتخذته الحكومة من تدابير لوقف تنفيذ عمليات الإعدام وإلغاء عقوبة الإعدام، وهو التزام التزم به بموجب الانضمام إلى مجلس أوروبا والتوقيع على البروتوكول رقم ٦ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الإمارات العربية المتحدة

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٠٣- أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن دنايان راينكشان، ومولان كانومال دايو أنندان، وسيام سوندر ساليشا أمين، وهم مواطنون هنود أُفيد بأنهم حكم عليهم بالإعدام يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ورُفضت طعونهم يوم ٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ على الرغم من أن الدية قد دفعت إلى أسر المتوفين التي تنازلت فيما بعد عن العقاب المفروض عليهم (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧).

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

متابعة

٤٠٤- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة بلاغ متابعة بشأن عدة حالات لم ترد عليها الحكومة خلال عام ١٩٩٦.

٤٠٥- وطلب المقرر الخاص فيما يتعلق بقضية شيجي لابييتي ابلاغه بالأسباب التي دفعت السلطة المعنية بالشكاوى المرفوعة ضد الشرطة إلى عدم فرض إجراءات تأديبية على الموظفين المتورطين في وفاته. كما أعرب المقرر الخاص عن قلقه لأنه أُفيد بأن ما من أحد قدم إلى العدالة أو اتخذت ضده إجراءات تأديبية بسبب هذه الجناية على الرغم من أن شيجي لابييتي قُتل بصورة غير شرعية.

٤٠٦- أما فيما يتعلق بقضايا دجون أورالي، ودينيس ستيفنس، وكينش سيفرين، وآلتون مانيغ وريتشارد أوبراين، وواين دوغلاس، وليون باترسون، وديرموت ماكشايين، وبيرس دجوردان، وباتريك فونيكان، فقد طلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تبلغه بأي تطورات أخرى حصلت في هذا الصدد نظراً إلى أن الحكومة كانت قد أبلغته بأن هذه القضايا كانت إما قيد التحقيق أو قيد نظر القضاء.

٤٠٧- كما التمس المقرر الخاص المزيد من الايضاحات عن إجراء التحقيقات في المملكة المتحدة، ولا سيما التباينات القائمة في هذا الإجراء بين انكلترا وبلاد الغال من ناحية وأيرلندا الشمالية من ناحية أخرى. وطلب المقرر الخاص معرفة ما هو قرار "القتل غير المشروع" في انكلترا وبلاد الغال وما هي وظيفة التحقيق إن لم تكن "الإعراب عن وجهات نظر" حول مسائل المسؤولية المدنية والجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، طرح المقرر الخاص سؤالاً حول سبب اعتبار أوجه التباين القائمة بين إجراء التحقيقات في انكلترا وبلاد الغال من ناحية، وأيرلندا الشمالية من ناحية أخرى، ذات صبغة إجرائية. وطلب في الختام ابلاغه بأسباب إبقاء أوجه التباين بين الإجراءين.

٤٠٨- وفيما يتعلق بما يريد فاريل ودانييل ماك كان وشون سافادج، وهم ثلاثة أعضاء في الجيش الجمهوري الأيرلندي قتلوا بالرصاص على أيدي أعضاء القوات المسلحة البريطانية في جبل طارق في آذار/مارس ١٩٨٨ وأحال المقرر الخاص قضاياهم في عام ١٩٨٨، طُلب تقديم معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة على ضوء قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن هذه القضية.

جمهورية تنزانيا المتحدة

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٠٩- أحال المقرر الخاص خلال الفترة المستعرضة نداءين عاجلين إلى الحكومة. ووجه النداء العاجل الأول بالنيابة عن لاجئين بورونديين في تنزانيا. وكان قد تم الاعراب عن مخاوف على أرواحهم إذا أُعيدوا إلى بوروندي وذلك على ضوء التقارير التالية. أفادت المعلومات الواردة بأن ٤٨ لاجئاً قتل منهم أُعيدوا قسراً إلى بوروندي يوم ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قُبض عليهم لدى عودتهم وأُعدموا بلا محاكمة في اليوم التالي. وبعد ذلك، أُفيد بأن ١٢٦ لاجئاً بوروندياً نُقلوا قسراً من تنزانيا إلى بوروندي يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وأن أفراد القوات المسلحة البوروندية أطلقوا النار على ١٢٢ منهم وقتلواهم في نفس اليوم (٥ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٤١٠- كما وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن نحو ١٠٠ مواطن زائيري أُعرب فيه عن مخاوف على أرواحهم وسلامتهم البدنية لو عادوا إلى زائير. وأُفيد بأن بعضهم أعضاء مرموقون في الحزب السياسي للرئيس موبوتو بمن فيهم سانغانيرو لوجي وكاتينبو أمري وأُفيد بأن غيرهم يعرفون بأنهم معارضون سياسيون أو منتقدون لتحالف القوات الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو. وكان قد جرى ابلاغ المقرر الخاص بأن هؤلاء المواطنين الزائيريين قد احتجزتهم دائرة الهجرة في مدينة كيغوما في تنزانيا وأن السلطات أمرتهم بمغادرة تنزانيا بحلول يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧ وبالعودة إلى زائير (١٦ أيار/مايو ١٩٩٧).

٤١١- وطلب المقرر الخاص إلى الحكومة في كلا النداءين العاجلين أن تمتنع عن إعادة هؤلاء الأشخاص إلى وطنهم وأن توافيه بالمعلومات المتصلة بالادعاءات وبالقرار المتخذ في هذه المسألة.

الرسائل الواردة

٤١٢- جرى ابلاغ المقرر الخاص رداً على النداء العاجل الموجه بالنيابة عن نحو المائة زائيري الذين احتجزتهم دائرة الهجرة في مدينة كينغوما أنه لم تتم إعادة أي مواطن زائيري إلى وطنه حتى ذلك الوقت وأن نحو ٤٠٠٠ زائيري، يعتبر أن معظمهم أعضاء في الميليشيات، قد طلبوا طوعاً إعادتهم إلى وطنهم وأنه يجري اتخاذ ترتيبات لعقد مشاورات حول هذه المسألة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتها تنزانيا وزائير سابقاً (٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧).

الولايات المتحدة الأمريكية

٤١٣- زار المقرر الخاص الولايات المتحدة الأمريكية من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ليفحص على عين المكان حالة الحق في الحياة، ولا سيما فيما يتعلق بعقوبة الإعدام واستخدام القوة من جانب موظفي انفاذ القوانين. ويرد ما توصل إليه المقرر الخاص من نتائج واستنتاجات وتوصيات بشأن زيارته في الإضافة الثالثة إلى تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1998/68/Add.3). كما ترد في هذه الوثيقة جميع الرسائل المتبادلة بين المقرر الخاص والحكومة فيما يتعلق بالزيارة.

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤١٤- وجه المقرر الخاص ١١ نداءً عاجلاً بشأن عقوبات الإعدام المفروضة في الولايات التالية: أريزونا (١)، جورجيا (١)، ميسيسيبي (١)، ميسوري (٣)، أوريغون (١)، تكساس (٢)، فرجينيا (٢). ووجهت النداءات العاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالي ذكرهم:

(أ) الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام بعد محاكمة يزعم أنها لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة المنصفة، بما في ذلك نقص الدفاع المناسب: ايليس واين فالكار (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ريتشارد زايتفوبل (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، جوزيف أوديل (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، روزفالت بولار (٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧)، جوزيف ستانلي فولدر (٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧)، ماريو بنجامين مورفي (١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧)، آلان دجيفري بانيسستير (٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، كينيث رانسوم (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)؛

(ب) شخص حكم عليه بالإعدام دون استيفاء حقه في الطعن في الأحكام الصادرة ضده أو في التماس الرأفة: هاري مور (٧ أيار/مايو ١٩٩٧)؛

(ج) شخص حكم عليه بالإعدام رغم إصابته بالتخلف العقلي: رامون مارتينيز فيلاريال (٧ أيار/مايو ١٩٩٧)؛

(د) شخص حكم عليه بالإعدام على الرغم من أنه دون الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجريمة: آزيكوي كامبولي (٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٤١٥- ويدرك المقرر الخاص أن الأشخاص السبعة التالي ذكرهم الذين وجه بالنيابة عنهم نداء بين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قد اعدموا فيما بعد: إيليس واين فالكار، وريتشارد زيتفوجل، وهاري مور، وجوزيف أوديل، وماريو بنجامين مورفين وآلان دجيفري بانستر، وكينيث رانسوم.

الرسائل الواردة

٤١٦- قدمت الحكومة رداً في شكل وصف للضمانات القانونية المتاحة للمدعى عليهم في الولايات المتحدة في القضايا الجنائية، ولا سيما الضمانات القانونية الخاصة بالحالات التي تنطوي على عقوبة الإعدام وذلك رداً على النداءات العاجلة التالية التي أحالها المقرر الخاص: إيليس واين فالكار (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ريتشارد زيتفوجل (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، روزفالف بولارد (٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧)، هاري مور ورامون مارتينيز - فيلاريال (١٣ أيار/مايو ١٩٩٧)، جوزيف ستانلي فاوادر (٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، ماريو بنجامين مورفي (١٩ آب/أغسطس ١٩٩٧)، آلان دجيفري بانستر (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، كينيث رانسوم (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

٤١٧- وقدمت الحكومة بالإضافة إلى ذلك المزيد من المعلومات عن الحالات التالية:

(أ) جوزيف أوديل. جرى إبلاغ المقرر الخاص أن المحكمة العليا أوقفت اعدام جوزيف أوديل يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر وأن المحكمة وافقت يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر على مراجعة قضيته. وأوضح أن وقف تنفيذ اعدامه لم يكن متصلاً بادعائه البراءة، وهو ادعاء رفضه جميع القضاة الأربعة عشر الذين راجعوا قضيته، وأن فحص الحامض الخلوي الصبغي بيّن في الواقع تجانساً بين دم الضحية وبقعة دم على سترته (١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧):

(ب) رامون مارتينيز - فيلاريال. قدمت الحكومة موجزاً للدعوى ثم أبلغت المقرر الخاص بأن اعدامه قد أرجئ لتاريخ غير محدد ريثما تعقد محكمة الاستئناف الدائرية التاسعة في الولايات المتحدة جلسة بشأن التماسه الذي يعلن فيه أنه عديم الأهلية ليُعدم (٢٠ و ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧):

(ج) هاري مور. جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن هاري مور أُعدم يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧ مثلما كان مقرراً وأن إدانته طعن فيها بصورة أوتوماتيكية أمام المحكمة العليا لولاية أوريغون وأن تاريخ إعدامه لم يحدد إلا بعد الانتهاء من الطعن. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن هاري مور كان يتمتع بالحق في أن يطلب إلى السلطة التنفيذية تحويل اعدامه إلى السجن مدى الحياة أو التماس عفو من السلطة التنفيذية (٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧):

(د) آلان دجيفري بانستر. جرى إبلاغ المقرر الخاص بالدعوى وباعدامه يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على نحو ما كان مقرراً (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧):

(هـ) آزيكوي كابلوي. جرى ابلاغ المقرر الخاص بأن هذا الشخص لم يعد يواجه امكانية الاعدام نظراً إلى أنه حُكم عليه يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالسجن لمدة ٢٥ سنة لأنه قام باختطاف سيارة وكان شريكاً في عملية اغتيال بعد وقوعها (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧)؛

(و) ماريو بنجامين مورفي. جرى ابلاغ المقرر الخاص بأن هذا الشخص قد أُعدم يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على نحو ما تقرر. كما شُدد على أنه على الرغم من أن قاضي المحكمة الدائرية الفدرالية ومحكمة الطعون الفدرالية قررا أن ادعاء مورفي فيما يتعلق باتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية بطل لأنه فشل حتى في إقامة الدعوى في محكمة الولاية، فإن كلا المحكمتين الفيدراليتين خلصتا إلى أن ماريو بنجامين مورفي لم يتضرر بالانتهاك المزعوم نظراً إلى أنه أقر بالاغتيال وأنه كان ممثلاً من طرف محام كفاء ظل يدافع عنه طوال المحاكمة (٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)؛

٤١٨- كما قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رداً على عدة قضايا أُحيلت إليها خلال عام ١٩٩٦. وردا على قضيتين آنتوني باييز وآنبيال كاراسكيلو، بيّنت الحكومة أن القضيتين قيد تحقيق وزارة العدل. أما فيما يتعلق بقضية آسوون واتسون، فقد جرى ابلاغ المقرر الخاص بأن القضية قيد التحقيق في مكتب مدعي الولايات المتحدة في نيويورك ودائرة حقوق الإنسان في وزارة العدل. كما جرى ابلاغ المقرر الخاص بأنه لا تتوافر أي معلومات من وزارة العدل بشأن قضية فرانكي أرزويغا (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

أوروغواي

٤١٩- قدمت الحكومة نسخة من قرار اتهام رجال الشرطة المعنيين في قضية فيرناندو موروني (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وأُرفقت الحكومة في هذا الصدد نسخة من قرار الاستئناف الصادر عن محكمة الاستئناف الذي يؤكد اتهام ٣ من رجال الشرطة فيما يتصل بالأحداث التي أسفرت عن وفاة فيرناندو موروني (١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧).

فنزويلا

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٢٠- جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن قوات أمن الدولة قتلت ما مجموعه ٢٧٤ شخصا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأشار أيضا إلى أن رجال الشرطة قتلوا في العديد من هذه الحالات جانحين بعد اشتباكات جرت فيما بينهم. وأفيد بأن دوائر الأمن الأكثر تورطاً في انتهاكات حقوق الإنسان هي شرطة الولاية والحرس الوطني وشرطة العاصمة. ويذكر في هذا الصدد أن شرطة الولاية تبدو وكأنها مسؤولة عن ٣٣ في المائة من حالات الوفاة في الفترة المذكورة.

٤٢١- وأحال المقرر الخاص إلى الحكومة نداء عاجلاً يطلب فيه أن تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لحماية الحق في الحياة للويس خيسوس بيلو، مدير مكتب حقوق الإنسان التابع لأسقفية بويرتو أياكوتشو بولاية أمازوناس، بعد أن هدد بالقتل في مقابلة إذاعية جرت مع مدير إحدى الشركات الصناعية في المنطقة.

وكانت الأسقفية قد حثت على شن حملة لصالح مجتمعات هنود محلية مختلفة في ولاية الأمازوناس، وهي مجتمعات يطردها من مناطقها أعضاء الشركات الصناعية الذين يتصرفون بموافقة السلطات المحلية.

٤٢٢- كما أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ادعاءات بانتهاكات الحق في الحياة للأشخاص التالي ذكرهم:

(أ) الأشخاص الذين قتلهم رجال شرطة العاصمة: لإستيبيان ألكسندر أوغويتو، في بلدة لا بيدريرا، كاراتيرا فييخا، كاراكا-لا غوايرا، يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥؛ وخوسي مونسالفي مينديز، في كاراكاس، يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ وريتشارد كوردوبان في كاراكاس، يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛ ورامون غيرنيستو بارا وإيرفين ليوناردو مورينو، في كاراكاس، يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٧.

(ب) الأشخاص الذين قتلهم رجال شرطة المدينة: خوسي لويس بيمينتال راميريز، الذي قتل في كاراكاس يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٥ على أيدي رجال شرطة مدينة سوكري.

(ج) الأشخاص الذين قتلهم رجال شرطة (بدون تحديد): ريتشارد لوبيز بلاز، الذي توفي يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩٥ في مركز ماراكاوي الطبي نتيجة طلقة نارية أصيب بها على أيدي الشرطة خلال مشاجرة؛ وسيزار بالافيللا الذي قتل يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ في تيغري بأنزوأتيفي.

(د) الأحداث: ويلمارا فيلاسكيز، ١٢ سنة، التي توفيت يوم ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ في سان كريستوبال بولاية تاتشيرا عندما حاول رجال الشرطة وقف مشاجرة عائلية؛ وخوسي لويس رودريغيس أبرو، ١٦ سنة، الذي توفي يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ على أيدي رجال شرطة العاصمة في طريق إستانكي بأبرشية كوتشي.

٤٢٣- كما أحال المقرر الخاص ادعاءات متصلة بوفاة ألكسندر أرياس الذي توفي في كاراكاس يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ نتيجة طلقة نارية أصيب بها على أيدي أحد رجال الحرس الوطني.

الرسائل الواردة

٤٢٤- قدمت الحكومة معلومات عن الادعاءات المحالة إليها في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. فقد أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن المدعي العام للجمهورية كلف المدعي رقم ٣٩ التابع للنياية العامة بأن يتدخل في قضية التهديدات الموجهة ضد ألكسندر خوسي بيمينتال، وأنه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات المسؤوليات عما حصل (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٤٢٥- وفيما يتصل بالأحداث التي وقعت في سجن لا بلانتا والتي قتل فيها ٢٧ من السجناء، قدمت الحكومة قائمة بالقتلى. وأبلغت الحكومة بأن حريقا نشب في الجناحين ٣ و٤ من السجن، وهو حريق لم تحدد أسبابه وما زال موضع التحقيق. وينظر في تورط أفراد الحرس الوطني في المسألة القاضيان ١٦ و٤٩ في المحكمة الابتدائية المعنية بالجنايات وصون الممتلكات العمومية والقاضي العسكري ٣ في محكمة كاراكاس الابتدائية الدائمة. ويعتقد أن ٣ من أفراد الحرس الوطني وكذلك أحد الحراس أخضعوا أثناء ذلك لتدابير

قضائية لتقييد الحرية نظرا إلى وجود أدلة تشير إلى تحملهم مسؤولية جنائية في هذه القضية (٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

٤٢٦- أما فيما يتعلق بالمواطن الكولومبي الجنسية خايرو غامبوا، فقد أبلغت الحكومة بأن الفرقة التقنية للشرطة الجنائية في دائرة غوازداليتو بدأت تحقيقات في القضية وأنه تعذر حتى الآن العثور على شهود (٧ آب/أغسطس ١٩٩٧).

ملاحظات

٤٢٧- يشكر المقرر الخاص الحكومة على الردود الواردة. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه لتزايد عدد ما تلقاه من ادعاءات متعلقة بانتهاكات الحق في الحياة. ويحث المقرر الخاص الحكومة على أن تحقق بصورة وافية ومحايدة في الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة وأن تحدد هوية المسؤولين عن تلك الانتهاكات وأن يحالوا إلى العدالة.

فييت نام

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٢٨- وجّه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن فام هيوي فوك، ولي منه هاي، ولو دوك كانه، وتران كوانا فينا، الذين أفيد بأنه حُكم عليهم بالإعدام بسبب اختلاس أموال حكومية وانتهاك متعمد للوائح الحكومية لإدارة الشؤون المالية، بعد أن رفضت محكمة الشعب العليا يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ طعونهم في أحكام الإعدام الصادرة في حقهم يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

ملاحظات

٤٢٩- يذكر المقرر الخاص الحكومة بأن المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه فييت نام ينص على ألا يحكم بعقوبة الإعدام إلا جزاءً على "أشد الجرائم خطورة". وبالإضافة إلى ذلك، تذكر الفقرة ١ من الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام أن نطاق هذه العقوبة ينبغي ألا يتعدى الجرائم المتعمدة التي تسفر عن نتائج مميتة أو غير ذلك من النتائج البالغة الخطورة. ويخلص المقرر الخاص من هذا الأمر إلى أنه ينبغي عدم فرض عقوبة الإعدام عن الجرائم الاقتصادية.

اليمن

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٣٠- استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أنه ما زالت تحدث انتهاكات للحق في الحياة في اليمن. ويقال إن الحصانة من الجرائم التي يتمتع بها مقترفو تلك الانتهاكات، ولا سيما فرع الأمن السياسي التابع للقوات المسلحة، هو أحد أسباب تلك الانتهاكات. وأفيد بأن بعض الأشخاص قد قُتلوا عمداً، كما أفيد بأن أشخاصاً آخرين تعرضوا لإطلاق النار خلال عمليات احتجاج ومظاهرات قيل بأن قوات الأمن استخدمت فيها قوة مفرطة.

٤٣١- ويدرك المقرر الخاص أن جماعات سياسية مسلحة ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها اغتيالات متعمدة، في بعض الحالات ضد مدنيين، وذلك، فيما يبدو، على أساس انتمائهم السياسي أو معتقداتهم الدينية.

٤٣٢- وبالإضافة إلى ذلك، استرعى انتباه المقرر الخاص إلى تقارير تبيّن تزايداً مستمراً في استخدام عقوبة الإعدام منذ إنشاء جمهورية اليمن. وأفيد بأن مئات المحكوم عليهم بالإعدام ينتظرون تنفيذ اعدامهم. وأفيد بأن العديد من الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام مصاغة صياغة غامضة ويمكن بسهولة إساءة استخدامها لإدانة أشخاص يشاركون في أنشطة لا تتعدى التعبير السلمي عن معتقداتهم الوجدانية أو معارضتهم السياسية، مثل الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٢٥ و ٢٥٩ من القانون الجنائي. وأفيد بأن المادة ١٢٥ تنص على فرض عقوبة الإعدام على "أي شخص يقترف فعلاً بقصد انتهاك استقلال الجمهورية أو وحدتها أو سلامتها الإقليمية". وأفيد بأن المادة ٢٥٩ تنص على توقيع عقوبة الإعدام بأي شخص مسلم يقول أو يفعل أي شيء يتنافى مع الإسلام.

٤٣٣- وأحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة بالنيابة عن جلال عبد الله الرادعي وعبد الله علي الرادعي اللذين أفيد بأنهما على وشك أن يعدما بعد أن حكمت عليهما المحكمة الابتدائية في المقلّة يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ بالموت صلباً. وأفادت المعلومات الواردة بأنهما لم يتمتعا بأي مساعدة قانونية خلال جلسات المحاكمة، علماً بأنه أفيد بأن طلب توفير محامٍ قد رفض بوصفه محاولة لتأجيل المحاكمة (٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

٤٣٤- كما أحال المقرر الخاص الحالتين المزعومتين التاليتين من حالات انتهاكات الحق في الحياة:

(أ) أحمد محمد ناصر الذي أفيد بأن رجال قوات الأمن أطلقوا عليه الرصاص وقتلوه يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ خلال مظاهرة أجراها في عدن عمال الفنادق للاحتجاج على تأخير دفع أجورهم؛

(ب) علي الداهش عيلان، العضو في حزب الإصلاح الناصري، وهو حزب معارض، الذي أفيد بأنه قُتل يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في صنعاء. وأفادت المعلومات الواردة أن المسؤولين عن قتله كانوا يقودون عربة عسكرية وأفيد بأن أحد المسؤولين عن قتله هو عضو في قوة الحرس الجمهوري.

ملاحظات

٤٣٥- يدعو المقرر الخاص الحكومة إلى التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة وتقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة وتوفير التعويض لأسر الضحايا. كما يحث المقرر الخاص الحكومة على أن تتخذ جميع ما يلزم من تدابير لمنع تكرار انتهاكات الحق في الحياة.

ثانياً - الجهات الأخرىالسلطة الفلسطينيةالمعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٣٦- استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أن التعذيب وسوء المعاملة المنتظمين يجريان في مراكز اعتقال معينة في قطاع غزة والضفة الغربية، مثل جنيد وأريحا، على نحو ما أفيد. ويعتقد أن ما لا يقل عن ٩ أشخاص توفوا نتيجة التعذيب في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بينما كانوا في حراسة دوائر الأمن الفلسطينية. وقيل إن الحرق بمواد كهربائية وسجائر والتعليق رأساً على عقب من عقوبة موزوعة في السقف وكذلك الضرب المتكرر أدى إلى وفاة عدة محتجزين. كما أفيد بأنه على الرغم من أنه قيل إنه أجريت تحقيقات في البعض من هذه الحالات، فإن نتائج هذه التحقيقات واستنتاجاتها لم تنشر قط. ويبدو أن أفراد دائرة الأمن الوقائي الفلسطينية والشرطة البحرية وكذلك أعضاء المخابرات متورطون فيما أبلغ عن حالات الوفاة في أثناء الاحتجاز.

٤٣٧- وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن المعلومات المتصلة بظروف وفاة الأشخاص لم يعلن عنها في بعض الحالات حتى عندما قُدّم المسؤولون عن الوفاة إلى العدالة. وأفيد بأن هذا الأمر قد حصل في حالتي محمود جميل الذي أفيد بأنه قُتل في أثناء الاحتجاز يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ في القدس، وعزام مصلح الذي أفيد بأنه قتل بينما كان في حراسة دائرة الأمن الوقائي الفلسطينية في رام الله يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٤٣٨- ووجه المقرر الخاص نداءات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام التالي ذكرهم:

(أ) خير الدين البهيسي، وفراس البهيسي ومحمد البهيسي الذين أُفيد بأنه حكم عليهم في جلسة وحيدة وبدون حق الطعن يوم ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ بعد اعتقالهم بمدة ٣٦ ساعة فقط (١٤ آذار/مارس ١٩٩٧):

(ب) الرائد فتحي فريحات، ومحمود زايد، ووائل غانم، الذين أُفيد بأنه حكم عليهم يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ بعد اعتقالهم بيومين. كما أفيد بأن محاميهم الذي عينته السلطات لم يمثل في المحكمة للمرافعة (٨ تموز/يوليه ١٩٩٧):

(ج) فوزي محمد محمود صوالحه الذي أفيد بأنه حكم عليه يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. وأفادت المعلومات الواردة بأن فوزي محمد محمود صوالحه قد عُدَّ بِلانتزاع اعترافه وأن السلطات خوَّفت محاميه (٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧).

٤٣٩- كما أحال المقرر الخاص الادعاءات المتصلة بانتهاك الحق في حياة الأشخاص التالي ذكرهم.

(أ) الأشخاص الذين أفيد بأنهم ماتوا في الاحتجاز نتيجة التعذيب: فايز حنا كمسيفه يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في بيت لحم؛ ومحمد عطوة عبد المجيد العامر يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في قطاع غزة؛ وتوفيق صبيح السواركه يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ في سجن غزة المركزي؛ ويوسف اسماعيل البابا يوم ١ شباط/فبراير ١٩٩٧ في مستشفى الرافديه عقب القبض عليه في نفس اليوم بتهم جنائية واستجوابه من جانب مسؤولين في المخابرات العسكرية الفلسطينية؛ وخالد عيسى الهبل يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٩٦ في رام الله؛

(ب) الأشخاص الذين توفوا في الاعتقال في ظروف أخرى: راشد داود راشد الفتياي الذي أفيد بأن أحد حراس سجن منطقة أريحا قتله يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عقب جدال أدى إلى عراك فيما بينهما؛

(ج) يوسف الشعراوي الذي أفيد بأنه توفي يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ نتيجة طلقة نارية في رأسه بينما كان أحد رجال الشرطة يستجوبه في غزة؛

(د) ربا نضال هندي، وهي فتاة تبلغ من العمر ١١ سنة أفيد بأنها قتلت في غزة خلال تبادل إطلاق النيران بين أفراد متناحرين ينتمون إلى الشرطة وإلى دائرة الأمن الوقائي الفلسطينية؛

(هـ) نهد مجاهد دهلان الذي أفيد بأنه توفي يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ في مستشفى في خان يونس بعد أن عثر عليه وهو يحمل علامات جروح وكدمات. وأفيد بأن رجال المخابرات كانوا يأمرونه بالحضور لديهم لاستجوابه كل ليلة خلال الأسبوع السابق لوفاته وكانوا يطلقون سراحه ليعود إلى بيته كل صباح. كما أفيد بأن تقرير تشريح الجثة الذي لم يوفّر بتاتا لأسرته خلّص إلى أنه انتحر؛

(و) حنان أحمد محمود قشعم التي أفيد بأنها قتلت يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧ عندما قام أشخاص يزعم أنهم أعضاء دائرة الأمن الوقائي الفلسطينية بإطلاق النار دون إنذار على سيارة مدنية في مكان يبعد ٥ كيلومترات عن قرية رمون.

الرسائل الواردة

٤٤٠- رداً على النداء العاجل الذي وجّهه المقرر الخاص بالنيابة عن فتحي فريحات ومحمود زايد ووائل غانم، أبلغ المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة بأنه أحال النداء إلى الجهات المختصة في السلطة الفلسطينية (١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧).

ملاحظات

٤٤١- إن المقرر الخاص قلق إزاء التقارير العديدة الواردة فيما يتعلق بحدوث حالات وفاة في أثناء الاحتجاز ولا سيما عندما تكون تلك الحالات ناجمة عن التعذيب. ويحث المقرر الخاص السلطات على التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة وعلى محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات وعلى توفير التعويض لأسر الضحايا. كما أن المقرر الخاص قلق إزاء استخدام عقوبة الإعدام بعد محاكمات يزعم أنها لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة المنصفة.

حركة طالبان في أفغانستانالمعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٤٢- تلقى المقرر الخاص عدة تقارير تتعلق بعقوبة الإعدام في أجزاء من أفغانستان تقع تحت سيطرة حركة طالبان. وأفادت المعلومات الواردة أن محاكم إسلامية تنشئها حركة طالبان تحكم بالإعدام على الأشخاص، وهي محاكم أفيد بأنها تتألف من قضاة يكاد العديد منهم يكون عديم التدريب في مجال القانون. وأفيد بأن تلك المحاكم كثيرا ما تبت في قضايا عديدة في اليوم الواحد في جلسات ربما لا تستغرق سوى بضع دقائق. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن المدعى عليه يحرم من تلقي مساعدة محام وأن الأحكام الصادرة نهائية ولا توجد أي آلية للطعن فيها وأن المدعى عليه يفترض عمليا أنه مذنب ويجب عليه تقديم الدليل على براءته. وأفيد بأنه كثيرا ما تنتزع تحت التعذيب شهادات وبيانات المحكوم عليهم الذين يقبلون الجزاءات الصادرة في حقهم قبل تنفيذها.

٤٤٣- كما أفيد بأن عقوبات الإعدام كثيرا ما تُفرض وتنفذ بناء على أوامر من قادة حركة طالبان أو حرس السجون المنتمين إلى حركة طالبان.

٤٤٤- وأحال المقرر الخاص في هذا الإطار وبروح إنسانية نداء عاجلاً مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان ومع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وذلك بالنيابة عن اسماعيل خان، وهو لواء في المعارضة ومحافظ سابق لمقاطعة حيرات الغربية في أفغانستان. وأفيد بأن اسماعيل خان، الذي قيل إن سلطات طالبان تعتقله وإنها ستحاكمه محاكمة إسلامية بسبب قتله المزعوم لأبرياء، لم يتمكن من التمتع بخدمات محام. كما أعرب عن مخاوف من أن يكون عرضة لسوء المعاملة والتعذيب والإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٤٤٥- وبالإضافة إلى ذلك، ومن منطلق إنساني، أحال المقرر الخاص ادعاء بشأن انتهاك الحق في الحياة لما لا يقل عن ٣٠ سجينا ذكراً يزعم أن جميعهم في الثلاثينات من العمر. وأفيد بأنهم أخرجوا من سجن حيرات وأعدموا بلا محاكمة يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وأفيد بأن مسؤولاً في حركة طالبان قد ذكر لاحقاً أن هؤلاء الأشخاص لم يعدموا وإنما قتلوا في اشتباك مسلح. غير أن المصدر أفاد بعد أن أجرى مزيداً من التحقيق في الحالة أنه تلقى تأكيدات بأن القتلى إنما كانوا فعلاً سجناء.

طائفة القبارصة الأتراك

المعلومات الواردة والرسائل الموجهة

٤٤٦- أحال المقرر الخاص إلى رئيس طائفة القبارصة الأتراك، من منطلق إنساني، الانتهاك المزعوم لحق بيتروس كاكولي في الحياة. وأفادت المعلومات الواردة أن بيتروس كاكولي قد قتلته جنديان تركيان بالقرب من قاعدة ديكيلىا العسكرية المستقلة التابعة للمملكة المتحدة بينما كان يجمع الحلزون. كما جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن شهود عيان أعلنوا أن الجنديين وجها إليه طلقتين ثم اقتربا منه لقتله بطلقة نارية ثالثة. كما أفيد بأن الضحية لم يكن يشكل خطرا على الجنديين.

الرسائل الواردة

٤٤٧- جرى إبلاغ المقرر الخاص فيما يتعلق بحالة بيتروس كاكولي أنه ينبغي النظر إلى الحادثة في إطار التوتر العالي جدا السائد في المنطقة. واسترعى انتباه المقرر الخاص إلى أن بيتروس كاكولي قد أطلق عليه الرصاص بعد أن تخطى خط وقف إطلاق النار القبرصي التركي عندما رفض الانتباه لثلاثة تحذيرات شفوية للوقوف صادرة عن جندي كان يقوم بمهمة حراسة في المنطقة. كما ذكر أن جنديي الحراسة لم تكن لديهم أي وسيلة لمعرفة نوايا المقتحم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إبلاغ المقرر الخاص بأن تشريح الجثة الذي جرى بحضور مسؤولين عسكريين وطبيين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كشف أن القتل قد تلقى رصاصتين أصابته إحدهما إصابة قاتلة وأطلقت الرصاصتان من بعد ٥٠ مترا تقريبا (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

٤٤٨- كما قدم رئيس طائفة القبارصة الأتراك ردودا على الحالات المحالة خلال عام ١٩٩٦. وجرى إبلاغ المقرر الخاص بأن أنستاسيوس اسحق قُتل في مشاجرة أصيب فيها العديد من الأشخاص. أما فيما يتعلق بسلموس سلموس فقد استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أنه لوحظ أن هذا الشخص وقع من على السارية التي كان يتسلقها لنزع علم القبارصة الأتراك عندما قام أفراد شرطة طائفة القبارصة الأتراك بإطلاق الرصاص التحذيري في الهواء. كما استرعى انتباه المقرر الخاص إلى أن القتيلين قد نقلتا من الإقليم الخاضع لسيطرة طائفة القبارصة الأتراك وأن المعلومات التي طلبها المقرر الخاص ليست بالتالي متاحة، بما فيها شهادات الوفاة أو تقارير تشريح الجثة أو الشكاوى المقدمة. كما ذكر أنه لا تتوافر أي تفاصيل موثوق بها بشأن أسباب وفاة الشخصين (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

ملاحظات

٤٤٩- يرغب المقرر الخاص في أن يشير إلى أن الحق في الحياة حق مطلق ويجب احترامه حتى في ظروف استثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن منطلق إنساني، يدعو المقرر الخاص رئيس طائفة القبارصة الأتراك إلى كفالة سير التحقيقات في ادعاءات انتهاكات الحق في الحياة، وكفالة محاكمة مقترفي تلك الانتهاكات واتخاذ تدابير لمنع تكرار انتهاكات الحق في الحياة.

- - - - -